



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٧)

الوحدة التقدّمية

عربية

الدكتور عبد المنعم السيد علي

**الوحدة النقدية
المريبة**



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٧)

الوحدة النقدية العربية

الدكتور عبد المنعم السيد علي

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بنية «سداد تاور» - شارع ليون - ص. ب. : ١٠٠١-٦٠٠١-١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤ - ٨٠٢٢٣٤ - برقياً : (معربي)
تلكس: ٢٣١١٤ مارامي

حقوق النشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت: آب/أغسطس ١٩٨٦

المحتويات

٧	مقدمة
١٥	الفصل الأول : نظرية التكامل النقدي
٣٠	الفصل الثاني : التكامل النقدي بين البلدان النامية
٤١	الفصل الثالث : متابعة تاريخية موجزة للفكر النقدي العربي وللعمل النقدي العربي المشترك
٦٠	الفصل الرابع : الخصائص العامة للاقتصادات العربية
٨٥	الفصل الخامس : التكامل النقدي والتكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته
١٠٨	الفصل السادس : صيغ التكامل النقدي العربي: (١) الوحدة النقدية الكاملة ومتطلباتها

الفصل السابع	: صيغ التكامل النقدي العربي	:
(٢) التكامل النقدي التدريجي	١٢٠
الفصل الثامن	: إمكانات التكامل النقدي بين أقطار	
مجلس التعاون الخليجي	١٣١
الفصل التاسع	: مسألة المنافع والتكاليف والعوائق
	١٥٢	

مقدمة

ربما كانت الوحدة النقدية العربية واحدة من أصعب الحلقات في مسلسل (الوحدة العربية). إذ أنها تعني الوصول إلى نهاية مراحل الوحدة الاقتصادية والسياسية، إذ فيها يتم التخلص عن آخر مظاهر (السيادة القطرية) وربما أهمها قاطبة. فالنقد هو أهم شعار قطري يمكن أن يرفعه قطر ما للإعلان عن استقلاله وسيادته وقطريته. وما أن يتنازل القطر عن احتكاره لاصراره ووحدانيته في التصرف بأمره حتى يفقد واحداً من أهم عناصر وجوده، مستقلاً ومتفرداً وقطرياً ذا سيادة.

و (النقد) في ذلك لا يختلف عن (العلم) الذي يرفعه القطر دالاً على شخصيته المستقلة وإرادته الحرة في التصرف السياسي والاختيار الاقتصادي والتحرر المبدئي من الهيمنة الخارجية مهما كان نوعها أو مداها. من هنا تأتي أهمية (الوحدة النقدية) ليس فقط كحدث اقتصادي بالغ الخطورة، وإنما أيضاً كمؤشر سياسي عميق

المعنى ويعيد الأثر في مسيرة القطر سياسياً واقتصادياً، قطرياً وقومياً، إقليمياً ودولياً.

فالموضوع إذن خطير. وجوانبه تتعذر الاقتصاد إلى السياسة، وتجاوز الحاضر لتهتم في صياغة المستقبل، وتبسط الأمور بقدر ما تعقدوها، وتضيف إلى كلفها بمقدار ما تزيد من عوائدها. وبالتالي يتطلب الأمر الموازنة بين إيجابيات الموضوع وسلبياته، بين الفني من جوانبه ومتطلباته، وبين مظاهره البسيطة وما يخفيه من عقده وتعقيداته.

وتتمثل (الوحدة النقدية) آخر مراحل (التكامل التكامل)، ومرحلة متقدمة منه. ولذلك فإن البحث فيها هو بحث في جزء من كل أعم يرتبط بالتكامل في جانبيه الاقتصادي العام والتكيي القطاعي. ومن الصعب فصل هذين الجانبيين عن بعضهما، من ناحية، وكذلك فصل التكامل التكامل عن (التكامل الاقتصادي) عموماً، من الناحية الأخرى. فالتكامل التكامل هو جزء لا يتجزأ من العملية التكاملية لمجموعة من الأقطار ترتبط فيما بينها بمصالح اقتصادية وسياسية، وربما قومية كما في حالة الأقطار العربية. ولذا فإن بحث (الوحدة النقدية) بين مجموعة من الأقطار يستوجب الرجوع إلى أساسيات التكامل التكامل نظرياً وعملياً، واقعياً وتاريخياً، بين بلدان متقدمة اقتصادياً أو بين بلدان نامية تمر في مراحل أدنى من التطور الاقتصادي.

وكما سيتضح لنا فيما بعد، لم يكن الحديث عن (الوحدة

النقدية العربية) جديداً، ولا كانت طموحات الوحدوين العرب بشأنها أمراً طارئاً. إلا أنَّ بحث الموضوع بصورة علمية و موضوعية لم يبدأ، في اعتقادي، إلا في السبعينيات، ما عدا استثناءات محددة سنشير إليها في حينه. وقد توجت النقاشات الخاصة بذلك في ندوة أبو ظبي في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠، التي قيل فيها كل ما يمكن قوله حول إمكانات التكامل النقي العربي وعوائقه وأساليبه وصيغه الممكنة حالاً أو مستقبلاً، على المستوى القومي أو على مستوى إقليمي جزئي. ومع ذلك استمر الحديث حول الموضوع نظراً وعملاً من خلال لقاءات وندوات ولجان شارك فيها كلها أو في معظمها صندوق النقد العربي وساهم في إغناء جوانب الموضوع المختلفة باحثون عرب وأجانب، إضافة إلى ما قدمه الصندوق المذكور نفسه من مساهمات قيمة في هذا الشأن.

وهذا الكتاب إن هو إلا مساهمة متواضعة أخرى تجمع ثبات ما قيل حول الموضوع إلى الآن، وتضيف إليه ما يعنيه الكاتب من آراء وما تبدو له من أفكار، ولعل في ذلك فائدة لمن ألقى السمع وهو شهيد... .

ومن المعروف تاريخياً أنَّ معظم الأقطار العربية قد خضع، في ظل الحكم العثماني، للنظام النقي العثماني الذي ساد في تلك الأقطار خلال معظم القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

وقد انطبق ذلك بشكل خاص على الأقطار العربية الواقعة شرق قناة السويس. كما تداولت عملات أجنبية أخرى إلى جانب العملة العثمانية في جنوب العراق ومنطقة الخليج والجنوب العربين. وقد كان من بين أهم تلك العملات: الباون الاسترليني والروبية الهندية والتايلر النمساوي. ولكن، وللأقل رسمياً، كانت أقطار المشرق العربي موحدة نقدياً تحت نظام نفدي عثماني واحد، وذلك بصرف النظر عن آلية تحفظات قد يتمسك بها البعض في هذا الشأن. وقد استمرت الوحدة النقدية هذه في بعض الأقطار العربية، بشكل أو باخر، حتى بعد انتهاء الحرب المذكورة، بل حتى الأربعينيات والخمسينيات. وقد تمثل ذلك بحالة سوريا ولبنان حتى عام ١٩٤٩ وأقطار الخليج العربي حتى نهاية الخمسينيات وأوائل السبعينيات، وفي حالي حتى أوائل السبعينيات من القرن الحالي (قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة).

وقد بدأ الانقسام النقدي مع حركات الاستقلال التي سادت الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية بخاصة، بحيث نجد أن هناك الآن عملة منفصلة ومستقلة لكل قطر عربي دون اعتبار لحجمه أو مستوى تطوره أو درجة استقلاله الاقتصادي أو السياسي. وهذا كانت الأقطار العربية أكثر توحداً اقتصادياً ونقدياً في ظل الحكم الاستعماري العثماني والأوربي، واشد تفككاً اقتصادياً ونقدياً، وسياسياً كذلك، بعد نيلها شيئاً من الاستقلال السياسي. وهذه مفارقة مؤلمة: حيث يوحّد الاستعمار، في حين يفرق الاستقلال

نقدياً، ويفكك اقتصادياً ويباعد سياسياً !!

وتمثل بلدان مجلس التعاون الخليجي مثلاً صارخاً على ذلك. فهناك لكل منها في الوقت الحاضر، على صغر حجمها وقلة سكانها، عملية خاصة بها، ونظام نفدي تفرد به، ونظام صرف منفصل، ورغم تقارب نظمها السياسية والاقتصادية عموماً، ونظمها وسياساتها النقدية والمصرفية والمالية خصوصاً. ولعل في ذلك ما يشجع على استنتاج أولي ومبكر من أنَّ نوعاً من الوحدة النقدية الكاملة فيما بينها هو أمر ممكِن. وهو ما سنوضحه في خاتمة فصول هذا الكتاب.

ويتألف الكتاب من تسعة فصول، يبحث الأول منها نظرية التكامل النفدي عموماً، ويشير الثاني منها إلى إمكانات وفوائد مثل هذا التكامل بين البلدان النامية، ويؤلف ذلك مدخلاً لبحث الموضوع فيما يخص الأقطار العربية. أما الفصل الثالث فيتابع تطور الفكر والعمل الاقتصادي والنفدي العربين ومدى اهتمامه بموضوع التكامل النفدي العربي. هذا في حين يحتوي الفصل الرابع على مناقشة موجزة للخصائص العامة للاقتصادات العربية كمدخل تعريفية بها وكمهد لبحث آثارها على عملية التكامل النفدي العربي المنشود.

أما الفصل الخامس فيبحث تطور عمليتي التكامل النفدي والاقتصادي العربين خلال العقود الأربع الماضية. ويناقش السادس إمكانات الوحدة النقدية الكاملة على الصعيد القومي

العربي ، في حين يركز السابع على الصيغة التدريجية للتكمال النقدي العربي . ويتحدث الفصل الثامن عن إمكانات مثل هذا التكمال بين أقطار الخليج العربية .

ثم نختتم ذلك كله في فصل تابع بتقويم عام لمسألة المنافع والتكاليف التي تفرزها الوحدة النقدية العربية ، والعوائق التي تقف في سبيلها وسبل مواجهتها . ونأمل في ذلك أن تكون قد أجبنا عن مجمل الأسئلة التي قد يثيرها القارئ العربي غير المتخصص حول موضوع الوحدة النقدية العربية ، سواء من حيث إمكاناتها أم عوائضها أم سبل الوصول إليها .

د. عبد المنعم السيد علي
بغداد - مدينة المنصور
آذار / مارس ١٩٨٦

اعتراف واعتذار

يمثل هذا الكتاب تلخيصاً لمواقف معينة حول موضوع محدد هو (الوحدة النقدية العربية) حسبما تعكسه الأدبيات الخاصة بموضوع أعم يتعلّق بالتكامل النّقدي. ونظراً لطبيعة الكتاب وكونه موجهاً بشكل خاص نحو القارئ العربي غير المتخصص أو المتعمق في مثل هذه المواضيع الدقيقة التي تحتاج إلى خلفية اقتصادية ونقدية واسعة، فإنّ الكتاب جاء ببساطةً جهد الإمكان، مبتعداً عن التعقيدات والتكتيكات، وحتى متطلبات البحث العلمي التي تقتضي من بين أمور أخرى التقييد بأصول الإشارة والاعتراف بالمصادر التي استقرّ الكاتب منها، والمراجع التي استعان بها في تأليف الكتاب. وقد تقييد المؤلف بشروط الناشر في عدم استعمال الهوامش والتخلص من الإشارة إلى المراجع إلا في نهاية الفصول أو في نهاية الكتاب. ولذا لم نُشير إلى أيّ من تلك المراجع أو المصادر التي رجعنا إليها، ولم نلتزم حتى بشروط الاقتباس كما

تفتبيه الأصول العلمية، أملين أن تكون المراجع في نهاية كل فصل اعترافاً بما استقيناه منها من معلومات أو ما استعنا به من آراء تأييداً لموقف أو اقتراحاً لإجراء أو تبييناً لسياسة.

ويرجو الكاتب أن يكون ذلك إعلاناً منه لدين في عنقه تجاه جميع الكتاب والمؤلفين الذين رجع إليهم أو اقتبس منهم، معذراً لهم لعدم ذكر أسمائهم مباشرة، وشاكراً لهم مسبقاً سماحتهم وملتمساً منهم المغفرة.. علمًا بأن الإشارة إليهم جمیعاً قد وردت في أبحاث المؤلف التالية:

- ١ - «الأبعاد التاريخية والسياسية والاقتصادية لعوائق العمل الاقتصادي العربي المشترك في جانبه النقدي»، ورقة قدمت إلى: المؤتمر التاسع لاتحاد الاقتصاديين العرب، بغداد، ٢١ - ٢٣ سبتمبر ١٩٨٥.
- ٢ - «منطقة العملة المثلثي والتكامل النقدي: دراسة في المفاهيم والعلاقات»، الاقتصادي العربي، السنة ٧، العدد ٤ - ٣ (كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣)، ص ٥٤ - ٣١.
- ٣ - «إمكانات التكامل النقدي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي»، المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٠ (كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤)، ص ٦٧ - ٨٣.
- ٤ - «دور الفوائض المالية»، المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ٢٥ (آذار / مارس ١٩٨١)، ص ٩٥ - ١١١.

Arab Monetary Integration: Is it A Realizable Dream? - ٥

(Baghdad: Research and Information Centre, 1985).

الفصل الأول

نظريّة التكامل النقدّي

تمثّل (الوحدة النقدية) أعلى مراحل (التكامل النقدي) بين قطرتين أو أكثر. ويثير التساؤل بالتالي حول معنى التكامل النقدي والأساس النظري الذي يقوم عليه، سواء على صعيد الدول المتقدمة اقتصادياً أو على صعيد البلدان النامية من مثل الأقطار العربية التي نحن بقصد الكلام عن إمكانات وحدتها النقدية.

ويمكن القول عموماً أن الأساس النظري الذي يقوم عليه مفهوم (التكامل النقدي) هو ما يدعى الآن في الأدبيات الاقتصادية والنقدية العالمية بـ (منطقة العملة المُثلّى Optimum currency area) الذي تم تطويره في عقدي الخمسينات والستينات من هذا القرن. كما يمكن اعتبار النقاش الذي دار حول تحديد (منطقة العملة المُثلّى) الأساس الذي قامت عليه نظرية التكامل النقدي، وذلك في إطار النظرية العامة للتكميل الاقتصادي. وقد جرى تطوير نظرية العملة المُثلّى من خلال النقاش الذي دار منذ الثلاثينات وحتى الأن حول

المفاضلة بين نظام أسعار الصرف الثابتة ونظام أسعار الصرف المرنة.

- وقد عُرفت منطقة العملة المُثلث في واحد من أطر أربعة هي:
- ١ - إطار قابلية عوامل الإنتاج على الحركة داخل منطقة ما، وعدم قدرتها على ذلك خارجها؛
 - ٢ - إطار التنااغم والتساوق بين المؤسسات الاقتصادية والتنسيق بين السياسات القطرية؛
 - ٣ - إطار التساوق المتبادل بين الدول الأعضاء في المنطقة من حيث الأيديولوجيات السياسية أو الاقتصادية؛
 - ٤ - إطار تكامل أنماط تجارة الأقطار التي تتألف المنطقة منها.

وقد أكد بعض الاقتصاديين أنَّ ما يهم في تكوين مثل تلك المنطقة هو رغبة جميع الأقطار المكونة لها في التنازل عن استقلاليتها في شؤون النقد والائتمان وأسعار الفائدة. ويعني ذلك في الواقع خلق النقد على انفراد ووضع سياسة نقدية خاصة بكل قطر من هذه الأقطار.

ورغم عدم وجود قواعد محددة يمكن من خلالها أن نحدد بدقة مجموع الأقطار المؤهلة تماماً لكي تكون ضمن مثل هذه المنطقة، إلا أنَّ بعض الاقتصاديين قد حاول أن يفعل ذلك من خلال بعض المؤشرات العامة.

فأحدهم (Mundell) ذهب إلى أن منطقة العملة المثلثي هي إقليم يتميز بقابلية كبيرة لعوامل الإنتاج - بخاصة العمل - على الانتقال داخلياً وقابلية محدودة على الانتقال خارجياً. ويعني ذلك تدفق هذه العوامل من المناطق ذات الكلفة أو المردود المنخفضين، إلى مناطق ذات كلفة ومردود مرتفعين، مما يمكن معه منع حدوث مشاكل مدفوعات ناشئة عن اختلافات حدية في مستويات التكاليف والأسعار بين الأقطار الأعضاء في المنطقة. ويعتبر تدفق العوامل هنا بديلاً عن إجراء تعديلات في أسعار الصرف. وبذلك يعتبر (مندل) أن معيار منطقة العملة المثلثي يرتكز إلى عوامل طويلة المدى، مثل قابلية العوامل على الانتقال، ف أي قطر يعمل على مبادلة حرة مع قطر آخر في العمل ورأس المال هو جزء من منطقة عملة مثلثي مع ذلك القطر.

ويذهب اقتصادي آخر (McKinnon) إلى أن منطقة العملة المثلثي تشمل الاقتصادات المفتوحة على بعضها بدرجة كبيرة. فكلما زادت نسب السلع المتاجرة بها بين مجموعة من الأقطار مقارنة بالسلع التي لا تدخل في المتاجرة بينها، كانت اقتصادات هذه الأقطار أكثر افتتاحاً على بعضها، وزادت الفائدة من مثل هذه المنطقة وقللت الحاجة إلى استعمال السياسات المالية والنقدية للحفاظ على التوازن الخارجي، وقويت الحجة لتشييد أسعار الصرف بين عملات تلك الأقطار. ويرى الاقتصادي المذكور أن تكامل العملة والسوق المالية يجب أن يتبع تدفق التجارة السلعية وان

تلك الأقطار التي هي شريكة رئيسة في التجارة مع بعضها يجب أن تتخذ لنفسها نظام سعر صرف ثابت واحد.

أما (Kenen) فيربط بين منطقة العملة المثلث وبين تنوع مزيج إنتاج مجموعة من الأقطار. فكلما زاد مثل هذا التنوع، زادت إمكانات تحقق منطقة عملة مثلث بينها وفائدة تثبيت أسعار الصرف بين عملات الأقطار المكونة لها. فحين يتتنوع إنتاج قطر ما، بخاصة في صادراته، يزيد استقلاله عن التقلبات الأجنبية، أي يقل أثر ذلك على مركز مدفوعاته واستقرار أسعاره وثبات دخله، وذلك لتعادل الآثار السلبية مع الآثار الإيجابية لهذه التقلبات بالنسبة للسلع المختلفة والمتنوعة التي يتوجهها القطر.

وتمثل النظريات الثلاث هذه أسلوباً تقليدياً لتحديد النطاق المناسب لمنطقة العملة المثلث، وذلك بإفراد خاصية اقتصادية معينة محددة لذلك النطاق. وتعاني هذه النظريات من نقص مهم، وهو فشلها في التوكيد بصورة كافية على المنافع، والتكاليف، التي تترجم عن منطقة العملة المثلث بخاصة إذا لم نأخذ في الاعتبار تحقيق هدفي التوازنين الداخلي والخارجي فقط، وإنما، أيضاً، الأهداف الأخرى التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها في الوقت الحاضر، ومن أهمها: النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل والثروة وإعادة تخصيص الموارد. فقد تتعارض هذه الأهداف مع السياسات الهدامة إلى تحقيق التوازنين المذكورين. هذا في الوقت الذي يصعب فيه

تعريف التوازن الداخلي أو تحديده بسبب وجود مقايسة بين التضخم والبطالة.

لذا تم تطوير أسلوب جديد يضع إطاراً عاماً لتحديد منطقة العملة المثلثي، يأخذ في اعتباره جميع العوامل المحددة لها، محاولاً تقويم جميع التكاليف والمنافع الناتجة عن المشاركة في منطقة العملة وذلك من وجهة نظر مصالح ذلك القطر أو الأقليم المشارك منها. وتبعداً لهذا الاسلوب يجري تعريف منطقة العملة المثلثي بالموازنة بين التكاليف والمنافع المختلفة للمساهمة في منطقة العملة. فيجب تبني مثل هذه المنطقة فقط عندما تفوق منافعها تكاليفها.

وتتمثل هذه المنافع بما يلي :

- ١ - هناك وفورات تنشأ عن الاقتصاد في الموارد، بخاصة بالنسبة للمعاملات المتعلقة بحقلي الصيرفة والصرف الاجنبي؛
- ٢ - هناك وفورات تنشأ عن اعادة تخصيص الموارد وتجميع الاحتياطيات في منطقة العملة؛
- ٣ - كما تتحقق وفورات ناتجة عن تنامي التجارة وتقليل عدم التوكد نتيجة لثبتت سعر الصرف؛
- ٤ - وأخيراً هناك وفورات ناشئة عن كفاءة أكبر في عمل الآلة النقدية. أما الكلفة الممكنة لمنطقة العملة المثلثي فيمكن أن تنشأ

عن عدم قدرة القطر على تغيير سعر الصرف بهدف تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، أي فقدان سيطرته على إحدى الوسائل المهمة للسياسة النقدية والاقتصادية، ويمكن مما سبق وضع مؤشرات عامة تحدد منطقة العملة المثلثي :

١ - يجب على الأقطار المؤلفة لتلك المنطقة أن تتحقق درجة عالية من التنسيق بين سياساتها المالية والنقدية، وكذلك مستوى عالياً من قابلية العوامل على الانتقال فيما بينها. وهذه عوامل تساعد على تسهيل عملية التصحيح في ظل أسعار صرف ثابتة وذلك بسبب سهولة حركة العوامل بين الأقطار الأعضاء - من الأقطار التي تعاني انكمشاً إلى الأقطار التي تتمتع بفائض.

٢ - يجب أن تكون منطقة العملة كبيرة بما يكفي ، حين تجري معظم معاملاتها الدولية داخل حدودها، لمنع التقلبات بين سعر صرفها المركب وبين أسعار صرف المناطق الأخرى من أن تؤثر في مستويات أسعارها المحلية بدرجة كبيرة.

وهكذا يتضح أن الأقطار التي تشكل (منطقة عملة مثلثي) حين تفي بشروط معينة وتتصف بخصائص محددة يجب أن تتكامل نقدياً.

ماذا يعني بالتكامل النقدي؟

يمكن القول عموماً إن درجة ما من التعاون النقدي بين قطرتين أو أكثر يمكن أن يوصف بأنه شكل من أشكال التكامل. ولكن من

ال الطبيعي أن يختلف هذا التعاون، أو التكامل النقدي، على مدى واسع درجةً وشكلًا، فقد يكون عريضاً، وثيقاً وكاملاً، أو ضيقاً، فضفاضاً وجزئياً. وقد يتراوح بين مجرد تعاون في الشؤون النقدية إلى اتحاد نقدي كامل. فاتحاد المدفوعات الثنائي أو المتعدد الأطراف، هو شكل من أشكال التكامل النقدي، ولكنه ضيق ومحدود. أما في حالة إيجاد عملة واحدة مشتركة، وإقامة سلطة نقدية مركزية عليها على مستوى الاتحاد، أو عند توحيد أو تثبيت أسعار صرف العملات الوطنية وتنسيق السياسات النقدية والمالية - فإن كل ذلك يمثل تكاملاً نقدياً واسعاً ووثيقاً و حقيقياً يربو حتى يكون اتحاداً نقدياً حين يتوج عملية تدريجية من التكامل الاقتصادي الكامل، في ظل حرية العوامل والسلع والأشخاص والنقود على الانتقال. وما بين هذين الطرفين القصيين والمتطرفين من التكامل النقدي تتراكم أشكال ودرجات مختلفة منه بحيث تتحدى تصورات الاقتصاديين والسياسيين معاً لعدادها أو وضع قائمة كاملة منها.

وقد اقترح بعض الاقتصاديين اشتراطات معينة يجب الإيفاء بها لتحقيق تكامل نقدي ناجز، وهي :

١ - اشتراطات تتعلق بالعملات - من أهمها إزالة هامش التغيرات في أسعار الصرف البنية وخلق منطقة عملة أو منطقة سعر صرف موحد.

٢ - اشتراطات ائتمانية - من مثل ترتيبات لمقاييس العملات

وتحجيم الاحتياطيات الأجنبية.

٣ - اشتراطات تتعلق بالسياسات، من مثل توحيد السياسات النقدية والمالية والأجرية ومركزة الأسواق المالية أو تكاملها.

وقد ذهب اقتصاديون آخرون إلى أنَّ ثبيت أسعار الصرف البينية بشكل لا رجعة فيه، مع حد أدنى من هامش تقلبات مسموح به حول أسعار التعادل الثابتة، هو جوهر التكامل النقدي بين أي مجموعة من الأقطار، وإلى أنَّ ذلك سيكون فعَالاً فقط حين تكون حكومات هذه الأقطار مستعدة لتقديم تنازلات سيادية بالنسبة لسياسات الائتمان فيها. كما أنَّ ذلك يتطلب أن يقتصر هدف هذه الحكومات على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، أمَّا إذا كانت الحكومات هذه تسعى إلى أهداف أخرى، كالحفاظ على الاستخدام الشامل وتسريع النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال سياساتها النقدية، فإنَّ ثبيت أسعار الصرف البينية يصبح غير فعال. فالأخير يتنافي مع وجود سياسات نقدية قطرية مستقلة، وإنما يتفق مع سياسة نقدية موحدة على مستوى الاتحاد، مع ما يتضمنه ذلك من رقابة نقدية موحدة على المستوى ذاته. وهو أمر له مضامين سياسية ويطلب ضرورة تطوير وسائل بديلة تحل محلَّ السياسات النقدية المحلية وتهدف إلى تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى القطري.

أمَّا تبني عملة مشتركة واحدة فإنه يعني تخلي قطر عن عنصر مهم من عناصر السيادة الاقتصادية والنقدية القطرية، متمثلة بسلطة

الحكومة المحلية في اللجوء إلى التوسع النقدي، إما لتحفيز النشاط الاقتصادي، أو لتمويل نفقاتها بأسعار فائدة تفضيلية، أو لتصحيح الاختلال في مدفوعاتها الخارجية من خلال تخفيض قيمة عملتها وليس من خلال سياسة انكماشية.

ويمكن في النهاية تلخيص الشروط التي يجب توافرها لتحقيق منطقة عملة واحدة فيما يلي :

١ - قابلية كاملة ودائمة ومتبادلة على التحويل بين عملات الأقطار الأعضاء في الاتحاد النقدي وذلك في حالة عدم تبني عملة مشتركة واحدة ؟

٢ - ثبيت غير قابل للإلغاء لعملات الأقطار المذكورة في إطار بعضها البعض أو في إطار عملة القطر الرئيسي فيها، أو في إطار وحدة حساب مشتركة ما.

٣ - إلغاء هوامش التغيرات المسموح بها في أسعار الصرف البيانية، مما يجعل حركة رأس المال الخاص بين الأقطار الأعضاء دالة للتغيرات أخرى من غير التغيرات في سعر الصرف. هذا علماً بأن الحرية الكاملة لحركة رؤوس الأموال الخاصة موجودة ضمناً في اشتراط القابلية الكاملة لعملات الأقطار المذكورة على التحويل إلى بعضها البعض، كما وردت في الفقرة (١) أعلاه.

٤ - سياسات نقدية ومالية مشتركة يتم تحقيقها من خلال شكل ما من أشكال التعاون الوثيق بين البنك المركزي القطري، أو مؤسسة

نقدية مركزية على مستوى الاتحاد.

٥ - وأخيراً، وعلى الأقل في المراحل المبكرة، يجب على الاتحاد النقيدي أن يقدم، شكلاً ما من العون المالي لأقطار العجز من أعضائه، على أن يكون هذا العون مؤقتاً ومحدوداً أو مشروطاً لكي لا يتعارض وهدف التكامل النقيدي متمثلاً بخلق سوق ذات حجم يكفي لاستغلال وفورات الحجم ويقلل من العوائق التي تقف أمام الحركة الحرة للعمل ورأس المال بحثاً عن فرص استثمار أفضل واستعمالات أكثر إنتاجية.

وتتمثل هذه العناصر الخمسة شرطاً لتكامل نقيدي كامل، أو وحدة نقدية شاملة. وهي تقوم أساساً على تثبيت كامل لا رجعة فيه لأسعار الصرف البينية.

ويعتبر البعض ذلك معادلاً لتبني عملة واحدة مشتركة على مستوى الاتحاد، وإلغاء العملات القطرية المتعددة. وتتضمن ذلك في الحالتين تكريس السياسة النقدية في كل قطر عضو للحفاظ على ثبات أسعار الصرف واستقرارها. إلا أن بعض الاقتصاديين لا يرى أن الحفاظ على أسعار صرف ثابتة لا رجعة فيها هو شيء معادل لاستعمال قاطع لعملة واحدة مشتركة في منطقة الاتحاد النقيدي. فلن يكون ممكناً، عند تبني مثل هذه العملة المشتركة، فرض رقابات وقيود عملية على المعاملات النقدية، ولن يكون هناك تغير في كتلة النقد على مستوى قطري. أما إذا استمر استعمال العملات القطرية في ظل ترتيبات من القابلية المتبادلة ل العملات الأقطار

الأعضاء على التحويل إلى بعضها البعض، وأسعار صرف بينية ثابتة بصورة دائمة لا رجعة فيها بين العملات المذكورة، فإنَّ الوضع سيكون مختلفاً. إذ عندئذ سيتوجب على السلطات النقدية في الأقطار الأعضاء الأخرى استيعاب الفائض في عرض أية عملة من عملات تلك الأقطار، أو، في حالة عدم استعدادها لفعل ذلك، فإنَّها ستلجأ عندئذٍ إلى فرض قيود على استعمال عملة هذا القطر في معاملات معينة. وهكذا سيتتجز عن الآلية الأولى تصادم في السياسات القطرية، وعن الآلية الثانية انفصام، بل تباعد اقتصادي واضح ومناقض للتكامل المنشود. ولن يكون ممكناً تحاشي مثل هذا الأمر إلا بإقامة بنك مركزي اتحادي تكون فيه البنوك المركزية القطرية مجرد أعضاء، مما يعني التخلُّي عن استقلالها النقدي وعن الحق في إصدار عملاتها القطرية الخاصة بها. وعندئذٍ سيكون من الأفضل لها قبولها لعملة واحدة مشتركة كوسيلة تداول وحيدة في الاتحاد النقدي، وهو قرار سياسي يجب على الحكومات اتخاذه إن سلباً أو إيجاباً. ذلك أنَّ مثل هذا القرار يعني التخلُّي عن عنصر مهم من عناصر السيادة الاقتصادية القطرية، وهي سلطة الحكومة في اللجوء إلى التوسيع النقدي، سعياً لتحقيق أهداف سبقت الإشارة إليها أعلاه.

هذه كلها تمثل المتطلبات والاشتراطات والتائج المترتبة على إقامة التكامل النقدي الكامل أو وحدة نقدية ناجزة. إلا أنَّ هناك، قبل الوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة من التكامل المذكور،

العديد من الإجراءات التكاملية التي يمكن اتخاذها في هذا الاتجاه. وقد عدَّ (وليامسون) سبعة من هذه الإجراءات التي سمّاها (تكاملًا نقدياً جزئياً)، ووصفها بأنّها من (أشكال التكامل الجزئي) وكذلك بأنّها (صيغ من التكامل النقي). .

وتشتمل هذه الإجراءات على ما يلي :

اتحاد مذادات، تجميع الاحتياطي، التنسيق النقدي، التنسيق بين أسعار الصرف، العملة الموازية، تكامل السوق المالية، والسياسات المشتركة ازاء التدفقات الخارجية لرأس المال. وتبعاً لـ (وليامسون)، يتحقق التكامل النقدي الجزئي حين لا يجري تبن لعملة واحدة مشتركة، بل يشير هذا النوع من التكامل إلى «أي شكل من اشكال العمل النقدي المشترك الذي يضم أية مجموعة من البلدان التي تمتلك عملات مختلفة». وليس هناك من إجراء معين من هذه الإجراءات يستثنى أي إجراء آخر، ويمكن تجسيد جميع هذه الإجراءات أو دمجها في جهد تكاملي موحد ولكن على أساس تدريجي، رابطاً كلّا منها بمرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي. ويمكن لهذا الجهد أن يزداد زخماً مع تطور عملية التكامل باتجاه اتحاد اقتصادي. وبهذا المعنى سيكون من الصعب، بل ربما دون طائل، المحاجة بأن التكامل النقدي أو الاقتصادي يسبق، أو يتبع، الواحد منهمما الآخر، وإنما هما في الواقع متلازمان، يشدّ الواحد منهمما الآخر حتى يتم تحقيق اتحاد

نقدٍ واقتصاديًّا معاً. غير أنَّ السرعة التي يجري بها أيٌّ منها قد تختلف من حالةٍ إلى أخرى.

وقد يتم تحقيق أيٌّ منها في مرحلةٍ مختلفةٍ من التكامل. ولكنها يميلان إلى أنْ يدعم بعضهما بعضاً، حتى يتم تنويعهما في النهاية باتحاد اقتصادي كامل، ومن ثم، في الغالب الأعم، بوحدة سياسية ناجزة. إلا أنه من الصعب برأيِّ الكاتب الحالي، الوصول إلى حالةٍ كاملةٍ من التكامل الاقتصادي دون تكاملٍ نقدٍ كاملٌ. فالاتحاد النقدي والاتحاد الاقتصادي الكاملان يسيران جنباً إلى جنب. غير أنَّ التكامل النقدي هو توجيهٌ لتكامل اقتصادي ناجز. فلكي يمكن تحقيق تكامل اقتصادي كامل، فإنه لا بد من تكاملٍ نقدٍ كاملٍ.

وليس لأيٍّ من هذين التكاملين أنْ يقوم دون الآخر. «فالتكامل النقدي والاقتصادي يجب أنْ يسيراً بشكل متوازن، إذ لا يمكن لأحدٍهما أنْ يتخلَّف كثيراً جداً عن الآخر».

المراجع

١ - العربية

كتب

وليامسون، جون. «مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي.» في : التكامل النقدي العربي (المبررات - المشاكل - الوسائل) : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

٢ - الأجنبية

Books

Johnson, Harry G. and A.K. Swoboda, (eds.) *The Economics of The Common Currencies*. London: George Allen and Unwin, 1973. 302 p.

Kenen, P.B. «The Optimal Currency Areas: An Eclectic View.»

- In: R.A. Mundell and A.K. Swoboda, (eds.). *Monetary Problems of the International Economy*. Chicago: The University of Chicago Press, 1969. 405 p.
- Machlup, F. (ed.). *Economic Integration: World Wide, Regional, Sectoral*. London: Macmillan, 1976.
- Presely, J.R. and G.E. Dennis. *Currency Areas*. London: Macmillan, 1976.
- Robson, P. *The Economics of International Integration*. London: George Allen and Unwin, 1980.

periodicals

- Ishiyama, Y. «The Theory of Optimum Currency Areas: A Survey.» *IMF Staff Papers*: vol.22, June 1975.
- McKinnon, R.I. «Optimal Currency Areas.» *American Economic Review*: vol. 53, September 1963. pp. 717-724.
- Mundel, R.A. «A Theory of Optimal Currency Areas.» *American Economic Review*: vol.51, September 1961. pp.657-665.
- Wood, G E. «European Monetary Union and the U.K.- A Cost-Benefit Analysis.» *Survey Papers in Economics*: no. 9.

الفصل الثاني

التكامل النقدي بين البلدان النامية

وضع الفصل السابق التكامل النقدي في إطار عام لم يميز بين مثل هذا التكامل بين البلدان المتقدمة اقتصادياً، والتكامل بين البلدان النامية، بل جدد الشروط العامة للتكامل النقدي، موضحاً الاتفاق العام بين الاقتصاديين حول ماهية هذا التكامل، بخاصة في شكله الكامل. ويثور الآن تساؤل حول إمكانات التكامل النقدي بين البلدان النامية وحدوده ومنافعه.

تتميز البلدان النامية عموماً بخصائص اقتصادية لعل من أهمها:

١ - عدم احتمال تأثر تجاراتها البينية في السلع الأولية بترتيبات التجارة الإقليمية بينها؛

أ - إما لأن هذه الأقطار تنتج سلعاً متكاملة ولكن بكميات قليلة غير مهمة، وبالتالي فإنها لا تفرض أصلاً أية رقابات مهمة، أو

ب - لأنها تنتج سلعاً متنافسة ولكنها تُباع في أسواق عالمية، كالنفط مثلاً في حالة أقطار الخليج العربي.

ج - إضافة إلى ذلك قد تحتوي ترتيبات التجارة الإقليمية بينها على اشتراطات تستثنى المنتجات الزراعية منها.

٢ - ليس هناك، عملياً، أي تجارة بينها في المنتجات الصناعية، إذ يتم عادة تكريس معظم إنتاج هذه السلع إلى الأسواق المحلية، فيأخذ الإنتاج المتزايد حصة متنامية من السوق المحلية تدريجياً، حالاً بذلك محل الاستيرادات، بالرغم من أن التكاليف المحلية قد تكون في العديد من المجالات منافسة للاستيرادات.

٣ - قد تنمو الإيرادات من الصادرات من السلع الأولية بصورة بطئية، أو تبقى راكدة، إضافة إلى متطلبات الاستيراد وخدمة الدين المتتصاعدة والبطالة المتنامية. كل هذه العوامل قد توجه السياسات المحلية - القطرية - نحو دعم التصنيع السريع، مع توكيده خاص على إنتاج بدائل للسلع المستوردة.

٤ - وقد يكون هناك بين مجموعة الأقطار المتكاملة أعضاء أكثر تقدماً اقتصادياً، نسبياً، من غيرهم، ذوو قطاعات صناعية أكثر تطوراً، جنباً إلى جنب مع أعضاء آخرين أقل تقدماً وذوي قطاعات صناعية محدودة.

لهذه الأسباب يغدو حجم التبادل التجاري بين الأقطار النامية ضئيلاً نسبياً، ودون صادرات من السلع الصناعية، عملياً، سواء

بينها ذاتها أم مع العالم الخارجي . ولهذا تحاول هذه الأقطار إحداث تغير أساسي في هيكلها الإنتاجية والتجارية ، وإلى أن تكيف آلية تجاراتها الإقليمية بحيث تساعد على توجيه اقتصاداتها نحو التخصص الإقليمي .

في ظل هذه الظروف ، ما هي إمكانات التكامل النقدي - دع عنك التكامل الاقتصادي - بين الأقطار النامية؟

كانت نظرية التكامل الاقتصادي قد صيغت في الغالب في إطار الاقتصادات المتقدمة ، ذات الهياكل والمؤسسات المتطرفة ، التي تفي بمعظم متطلبات التكامل بينها . ومن ثم تم تطوير هذه النظرية لتنطبق على حالة التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية ، مع التوكيد في الوقت نفسه على أن المبرر للتكميل بين هذه البلدان يقوم بشكل رئيس على ما يؤدي إليه خلق أسواق إقليمية متكاملة من آثار على فرص الاستثمار المحلي والأجنبي وكذلك على تعبئة الموارد العاطلة ، وفي النهاية على أنماط الإنتاج والتجارة القائمة .

وفي حين كان ذلك هو الوضع بالنسبة لنظرية التكامل الاقتصادي ، فإن تطوير نظرية التكامل النقدي لتلائم احتياجات الأقطار النامية وخصائصها كان أبعد من أن يكون مرضياً تماماً . فليس من السهل على هذه الأقطار أن توقي بشروط التكامل النقدي الكامل بالشكل الذي بحثناه في الفصل السابق ، إذ لا يمكن خلق سوق نقدية ومالية موحدة ، ولا اتحاد سعر صرف اجنبي ، قبل أن

تكون هذه الأقطار قد قطعت شوطاً بعيداً في تكامل أسواق السلع والعوامل وفي علاقاتها التجارية البينية . غير أن ذلك يتطلب بني ارتكازية مالية ونقدية متقدمة ونسبة عالية من التجارة البينية مقارنة بالحجم الكلي لتجاراتها العالمية ، إضافة إلى سياسات اقتصادية متناسقة ومتواقة مع بعضها تقوم بها حكومات راغبة وقدرة على التعاون فيما بينها لتحقيق أهداف غايتها النهائية تحقيق تكامل اقتصادي بين هذه الأقطار.

فإلى أي مدى تستطيع البلدان النامية أن تتكامل فيما بينها نقدياً بشكل كامل؟ هناك من الاقتصاديين من ينكر أن يكون التكامل النقدي الكامل بين هذه البلدان اقتراحاً عملياً، وان مجالات مثل هذا التكامل محدودة وهي تختلف باختلاف أهدافها، وان العوامل المحددة لذلك هي سياسية بقدر ما هي اقتصادية، وانه في ظل ظروف من القابلية الكاملة لعملات الدول الأعضاء على التحويل فيما بينها، بأسعار صرف ثابتة، فان التكامل النقدي الكامل سيمكن تحقيقه في ظل شرطين اثنين هما:

(١) الثقة بالحفاظ على ثبات أسعار الصرف البينية .

(٢) سياسات نقدية موحدة وأسواق مالية متكاملة .

ويؤلف ذلك ما يعادل تبني عملة واحدة مشتركة كما سبق بيانه في الفصل السابق . ولأن من الصعب على البلدان النامية الإيفاء بهذين الشرطين ، فان التكامل النقدي المحدود يصبح هو البديل

العملي بالنسبة لها. ويشتمل مثل هذا التكامل على جميع أشكال التكامل النقدي الجزئي وصيغه، التي أشرنا إليها فيما سبق وسنعود إليها بتفصيل أكبر فيما بعد. ففي ظل الظروف الاقتصادية والنقدية والمالية السائدة في البلدان النامية، سيكون مثل هذا التكامل الجزئي ، والتدرجى ، والمحدود هو الصيغة الأجدى وذلك لسهولة الوصول إليه مقارنة بالتكامل النقدي الكامل.

هذا علماً بأنه حتى بعض صيغ التكامل النقدي المحدود، كتجميع الاحتياطيات، قد تلاقي مقاومة في البلدان النامية - كما في الواقع حتى في البلدان المتقدمة كذلك - بسبب الافتقار إلى تنسيق كاف في السياسات النقدية والمالية.

أما الرابط النهائي ، الذي لا رجعة فيه ، بين العملات القطرية، فإنه يتطلب توحيداً كاملاً للسياسات الاقتصادية الأخرى. وإلا فإنه في ظل نظام من أسعار الصرف الثابتة بين عملات الأقطار الأعضاء، مع بقاء السياسات الاقتصادية الأخرى على استقلالها، يتطلب الأمر أجوراً وأسعاراً قطرية صرفة ، وهو أمر يتعلق بالسياسة القطرية التي هي ذات مدلولات سياسية بالدرجة الأولى ، مما يزيد في صعوبة التنسيق بينها، ويجعل ربط أسعار عملات الأقطار ببعضها أمراً أكثر تعقيداً وبالغ الخطورة، فالرابط النهائي الذي لا رجعة فيه بين العملات القطرية ، والسياسة الإقليمية المتسلقة التي تستتبعه، يجب أن يأتي في نهاية الأمر وليس بدأة. فإذا ما حاول الاتحاد النقدي أن يعمل بدأة من خلال الرابط المشترك للعملات القطرية ، قبل أن

يحقق توحيداً في السياسات الأخرى على اختلافها، فإن ذلك، كما وصفه أحد الاقتصاديين، «من قبيل محاولة الركض قبل استطاعة المشي». فالربط بين العملات القطرية بشكل لا رجعة فيه يجب أن يكون ضمن المرحلة الأخيرة من التوحيد النقدي، وإلا فإنه، في ظل نظام من أسعار الصرف الثابتة نهائياً، قد تنشأ حاجة إلى التعويض عن ذلك بفرض رقابات داخلية على التدفقات التجارية والنقدية للحفاظ على ثبات أسعار التعادل هذه، وهو أمر يتعارض وجهود التكامل. ويمثل ذلك أحد العوائق المهمة أمام التكامل النقدي الكامل بين البلدان النامية.

ومع ذلك تعاني هذه البلدان من كلفة اقتصادية عالية نتيجة كونها كيانات صغيرة مكشوفة، ذات علاقات مالية وتجارية بینية مفككة، في الوقت نفسه الذي ترتبط فيه بالبلدان الرأسمالية المتقدمة صناعياً بروابط اقتصادية وتجارية وثيقة، مما يجعلها معتمدة اقتصادياً على البلدان الأخيرة اعتماداً كبيراً يشقى من كاهلها نتيجة لما يترب على ذلك من تكاليف تصحيح داخلي وخارجي باهظة في مواجهة عجوزات ضخمة تنوء بها موازين مدفوعاتها، وكذلك لمحاجبها الضغوط التضخمية الآتية من الخارج والتي لا سلطان للبلدان النامية عليها عملياً. كما يعرض هذا الوضع البلدان النامية لمشاكل صعبة يثيرها تصحيح الاختلال في توازنها الخارجي وعدم كفاية سيولتها الدولية، وخاصة في ظلّ الحالة غير المستقرة التي يمر بها النظام النقدي الدولي حالياً.

ويفرض ذلك على البلدان النامية ضرورة إقامة شكل ما من أشكال التعاون النقدي ، متراوحاً بين ترتيبات مثل اتحاد المقاصلة ، واتحاد المدفوعات ، وتجميع الاحتياطيات وترتيبات ائتمانية متبادلة ، وغير ذلك من صيغ التكامل النقدي المعهود . فخلق روابط نقدية أوثق بين مثل هذه البلدان ، في إطار فعال من المؤسسات النقدية الإقليمية ، وسياسات نقدية ومالية متناسقة ، تمثل وسائل جزئية ، ولكن فعالة ومهمة ، في الجانب النقدي ، لمواجهة الاختلال في توازنها الداخلي والخارجي ولمشاكل التنمية فيها . وبهذا المعنى ، يجب حبك التكامل النقدي في إطار التكامل الاقتصادي بين البلدان المذكورة ، ذلك أن هذين النوعين من التكامل يُؤلفان جزأين متكاملين بالضرورة من عملية التنويع المؤسسي نفسها والتعاون الحكومي المتبادل والتنمية الإقليمية . فالنقد والعلاقات النقدية تلعبان دوراً أساسياً في كل مرحلة من مراحل التنمية بغية الوصول إلى علاقات متبادلة مُثلثة بين النواحي المختلفة من عملية التكامل في حقول النقد والتجارة والتمويل والتنمية . غير أنه يجب التوكيد مقدماً ، وبشكل عام ، أن هذا الجهد التكاملي بين البلدان النامية ، سواء ، أكان اقتصادياً أم نقدياً ، يجب أن يقوم ، ليس على مجرد اعتبارات تتصل بمنظورات الربح والخسارة القصيرة الأجل ، بخاصة بالنسبة لمشاريع الأعمال القائمة ، وإنما على الاعتبارات الطويلة الأجل لعملية التنمية . إذ يجب أن يكون الهدف النهائي والرئيسي للتكامل النقدي والاقتصادي بين البلدان المذكورة تحقيق معدل نمو عالٍ وحثيث . فالنمو المتضاعف والمصحوب

بأسعار ثابتة نسبياً، وقابلية الحفاظ على التوازن الخارجي، هما من بين أهم أهداف التكامل. وتحقيق مثل هذه الأهداف البعيدة المدى يجب أن يسمو على أي شيء عداه في الجهد التكاملي، أكثر من الاعتبارات القصيرة المدى القائمة على تحرير التجارة البينية والتوسيع فيها. والتعاون، أو التكامل، النقدي هو وسيلة مهمة في هذا السبيل. فسيتمكن ضمان التوسيع في التجارة الإقليمية المتبادلة من خلال ترتيبات المقاصة والمدفوعات البينية التي ستؤكّد المدفوعات وتقلل من التكاليف للمعاملات في الصرف الأجنبي، وتخفّف من العوائق القانونية والإدارية للتداول التجاري.

ولكن، مع ذلك، وعلى المدى الطويل، يحدّد الاهتمام بالمشاكل الناشئة عن الحاجة إلى موجودات احتياطية دولية، وإلى استعمال أكثر كفاءة للموارد المالية الأجنبية لأغراض الاستقرار والتنمية، على وجه العموم، المجالات العامة للتعاون النقدي بين البلدان النامية. وهذا الاهتمام هو أكثر أهمية بكثير من الاهتمام بمجرد التوسيع في التجارة البينية. وفي هذا السياق ذاته يجد المرء مبررات التكامل النقدي والاقتصادي بين البلدان النامية. فإذا ما أضيف إلى ذلك توافر الإرادة السياسية، فإنَّ مسوَّغات التكامل النقدي تصبح تامة. فالتكامل النقدي هو، كما أصرَّ عليه الاقتصادي المعروف (روبرت تريفين) منذ سنين عديدة، وكما جرى التوكيد عليه سابقاً، مسألة سياسية أكثر منها اقتصادية، ذلك أنَّ الحوافز باتجاهه، والعقبات في سبيله، هي بشكل أساسي ذات طبيعة

سياسية. وبالتالي فإن الإرادة السياسية المساندة هي شرط سالف لأي تكامل نceği واقتصادي ممكن.

وبوجه عام يعكس هذا النقاش التبريرات العامة التي يمكن سوقها بالنسبة للتكامل النجي بين الأقطار العربية عموماً، أو بين مجموعات معينة منها خصوصاً، لكونها جميراً بلداناً نامية. وسيكون واحداً من أهدافنا هنا بيان الإمكانيات العامة لمثل هذا التكامل، سواء على مستوى الوطن العربي أم في نطاق مجموعات محددة من أقطاره.

المراجع

١ - العربية

دوريات

السيد علي، عبد المنعم. «منطقة العملة المثلث والتكامل النقدي: دراسة في المفاهيم والعلاقات.» *الاقتصادي العربي* : السنة ٧، العدد ٣ - ٤ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣).

٢ - الأجنبية

Books

Bracewell-Milnes, B. *Economic Integration in East and West*. London: Croom Helm Ltd., 1976.

Kafka, A. «Regional Monetary Integration of the Developing Countries.» in: R.A. Mundell and A.K. Swoboda. (eds.). *Monetary Problems of the International Economy*. Chicago: The University of Chicago Press, 1969.

- Machlup, F. (ed.).** *Economic Integration: World wide, Regional, Sectoral.* London: Macmillan, 1976.
- Miksell, R.F.** «The Theory of Common Markets and Developing Countries.» In: Roy F. Harrod and Douglas C. Hague, (eds.). *International Trade Theory in A Developing World.* London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1963. 570p.
- Nana - Sinkam.** *Monetary Integration and Theory of Optimum Currency in Africa.* New York: Moulton Publishers, 1978.
- Robson, P.** *The Economics of International Integration.* London: George Allen and Unwin, 1980.

الفصل الثالث

متابعة تاريخية موجزة للفكر النقدي العربي وللعمل النقدي العربي المشترك

لعل من مفارقات الوضع النقدي العربي عموماً، تاريخياً وواقعاً، أنَّ العديد من البلدان العربية كان موحداً نقدياً في ظل الاستعمار، بشكليه العثماني والأوروبي الغربي، ولكن ما ان استقلت هذه البلدان حتى تفرقت نقدياً أيدي سبا. ففي أقطار الخليج العربي مثلاً، كانت الروبية الهندية حتى أوائل السبعينات هي عملة التداول الرسمية، ويقيس في بعض هذه الأقطار حتى أواخر السبعينات، ولم يكن لأيٍ من هذه الأقطار - فيما عدا السعودية - عملة خاصة بها، كما ساد النظام النقدي العثماني كلاً من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين حتى الاحتلال الانكليزي والفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى ^{ويعتقد أنها} حين انضمت هذه البلدان إلى نظم النقد الاستعمارية التي سادلت ^{حينذاك} ولكن بعملات ذات مسميات

عربية، مرتبطة عملياً وفعلياً وقانوناً بنظامي الإسترليني الإنكليزي أو الفرنك الفرنسي، وهكذا كانت كل من مصر والسودان كذلك مرتبطتين بمنطقة الإسترليني. في حين كانت ليبيا خاضعة للنظام النقدي الإيطالي، كما خضعت أقطار المغرب العربي لنظام الفرنك الفرنسي. ولكل من هذه الأقطار حالياً عملته الخاصة به، عدا جيبوتي التي لا تزال مرتبطة بالفرنك الفرنسي تماماً، وهناك في الوقت الحاضر عشرون عملة عربية تصدرها حالياً عشرون مؤسسة نقد مركزية عربية.

وبالطبع لم يكن هناك طيلة هذه الفترة فكر نceği، بل ولا اقتصادي - عربي وذلك حتى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في منتصف أربعينات القرن الحالي.

ويمكن القول عموماً، ولعلم الكاتب الحالي، أن الفكر الوحدوي العربي كان في الأربعينات - أثناء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وبعدها - ينحو في الغالب منحى سياسياً، فقد كانت تلك مرحلة تحرك قومي سياسي - مرحلة دعوة لوحدة سياسية استمراراً لأهداف القومية العربية قبل الحرب المذكورة وبعدها.

فقد كان هناك توقيف على الجانب السياسي أكثر منه على الجانب الاقتصادي من التوجه الوحدوي العربي. أما الفكر الوحدوي الاقتصادي فقد كان محدوداً، تمثل بصورة خاصة ببعض الرسائل الجامعية التي كتبها آنذاك بعض القوميين العرب من طلبة

الجامعة الاميركية في بيروت. وقد تبلور الفكر السياسي الوحدوي السائد، والروح القومية التي اجتاحت الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية في إقامة (جامعة الدول العربية) عام ١٩٤٥ ، بمبادرة بريطانية . وقد بدأ التحرك من خلال الجامعة العربية الجديدة سياسياً أولاً ، واقتصادياً ثانياً، إذ نصت الفقرة / أ من المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية على تعاون الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية والمالية ، بما في ذلك أمور الزراعة والصناعة .. الخ . كما نص الميثاق على تشكيل لجنة دائمة للشأن الاقتصادي والمالي . وقد كان أول موضوع بحثته اللجنة هو موضوع (توحيد النقد العربي) . وقد برزت مشاريع تكاملية نقدية عربية طموحة ، تمثلت بشكل خاص بمشروع (خالد العظم) رئيس وزراء سوريا آنذاك ، وقد كان هذا مشروعاً طموحاً، يقضي بتوحيد العملات العربية وإصدار عملة عربية مشتركة ، وإقامة سلطة نقد عربية مركزية ومجمع ل الاحتياطيات الأجنبية ونظام صرف أجنبي موحد .. الخ . ولطموحه الشديد - الذي ربما دل على عدم جدية صاحب الاقتراح ، وعدم اكتراث المسؤولين العرب آنذاك بمثل تلك الخطوة الوحدوية الخطيرة - فقد تم تمييع المشروع ومن ثم إهماله حتى أصبح مجرد ذكرى يزيد من آلامها أن صاحب الاقتراح الوحدوي هذا كان هو الذي هدّ صرح الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة آنذاك بين سوريا ولبنان . وقد ردت مصر على مشروع العظم باقتراح عملي يقضي بالتنسيق بين أسعار الصرف العربية وذلك بربط العملات العربية بمثبت واحد مشترك ، وقد أحيل المشروعان إلى لجنة عربية مشتركة مكونة من

خبراء نقديين عرب، فتقدم هؤلاء بمشروع توفيقي ثالث، يجمع بين الم مشروعين المذكورين، ويدعو إلى إصدار دينار عربي مشترك يحل تدريجياً محل العملات العربية المتعددة على أساس محدد تجري تغطيته بعملات أجنبية تتكون من باونات استرلينية ودولارات أمريكية بنسبة ١٠٠ بالمائة. وقد ترك المشروع لسلطات النقد المركزية القطرية أمر إصدار الدينار، فلم ينص على إقامة بنك مركزي قومي موحد ولا على توحيد نظم الصرف ولا على إقامة مجمع ل الاحتياطي الأجنبي. وهو كما يبدو من نصوصه، مشروع مبتور وغير قابل للتطبيق لعدم احتواه على الشروط الأساسية لوحدة نقدية كاملة كما توصي به طموحاته الأولية.

وربما كتب السياسيون تأييداً أو معارضة لمقترحات أو مشاريع تكاملية اقتصادية أو نقدية، غير أن الفكر الاقتصادي يقي ساكناً طيلة هذه الفترة، أولاً بسبب ضعفه أصلاً وعدم تبلوره، وثانياً بسبب انشغال قيادات الشعب العربي، بأفراده وتنظيماته، بالصراع السياسي من أجل استكمال أسباب السيادة والاستقلال والتحرر. وبالتالي فقد جرى التركيز في هذه الفترة على الوحدة السياسية أكثر من الاهتمام بالتكامل الاقتصادي والنقدi طبعاً. بل اعتبر السياسيون أنَّ الأخير هو تحصيل حاصل مما جعل المقترنات التي تقدموا بها بخصوص الوحدة النقدية في هذه الفترة طموحة جداً. وكان الفكر الاقتصادي العربي عموماً مقلداً وتبعياً وليس أصيلاً بل لم يكن هناك فكر اقتصادي عربي خالص يومذاك.

غير أن إنشاء (جامعة الدول العربية) عام ١٩٤٥ فتح الباب واسعاً أمام اعصابها وهيئاتها - الذين كانت تدفعهم ضغوط شعبية واسعة - لإيلاء العمل الاقتصادي العربي المشترك اهتماماً أكبر والعمل على إبرازه مبلوراً بشكل اتفاقيات متعددة الأطراف، عقدت خلال عقد الخمسينات كان من أهمها (اتفاقية تسليم مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال) عام ١٩٥٣ ، وهي اتفاقية ولدت ميتة بسبب عدم إلزام الدول الأعضاء بالتخلي عن القيود التي تفرضها على الصرف الأجنبي وعلى التحويلات وحركة رؤوس الأموال فيما بينها، مما أفقد الاتفاقية جدواها التكاملي ومفعولها التعاوني . وقد أقرت (معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي) بين دول الجامعة العربية) التي عقدت عام ١٩٥٣ كذلك، إقامة (المجلس الاقتصادي) لتقديم الاقتراحات المؤدية إلى تنظيم النشاط الاقتصادي العربي وتنسيقه . ومن ثم اتخذت الخطوة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٥٧ بعقد (اتفاقية الوحدة الاقتصادية) التي كانت ولا زالت تعيناً صادقاً عن شروط قيام مثل هذه الوحدة، كان من بين أهمها حرية حركة السلع والخدمات والعوامل والنقود والحقوق والمواطنين العرب، وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة، بما فيها السياسات النقدية والمالية؛ والعمل على توحيد النقد العربي كواحد من أهداف الوحدة الاقتصادية العربية . وتحقيقاً لأهداف الاتفاقية فقد أنشيء (مجلس الوحدة الاقتصادية) الذي لم يُعطِ، في اعتقادي، الاهتمام والدعم الكافيين لكي يقوم بمسؤولياته كاملة، ولم يتم التصديق على الاتفاقية إلا عام

١٩٦٤ ، ولم يصادق عليها وينضم إليها سوى ثلاثة عشر قطرًا عربياً فقط - إلى الآن.

أما في جانبيها النقيدي الذي هو موضوع بحثنا هذا، فقد نصت (المادة الثانية) من الاتفاقية على أن من أهدافها (تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد فيها). كما نصت الفقرة (هـ) من (المادة التاسعة) من الاتفاقية على (أن يعمل مجلس الوحدة الاقتصادية على تنسيق السياسات المالية والنقدية تسييقاً يهدف إلى الوحدة النقدية).

وقد حصلت في هذه الفترة - الخمسينيات - تطورات سياسية هامة على مستوى الوطن العربي ، كان لها آثار بعيدة المدى على المستوى نفسه ، سياسياً واقتصادياً ، قطرياً وقومياً ودولياً . فقد قامت في مصر ثورة ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ ، وبعدها في عام ١٩٥٨ ، قامت في العراق ثورة ١٤ تموز / يوليو ، وتعاظم المد القومي على مدى الوطن العربي كله بما فيه مصر العربية ، ولكن وبصورة خاصة في كل من العراق وسوريا . وظهرت ، ولأول مرة في تاريخ الأحزاب السياسية العربية ، أحزاب قومية وحدوية ذات توجهات اجتماعية - اشتراكية واضحة ، وشهد عام ١٩٥٨ أعظم تجربة وحدوية عربية في التاريخ العربي الحديث وال وسيط ، إذ أدى المد القومي والشعبي الهائل في سوريا وغيرها ، بعد الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ إلى قيام (الجمهورية العربية المتحدة) بإاقليميها: الشمالي

(سوريا) والجنوبي (مصر). ومع أهمية هذه التجربة الوحدوية البتيمة، إلا أن المؤسف فيها أنها لم تستمر تماماً لتحقيق أهدافها الوحدوية الكبرى، وهي تنمية الرابطة الروحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الثقافية والعسكرية بين الإقليمين. فمن الناحية النقدية التي هي مناط اهتمامنا هنا، لم يتم توحيد نظاميهما النقديين والمصرفين، ولم يتم توحيد لعملياتهما ولا للسلطتين النقديتين المركزيتين فيهما، بل بقي القطران في الواقع منفصلين نقدياً، لأسباب عملية جزئياً ولكن، وبصورة رئيسة، لأسباب سياسية ونفسية واجتماعية كذلك، عكست في حقيقة الأمر ضعف الإيمان بجدوى هذا الإنجاز الرائع والفرد، الذي ربما لن تتاح لقيامه فرصة أخرى على المدى المنظور أبداً. وهكذا فشلت هذه التجربة، بفعل أداء الوحدة من الخارج، من ناحية، ومن الداخل، لضعف - أو حتى لعدم - إيمان العديد من الذين تولوا الأمور فيها بضرورات الوحدة، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، من الناحية الأخرى. ويظهر ذلك، في اعتقادي، نقطة مهمة، وهي ضرورة الإيمان بأهمية الهدف وضرورته، وتكليفه ومنافعه، وبأن المنافع لابد أن تفوق التكاليف على المدى الطويل، وأنه لا بد من تضحيه على المدى القصير، وأن كلفة التوحيد لا يمكن أن تفوق مردوداته على المدى الطويل أبداً. وهكذا كانت تجربة الوحدة بين مصر وسوريا في المجال النقدي فاشلة لوجود معوقات اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية عديدة بحثت في وقتها على نطاق واسع وربما لا يزال بعضها وارداً حتى الآن ضمن موضوع بحثنا هذا كما سنعود إليه فيما بعد.

وقد صاحبت هذه الأحداث السياسية تطورات هامة على صعيد الفكر الاقتصادي العربي الوحدوي، إذ ظهرت كتابات لمفكرين عرب تدعوا إلى تقوية أواصر العلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية، وتبحث في قضايا التكامل الاقتصادي العربي بشكل مباشر وواع، مبينة إمكاناتها وعوائدها وضرورتها. وقد ساهم في ذلك معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة مساهمة فعالة، وذلك من خلال بعض ما ألقى فيه من محاضرات وأجري فيه من بحوث.

وهكذا تُوجَّ عقد الخمسينات اقتصادياً باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧، وسياسيًا بقيام الجمهورية العربية المتحدة، عام ١٩٥٨. وكلا الحدفين، على أهميتهما كان جزئياً، بمعنى أن الأولى لم تضم في النهاية إلا بعضاً فقط من دول الجامعة العربية، وأن الثانية اقتصرت على قطرتين عربيتين فقط، مما يدل على وجود عوائق سياسية أساساً واقتصادية جزئياً، قد تحول دون التوحد الاقتصادي - وتقف بالتالي عائقاً أمام التكامل النقدي العربي المنشود. كما يدل ذلك على وجود صراعات سياسية وفكرية انعكست في ظهور كتابات تحذّر، وأخرى تعادي، أي اندماج اقتصادي عموماً وأي توحد نقدي خصوصاً بين الأقطار العربية. وقد بدأ ذلك واضحاً في الأدبيات الاقتصادية التي بدأت تظهر في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، في خضم الصراعات الأيديولوجية الواسعة التي سادت الوطن العربي عندئذ.

ثم جاءت فترة الستينات حاملة معها مخاضات سياسية

و الاقتصادية و فكرية عنيفة منها الإيجابية ومنها السلبية ، فعلى الجانب السياسي والسلبي معاً ، حدث الانفصال المشؤوم بين سوريا ومصر في أيلول / سبتمبر ١٩٦١ منهياً بذلك الوحدة ال يتيمة في التاريخ العربي الحديث . وفي النصف الثاني من عقد السبعينات ، في عام ١٩٦٧ جاءت نكسة الخامس من حزيران / يونيو . ومن الملاحظ في الحالتين أن القطرتين اللذين تأثرا بشكل خاص وبصورة مباشرة بهذه الحدفين كانوا مصر وسوريا ذاتهما ، إضافة إلى الأردن في الحالة الثانية . وإذا كانت فاجعة الانفصال قد أصابت القطرتين الأولين مباشرة ، فإن مأساة النكسة قد أصابت العرب أجمعين .

أما من الناحية الاقتصادية ، فقد أصبحت اتفاقية الوحدة الاقتصادية نافذة وذلك في عام ١٩٦٤ . وقد كان ذلك في ذاته حدثاً إيجابياً ، سواء من الناحية الاقتصادية عموماً أم من الجانب النقدي خصوصاً . ولكن الذي حدث بعد ذلك هو اتخاذ قرار السوق العربية المشتركة في العام نفسه ، وقد كان ذلك في ذاته ، في اعتقادي تراجعاً كبيراً عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي استهدفت الوحدة ذاتها وأكدها على شروطها كما سبق شرحه من قبل . أما قرار السوق المشتركة الجديد ، فقد أكد على إقامة منطقة تجارة حرة ، يمكن أن تدرج إلى اتحاد جمركي ، ينتهي وبالتالي إلى إزالة القيود على حركة السلع والعوامل بين أقطار الاتحاد وإلى إقامة جدار جمركي موحد تجاه العالم الخارجي . ويدو التراجع الذي نشير إليه في التوكيد على مدخل تجاري للتكامل في وقت يتضاءل فيه الفائض الإنتاجي

في هذه الأقطار، وتتشابه سلعها المنتجة وهيأكلها الإنتاجية، في حين تباين سياساتها الاقتصادية عموماً، والتجارية والمالية والنقدية خصوصاً، كما تختلف امكانياتها الاقتصادية الأساسية وتطوراتها الاجتماعية وأفاقها السياسية... إلخ. هذا بينما أكدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية على الشروط الأساسية للتكامل الاقتصادي، وذلك من حيث حرية حركة السلع والعوامل والأشخاص والنقود والحقوق بين أطراف الاتفاقية، بما في ذلك تنسيق السياسيتين المالية والنقدية، كما نصت عليه الفقرة (٨) من المادة الثانية من الاتفاقية. ولتنفيذ ذلك، عهد إلى (مجلس الوحدة الاقتصادية) وضع قواعد لتنظيم المدفوعات بين الأقطار الأعضاء والتنسيق بين نظمها المصرفية وتوحيد نظمها النقدية، وهي أمور لم يتطرق إليها قرار السوق العربية المشتركة، ولا هدف، ولا كان من أغراضه أن يهدف إليها مباشرة. فهو إذن، وبهذا المعنى، مثل تراجعاً خطيراً عن الأهداف الأبعد أثراً التي رسمتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية لنفسها منذ عام ١٩٥٧.

غير أنه، في ظل المد الشعبي والقومي الكبير، ومسايرة له، ورغم الانتكاسات التي أشرنا إليها، فقد شهد عقد السبعينات تزايداً مطرداً في النشاط الاقتصادي العربي القومي، إذ تم عقد «ست اتفاقيات جماعية لتنظيم العلاقات الاقتصادية العربية في ميادين مهمة ومتعددة، وإنشاء إحدى عشرة منظمة عربية متخصصة إلى جانب مشروعين عربيين مشتركين».

ومع ذلك بقي العمل العربي الاقتصادي المشترك محدوداً، وبقي الفكر الاقتصادي التكامل العربي تجاري المدخل عموماً، ولكنه تميز بكثافة أكبر بكثير من السابق، بخاصة بعد إنشاء (اتحاد الاقتصاديين العرب) عام ١٩٦٥.

وقد بدأت مؤتمرات الاتحاد السنوية تشير قضايا أساسية في العمل المذكور، ذات جوانب ايديولوجية، مما خلق احتكاراً واسعاً، وأثار نقاشاً كثيراً، بدأ معه الحديث عن تكامل اقتصادي عربي ذي مدخل انتاجي وتنموي. كما بدأت الدعوة إلى (العقلانية) (الواقعية) في العمل الاقتصادي العربي المشترك بعيداً عن العواطف الجياشة والأمال الملتهبة.

إلا أنَّ الملاحظ أنَّ فترة السبعينات قد تميزت عملياً بتجميد العمل العربي المشترك في المجال النقدي، إذ لم يتخذ أي إجراء جماعي، لعلم هذا الكاتب، لا على مستوى مجلس الوحدة الاقتصادية، ولا على مستوى الجامعة العربية لتعزيز التعاون النقدي العربي بصورة فعالة. لا بل إن اللجنة النقدية والمالية التي نصت عليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية لم تجتمع إلا مرات معدودات وانتهى الأمر بتجميدها عملياً دون الوصول إلى نتائج حاسمة بشأن التعاون النقدي العربي، وذلك فيما عدا ما تمَّ الاتفاق عليه بشأن عقد اجتماعات دورية لمحافظي البنك المركزية العربية للتشاور في الأمور النقدية العربية وتبادل الخبرات... الخ، وكذلك فيما يخصُّ

التشاور لتكوين كتلة عربية في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

وقد جاء عقد السبعينات انعكاساً لذلك كله، متزادفاً مع أحداث سياسية واقتصادية جديدة وهامة، قطرية وقومية وإقليمية ودولية، تمثلت في حرب رمضان المجيدة في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ، والثورة النفطية التي تتبع عنها سيطرة بلدان النفط العربية على مواردها النفطية، واستقلاليتها في إنتاج النفط وأسعاره وتجارته، وفي حرية استثمار ايراداته وفوائضه المالية، كما تزايد أثر منظمة الأويك دولياً، في إنتاج النفط وتسعيره وتسويقه . وتضخمت الثروات المالية لدى بلدان النفط العربية ، واتسعت الشقة بينها وبين شقيقاتها العربيات غير المتوجة للنفط . وبدأت هجرة عمالية واسعة إلى البلدان النفطية من بلدان العجز العربية ، قابلتها تحويلات مالية كبيرة من الأولى إلى الثانية . كما حدث زخم تنموي كثيف ، بخاصة في البلدان النفطية ، واتسع الانفاق التنموي والاستهلاكي كذلك بشكل لم يسبق له مثيل .

ولأن سياسات التنمية قد استندت ، في الغالب ، بصورة أساسية إلى الوفرة المالية وليس إلى العقلانية الاقتصادية ، ولاعتماد خطط التنمية العربية عموماً على الخبرة الأجنبية والتكنية المستوردة ، ولعدم وجود تنسيق قومي بين خطط التنمية القطرية ، ولأن معظم الفوائض المالية النفطية استمرت في أسواق النقد والمال الغربية ، وللتزايد اعتماد الاقتصادات العربية على التجارة الخارجية تصديراً

واستيراداً، فقد نتج عن ذلك اشتداد التبعية الاقتصادية التي اتسعت لكي تصبح كذلك تبعية تقنية ومالية ونقدية هائلة، ربطت الاقتصادات المذكورة باقتصادات الغرب المتقدمة ربطاً محكماً زاد من صعوبة أية محاولة لتحقيق استقلال حقيقي، على مستوى الاقتصادات النفطية بخاصة، والاقتصادات العربية الأخرى بعامة.

وقد نشط مجلس الوحدة الاقتصادية في هذه الفترة بشكل مكثف كان من نتائجه إقامة العديد من المؤسسات العربية المشتركة. وقد كان من بين أهم الإنجازات إن لم يكن أهمها قطعاً، في المجال النقدي، يتمثل بإنشاء صندوق النقد العربي عام ١٩٧٦ وإحياء صندوق الإنماء العربي وتنسيقه، إضافة إلى إقامة صناديق تنمية قطرية ذات توجهات قومية ودولية في كل من العراق والسودان والإمارات العربية المتحدة ولibia، هذا عدا الصندوق الكويتي للتنمية الذي سبق أن أقيم في عقد السبعينات.

وقد نشط الفكر الاقتصادي القومي في هذه الفترة على نطاق واسع، وهو نشاط عكسته المؤتمرات السنوية لاتحاد الاقتصاديين العرب وكتابات الكثير من المفكرين والاقتصاديين العرب الذين بدأوا يركزون على المدخل الإنتاجي التنموي التكاملی للعمل الاقتصادي العربي المشترك من ناحية، وعلى التنمية العربية المستقلة، تميزاً لها عن التنمية التابعة التي سادت الوطن العربي حتى الآن من ناحية ثانية. كما أكد هذا الفكر على التكامل الاقتصادي العربي القائم على الواقعية والتدرج والعلمية

وال موضوعية، ولكن، وهو الأهم، المدعوم سياسياً، حكومياً وشعرياً.

وقد كان من آثار ذلك عقد مؤتمر اقتصادي عربي موسع في بغداد، في نيسان / ابريل ١٩٧٨ لمناقشة (وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك) التي وضعتها وصاغتها مجموعة من الاقتصاديين والمفكرين العرب الذين كلفهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بذلك. وقد نتج عن ذلك ثلات وثائق أقرها مؤتمر قمة عمان في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ فيما بعد، وهي: استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وميثاق العمل القومي الاقتصادي، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية. وقد أقرت الوثائق الثلاث مبادئ عامة وأساسية تضمنت ضرورة العمل المشترك لتحقيق التنمية والأمن الغذائي والعسكري والتكامل الاقتصادي وتحيد العمل الاقتصادي العربي المشترك، والالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية، والالتزام بمبدأ التكامل الاقتصادي القومي وحرية انتقال رؤوس الأموال العربية بين الأقطار العربية.

وقد توج النشاط الفكري العربي في جانبه النقدي في نهاية عقد السبعينات بندوة (التكامل النقدي العربي) التي عقدت في أبوظبي في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠، ونظمها مركز دراسات الوحدة العربية بتمويل من صندوق النقد العربي، حضرها العديد من الاقتصاديين والخبراء النقاديين من العرب والأجانب وتم فيها بحث

إمكانات التكامل النقدي العربي وعوائقه وأساليبه وصيغه بشكل شامل ومكثف.

اما في الجانب العملي من العمل النقدي العربي المشترك فقد كانت نشاطات صندوق النقد العربي في هذا المجال هي أهم ما توافر منه خلال هذه الفترة، فقد قدم الصندوق قروضاً عديدة منوعة، على غرار ما يقدمه صندوق النقد الدولي ، مضيفاً إليها ما استطاع من أنواع أخرى من العون ضمن إمكاناته المالية المحدودة. كما قدم مشاريع أخرى للتعاون النقدي ، وقام بعده دراسات تخص أساليب التكامل النقدي العربي وصيغه وبدأ في نهاية عقد السبعينات - ولأول مرة عام ١٩٨٠ - وبالتعاون مع صندوق الإنماء العربي ، ومن ثم مع الجامعة العربية ومنظمة أوابيك - إصدار أول (تقرير اقتصادي عربي موحد).

غير أن الوضع السياسي العربي كان قد بدأ يتردى منذ أواخر السبعينات مما عاق العمل الاقتصادي العربي المشترك. فقد كان هناك تراجع واضح عن الأهداف الوحدوية ليحل محلها دعوات للتضامن والتنسيق والخطوات الصغيرة والمدخل المشاريع المشتركة وأخيراً لمبادىء العمل الاقتصادي العربي المشترك في مؤتمر عمان السابق الذكر، وهي مبادىء تتصف بالعمومية والمعيارية ، بالرغم من أنها تتخذ من مبدأ التكامل الإنتاجي والتنموي أساساً لها، إلا أنها تستند، في اعتقادى إلى الأمل والرجاء اكثر منها إلى الإلزام والالتزام دون أن يقلل هذا كله من فائدتها وامكاناتها العملية فيما لو التزم

بها موقعها، ولكنها مع ذلك تبقى مجرد مبادئ عامة غير ملزمة للآخرين إلا معنويًا. ويتضح ذلك مثلاً، وبصورة خاصة، بمبدأ (تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك) الذي نذر من التزم به من الأقطار العربية، ودللت الممارسات العملية على التفاعل المتبادل بين العوامل السياسية والاقتصادية وأثرها على العمل الاقتصادي العربي المشترك.

وقد تزايد في عقد الثمانينات الاهتمام بالمسائل النقدية التي تخص العمل المذكور. وتزايدت اجتماعات محافظي البنوك المركزية العربية، وكثرت البحوث الخاصة بموضوع التكامل النقدي العربي، وبدأ صندوق النقد العربي مرحلة جديدة تتميز بوضع المشاريع والخطط واقتراح الأساليب والصيغ التكاملية وعرضها على الجهات الرسمية العربية إضافة إلى دراستها من قبل خبراء عرب وأجانب، سواء من صندوق النقد الدولي أم من خارجه، وأضاعاً نصب عينيه هدفاً أساساً هو التكامل النقدي العربي المتدرج والعقلاني والوؤيد والمستند إلى أساس ثابت من الدراسة والبحث والتمحیص والرأي الخبير والمتعرس، إضافة إلى الإيمان المطلوب بالهدف النهائي وهو: الوحدة النقدية العربية كجزء لا يتجزأ من تكامل اقتصادي كامل متبلور بوحدة اقتصادية ناجزة.

وقد ساهم الفكر الاقتصادي العربي في ذلك بشكل متزايد بعد أن انصب في أولياته على التكامل الاقتصادي العربي بوجه عام دون أن يغير اهتماماً كافياً للجانب النقدي منه. غير أن المتبع لكتابات

الاقتصاديين العرب يلحظ اهتماماً متزايداً بالجانب النقدي من العمل العربي المشترك، بشكل خاص بعد عام ١٩٧٥ وبعد أن تزايدت الفوائض المالية العربية بشكل خلق منها (مشكلة) نقدية واقتصادية يتطلب الأمر حلّها بصورة تخدم الصالح العربي القطري والقومي معاً، وكان آخر رمز لهذا الاهتمام قد تمثل بندوة عمان التي عقدت في كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ وتم فيها مناقشة (آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانينات).

إن خلاصة ما تقدم هي أن ما عُقد من اتفاقيات وما أُتَّخذ من خطوات في الجانب النقدي، وفي غيره من جوانب العمل الاقتصادي العربي المشترك، كان استجابة لمطالب شعبية أكثر منه، في الغالب، إيماناً بالهدف التكاملِي الاقتصادي أو النقدي ودليلنا على ذلك هو عدم التزام العديد من الحكومات العربية باشتراطاتها وعدم التقيد بمقرراتها... وفي ذلك سياسة أكثر مما فيه من اقتصاد...!

المراجع

كتب

براهيمي، عبد الحميد. أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠. ٤٢٦ ص.

البنك المركزي الاردني. آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانينات. عمان: صندوق النقد العربي، ١٩٨٤. ٤٩٢ ص.

التكامل النقدي العربي (المبررات - المشاكل - الوسائل): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، ١٩٨١. ٧٤٠ ص.

جامعة الدول العربية: الواقع والطموح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. ١٠٠٣ ص. وبخاصة بحث: عبد الحسن زلزلة، «الدور الاقتصادي للجامعة العربية». ص ٢١١ - ٢٦٢.

الحمصي، محمود. خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية:

دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي . ١٩٦٠ - ١٩٨٠ . ط ٢ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ . ٢٥٢ ص.

دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي . تأليف مجموعة من الباحثين . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ . ٤٧٦ ص . (سلسلة كتب المستقبل العربي ، ١)

السيد علي ، عبد المنعم . التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية . ط ٢ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي ، ١٩٨٥ . ٤٧١ ص .

شغir ، محمد ليib . العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية . القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد البحث والدراسات العربية ، ١٩٥٨ . ٣١٥ ص .

عبد الفضيل ، محمود . الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة . ط ٢ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ . ٢٤٨ ص .

مجلس الوحدة الاقتصادية . الأمانة العامة . اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ودورها في العمل الاقتصادي العربي المشترك . عمان : المجلس ، ١٩٨٠ . ٤٠ ص .

المنذري ، سليمان حميد . التعاون النقدي - مجالاته وامكانياته . القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحث والدراسات العربية ، ١٩٧٨ . ٣٠٧ ص .

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط . الوحدة الحسابية العربية : دراسات وأراء . الكويت : المنظمة ، ١٩٧٧ . ١٥ ص .

الفصل الرابع

الخصائص العامة للاقتصادات العربية

يمكن ايجاز الملامح العامة للاقتصادات العربية من خلال النظر إلى المؤشرات الهامة التالية:

- مستويات التطور.
- التجارة الدولية والبيانية.
- السياسات النقدية ومعدلات التوسيع النقدي والتضخم.
- نظم وسياسات الصرف الاجنبي.
- المدفوعات الخارجية، الاحتياطيات الاجنبية والديون الخارجية.
- دور الحكومات العربية في الاقتصاد - القطاع العام مقابل القطاع الخاص.

ويهدف هذا الفصل إلى متابعة هذه المؤشرات تفصيلاً للتعرف

على طبيعة الاقتصادات العربية وواقعها الراهن وإلى تحليل النتائج المختلفة المترتبة عليها.

أولاً: مستويات التطور

يمكن اعتبار جميع الأقطار العربية ذات اقتصادات نامية، ولكن على مستويات مختلفة من التطور. واستعمال معدل دخل الفرد كمؤشر في هذا الصدد قد يكون مضللاً لأننا سنجد أن الأقطار المنتجة للنفط، بخاصة منها القليلة السكان وذات القابلية المحدودة على الاستيعاب، مثل السعودية وأقطار الخليج العربي، تتمتع بمعدلات دخل فردي مرتفعة وأعلى من غيرها في الأقطار العربية الأخرى، مع أنها أقل تطوراً من كثير منها. وباستثناء العراق والجزائر اللذين يتمتعان بقطاعات صناعية وزراعية وبنى ارتكازية أكثر تقدماً، فإن الأقطار العربية النفطية الأخرى هي على مستوى أدنى من التطور الاقتصادي مقارنة ببعض الأقطار العربية غير المنتجة للنفط مثل سوريا ولبنان والأردن. وإذا ما استعملنا هذا المؤشر الأخير - مدى تطور القطاعات الاقتصادية الأخرى، مستثنين قطاع النفط، فإن مستويات التطور تتراوح بين منخفضة جداً كما في جيبوتي والصومال واليمن العربية، إلى منخفضة كما في السودان واليمن الديمقراطية، إلى معتدلة كما في العراق والجزائر والأردن والمغرب، إلى متقدمة نسبياً كما في مصر ولبنان وسوريا. وتزداد درجة تطور القطاعات الصناعية والزراعية والخدمات، بما فيها القطاع التجاري، والبني

الارتکازية تدريجياً كلما تقدمنا من المجموعة الأولى من الأقطار إلى المجموعة الأخيرة بالترتيب الوارد أعلاه. فإذا استثنينا النفط فإن معدل دخل الفرد هو أعلى في المجموعتين الأخيرتين منه في المجموعتين الأولىين من الأقطار، وهو أكبر في المجموعة الأخيرة منه في المجموعة الثالثة. ويمكن التتحقق من ذلك بسهولة من خلال مؤشرات اقتصادية واجتماعية في جميع الحصول الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة عندأخذ البنی الارتکازية بنظر الاعتبار.

وهكذا فإن مدى التباين في مستويات التطور بين الأقطار العربية، وذلك استناداً إلى المؤشرات المذكورة، قد يكون كبيراً حقاً. ومع ذلك فإن بعضها من تلك الأقطار التي هي على مستوى أقل من التطور هي الأغنى لكونها ممتدة كثيرة للنفط ولأن الطبيعة منحتها موارد نفطية هائلة تدرّ عليها إيرادات مالية واسعة يجعلها في قائمة الأقطار ذات أعلى معدلات دخل فردي في العالم.

وقد كان ذلك أساساً لتصنيف الأقطار العربية إلى أقطار ذات فائض وأخرى تميّز بالعجز في موازين مدفوعاتها، الأولى كونها ممتدة للنفط، والأخيرة كونها غير نفطية. ويقوم هذا التمييز على أساس الموازن الخارجية للأقطار العربية المختلفة. ومع ذلك فإن هذا التمييز لا علاقة له بمستويات تطور هذه الأقطار، ولكنه يرتبط بدور النفط في اقتصادات هذه الأقطار والأثر الذي يتركه ذلك على موازين مدفوعاتها التي تتعلق بدورها وبصورة وثيقة بتجارتها الدولية التي يجب أن نلتفت إليها فيما يلي.

ثانياً: التجارة الدولية والبينية للأقطار العربية

كما في البلدان النامية عموماً، يلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً مهماً في اقتصادات الأقطار العربية، إذ يُؤلف نسبة كبيرة من دخولها القومية الإجمالية، يتراوح بين ٣٠ بالمائة إلى ١٠٠ بالمائة. ويحتلّ النفط مركزاً قائداً في صادرات أقطار الفائض، في حين تغلب بعض السلع الأولية على صادرات أقطار العجز العربية. أما على صعيد الاستيرادات، فإن جميع الأقطار العربية، ذات الفائض وذات العجز كذلك، هي مستوردة كبيرة للسلع المصنعة، بخاصة منها سلع رأس المال والمنتجات الوسيطة والخدمات التي يُحتاج إليها بصورة ماسة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتجري معظم التجارة مع الأقطار الصناعية غير العربية، في أوروبا الغربية واليابان وشمال أمريكا، في حين يتم بعضها، وبنسبة أقل كثيراً، مع أقطار آسيا الشرقية.

وتُؤلف التجارة مع أكثر الأقطار الصناعية تقدماً نسبةً عاليةً من تجاراتها الدولية الكلية، متراوحة ما بين ٧٠ بالمائة إلى ٩٠ بالمائة، تاركة حوالي ١٠ بالمائة فقط للتجارة البينية بين الأقطار العربية ذاتها. وكان الوسط الحسابي البسيط للصادرات البينية العربية مقارنة بالصادرات العربية الكلية على مدى فترة السنوات الخمس ١٩٧٥ - ١٩٧٩ حوالي ٦,٣ بالمائة. أما بالنسبة للاستيرادات العربية البينية فإنها كانت بحدود ٢,١٠ بالمائة^(١).

وقد شكلت استيرادات النفط العربية من ذلك، كمعدل عام وللفترة نفسها، حوالي ٤٠٪ بالمائة من مجمل الاستيرادات الكلية لأقطار العجز، أي للأقطار غير المنتجة للنفط، و٣٢٪ بالمائة فقط من استيرادات أقطار الفائض، أي الأقطار النفطية، وهو أمر طبيعي. وإنأخذت الأقطار العربية ككل بنظر الاعتبار، سواء منها ذات الفائض أم ذات العجز فإن معدل نسبة الاستيرادات من مواد الوقود المعدنية لجميع الأقطار العربية إلى مجموع التجارة العربية البينية، خلال الفترة نفسها، كان حوالي ٣٥٪، أي أكثر من ثلث التجارة العربية البينية الكلية. ويشير ذلك إلى حقيقتين مهمتين هما:

- ١ - النسبة المنخفضة للتجارة العربية البينية من مجموع التجارة العربية الدولية الكلية.
- ٢ - الحصة النسبية العالية للنفط الخام والمنتجات النفطية في التجارة العربية البينية.

ويمكن أن نجد تبريراً لهذا النمط من التجارة العربية، الكلية والإقليمية، فيما أشرنا إليه سابقاً حول التجارة بين الأقطار النامية، وهو:

ان الأقطار العربية هي إما منتجة لسلع متنافسة، مثل النفط، التي يُباع ويجري تسعيرها في أسواق دولية، أو مُشتيرة لمنتجان مصنفة يُستورد معظمها من أقطار صناعية متقدمة هي عادة غير

عربية. وليس هناك عملياً تجارة في سلع مصنعة بين الأقطار العربية، لأن القليل المتوجه منها يتم تكريسه لأغراض الأسواق المحلية. أما بالنسبة إلى السلع الاستهلاكية، وكذلك المنتجات الزراعية، فإنها لا تكاد تكفي لسد الطلب المحلي في هذه الأقطار، مما يترك فائضاً محدوداً منها - إن وجد - لأغراض التجارة العربية البينية. لهذه الأسباب ظلت التجارة العربية البينية ضئيلة حجماً رغم الجهد المتواصلة، في ظل الجامعة العربية، لتوسيعها خلال العقود الثلاثة الأخيرة بالرغم من اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ المنفذة عام ١٩٦٤، وقرار السوق العربية المشتركة في العام الأخير نفسه.

ثالثاً: السياسات النقدية ومعدلات التوسيع النقدي والتضخم

الاقتصادات العربية، كغيرها من الاقتصادات النامية، ليست على مستوى عالٍ من (النقدية) Monetization . وينعكس ذلك فيحقيقة أن قيام معدلات سرعات التداول (الدخل / عرض النقد) منخفضة نسبياً في معظم هذه الاقتصادات، مما يشير إلى احتواء الأخيرة على قطاعات كبيرة إما غير منقولة Non-monetized ، أو على مستوى منخفض من (النقدية). أما في الحالات الأخرى حيث تكون سرعة التداول مرتفعة، كما في معظم الأقطار المنتجة للنفط، فيما عدا العراق والجزائر، فإن ذلك يعكس حقيقة أن أرصدة نقدية

كبيرة يتم توجيهها نحو معاملات مضاربة في العقارات.

إن الطبيعة غير المتطرفة للقطاعات النقدية والمصرفية العربية يمكن أن تعكسها معدلات السيولة العالية لدى الأجهزة المصرفية، والمعاملات المنخفضة للمضاعفات النقدية عملياً في جميع الأقطار العربية، والنسبة العالية للعملة إلى عرض النقد مقارنة بحالة البلدان المتقدمة اقتصادياً.

ومن ناحية عرض النقد، يؤلف تراكم أرصدة كبيرة من الموجودات الأجنبية في الأقطار النفطية مصدر التوسيع في قاعدة النقد الأساس ذات القدرة العالية، وكذلك في التوسيع الكبير في ائتمان البنك المركزي إلى الحكومات في الأقطار غير النفطية.

ويأتي المصدر الآخر للتوسيع المذكور من الائتمان التجاري المصرفي إلى القطاع الخاص. ولكن هذا المصدر كان أقل أهمية في الأقطار (الاشتراكية) العربية، حيث تقل أهمية القطاع الخاص، منه في الأقطار التي لا يزال القطاع المذكور يحتل مركزاً مهماً في اقتصاداتها الحرة.

وتتميز السياسة النقدية - عملياً في جميع الأقطار العربية بافتقارها إلى الفاعلية بخاصة فيما يتعلق بالرقابات التقليدية الثلاث: أسعار الخصم مع البنك المركزي، نسب الاحتياطي النقدي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة. ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى السيولة العالية للمصارف التجارية، ضيق الأسواق

النقدية والمالية المحلية، والغياب الكامل تقريباً لاقراض المصارف التجارية من البنك المركزي.

ولن تكون السلطات النقدية، في ظل هذه الظروف، قادرة على التحكم في عرض النقد بصورة فعالة. وستكون الوسيلة الرئيسية الفعالة في هذا الشأن، إلى حد كبير، مستقلة عن السياسة النقدية الكمية العامة التقليدية، وهي صافي الإنفاق الحكومي المحلي، وصافي المركز النقدي الحكومي، ووضع ميزان المدفوعات. وربما أضيف إلى ذلك في أقطار الخليج العربية، عموماً، مستوى أسعار الفائدة القصيرة الأجل السائدة في المراكز المالية الرئيسية في أسواق النقد والمال الأوروبية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بخاصة منها سعر الإقراض في سوق الدولار الأوروبي The Eurodollar market ويلعب القطاع المالي دوراً مهماً في ذلك، بخاصة في الاقتصادات المفتوحة في أقطار الخليج العربية، نظراً لفقدان الرقابة عملياً على المعاملات في سوق الصرف الأجنبي وعلى التحويلات المالية والحركة الحرة لرأس المال الخاص.

ولهذا السبب ينتقل العديد من التقلبات الاقتصادية الدولية، في أسعار الفائدة والريع وفي الطلب على الصادرات مثلاً، إلى الاقتصادات المحلية من خلال القطاع المالي. ويسبب عدم فعالية الوسائل النقدية، فإن قرارات السياسة المالية، بخاصة التغيرات في النفقات الحكومية، تميل إلى التأثير في الاقتصادات المحلية وإلى أن تفعل فعلها فيها دون أن يعيقها، عملياً، أي شيء من جانب

السياسة النقدية. و يؤلف صافي النفقات الحكومية المحلية ، التي تأتي بصورة رئيسية من الإيرادات النفطية ، العامل الرئيسي المحدد للتغيرات في عرض النقد في الأقطار المنتجة للنفط ، تاركة سلطات النقد المركزية محدودة جداً في قدرتها على التحكم في هذه التغيرات . أما في الاقتصادات المفتوحة لأقطار الخليج العربية بما فيها السعودية ، فإن حركة رأس المال الخاص بينها وبين باقي العالم استجابة للتقلبات في أسعار الفائدة المحلية وتلك السائدة في أسواق المال في أوروبا الغربية وشمال أمريكا ، والتغيرات النسبية في أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية ، فإنها جميعها تمارس تأثيراً مهماً على عروض النقد المحلية . ولهذه الأسباب المختلفة وما يترتب عليها من فعالية محدودة للرقابات النقدية الكمية العامة ، تلجم البنوك المركزية بصورة واسعة إلى رقابات نقدية انتقائية ، وخاصة الإقناع الأدبي والأوامر المباشرة إلى المصادر التجارية .

وهكذا تبدو هناك علاقة وثيقة بين النفقات الحكومية واحتياطيات المصادر التجارية والائتمان المصرفي ، مما يوحى بضرورة ماسة إلى تنسيق وثيق بين السياسات النقدية والمالية الحكومية ، كما أن إيرادات النفط الكبيرة التي تعود إلى الحكومات بصورة رئيسية ، وتتدفق إلى القطاع الخاص من خلال الإنفاق الحكومي الواسع ، مما يتبع عنه مقدرات كبيرة من الأموال في أيدي القطاع المصرفي والجمهور غير المصرفي تخلق وضعياً يتطلب شكل فعال طرقاً مبتكرة جديدة للرقابة تفوق تصويرات السلطات

النقدية المركزية في الأقطار النفطية .

ويحل ائتمان البنك المركزي محل عامل الصرف الأجنبي والموجودات الأجنبية كمصدر للنقد الأساس (الاحتياط) (أي العجلة في التداول زائد الاحتياطيات النقدية المصرفية) في الأقطار العربية غير المنتجة للنفط . وهكذا يشكل الإنفاق الحكومي الممول ، بصورة رئيسة ، من خلال الاقتراض من البنك المركزي ، المصدر الرئيسي للتغيرات في عروض النقد هناك . ولكن فيما عدا هذا الاستثناء ، تبقى السياسة النقدية الكمية العامة غير فعالة في التحكم في عرض النقد هناك ، وتبقى النفقات الحكومية تشغل مركز الثقل في هذا الشأن . وتعتبر الرقابات الانتقائية النوعية على الائتمان المصرفية الوسيلة الرئيسة التي تلجأ إليها البنوك المركزية للتحكم في الائتمان المذكور في العرض النقدي . وليس هناك من اختلاف كبير من هذه الناحية بين حالي الأقطار العربية النفطية وغير النفطية .

هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى ، وصلت معدلات التوسيع النقدي في معظم الأقطار العربية ، النفطية وغير النفطية على السواء ، إلى أوجها في أواسط السبعينيات . وقد كانت هذه المعدلات عالية حقاً ، بخاصة عام ١٩٧٦ حين تراوحت في الأقطار النفطية بين حد أدنى في العراق (٢٢,٩ بالمائة) إلى حد أعلى (٩٣,٥ بالمائة) في السعودية ، وفي الأقطار غير النفطية بين حد أدنى مقداره (١١ بالمائة) في تونس ، وحد أعلى مقداره (١١٣,١ بالمائة) في اليمن العربية .

وقد كان مصدر هذه المعدلات المرتفعة من التوسيع النقدي الإنفاق الحكومي الواسع في كلا النوعين من الأقطار، وهو إنفاق جرى تمويل معظمها من خلال الاحتياطيات الأجنبية المتراكمة في الأقطار المنتجة للنفط، وكذلك من خلال اقتراض الحكومات من السلطات النقدية والمصارف التجارية، والاقتراض الخاص من الأخيرة في الأقطار العربية غير المنتجة للنفط.

ومن الطبيعي أن يتبع عن مثل هذا التوسيع النقدي المتسارع، مقارنة بمعدلات نمو غير عالية في القطاعات السلعية في جميع هذه الأقطار، معدلات متتسارعة موازية من الارتفاعات في الأسعار عملياً في جميع الأقطار العربية، بخاصة في النصف الثاني من السبعينيات. وقد وصلت معدلات التضخم عام ١٩٧٦ إلى حد ٦,٣١ بالمائة في السعودية، وإلى ٣٣ بالمائة في ليبيا عام ١٩٧٨، وإلى ٣٢,٣ بالمائة في اليمن العربية (١٩٧٨)، وإلى ٣٧,٣ بالمائة في لبنان (١٩٧٩)، و٣٤,٣ بالمائة في الصومال (١٩٧٩)، و٤٣,٩ بالمائة في السودان (١٩٧٩)، و٤١,٤ بالمائة في الجزائر (١٩٧٨)، و٢٢,٧ بالمائة في البحرين (١٩٧٨)، و٤٢,٤ بالمائة في العراق (١٩٧٩)، و١٩,٤ بالمائة في الأردن (١٩٧٩)، ولكن، وعلى وجه العموم، حين بدأ التوسيع النقدي ينحصر في معظم الأقطار العربية في نهاية السبعينيات، فقد انخفضت معدلات التضخم معه، ولكنها بقيت مرتفعة في بعض هذه الأقطار كما تشير إليه الأرقام المذكورة.

وقد كانت معدلات النمو في عرض النقد في جميع الأقطار العربية ٢٣ بالمائة في عام ١٩٧٩ وحوالي ٢٦ بالمائة في عام ١٩٨٠، مقارنة بـ ٤ بالمائة في عام ١٩٨٠ كمعدل عام في جميع الأقطار الصناعية المتقدمة. وقد فاقت هذه المعدلات متوسط معدل النمو في النواتج القومية الإجمالية بالأسعار الجارية في عام ١٩٧٩ ووصلت إلى المعدلات الأخيرة عام ١٩٨٠ مشيرة بذلك بصورة قاطعة إلى وجود ضغوط تضخمية مرتفعة.

وكانت مثل هذه المتوسطات بالنسبة للنقد القاعدة (الأساس) أعلى في الأقطار النفطية (٣١ بالمائة و٣٣ بالمائة عام ١٩٧٩ و ٢٠ على التوالي) منها في الأقطار غير المنتجة للنفط (١١, ٥٥ بالمائة و ٢٩, ٥ بالمائة في العامين المذكورين على التوالي).

إن الاستنتاج المهم الذي يمكن أن يصل إليه المرء من هذه الحقائق هو أن الأقطار العربية المختلفة قد واجهت في السبعينيات معدلات توسيع نceği وضغوطاً تضخمية مختلفة.

وتتفق هذه النتائج مع ما ذهب إليه معظم، إن لم يكن جميع اقتصاديي البلدان النامية من أن الأسواق المالية المحدودة في الأقطار النامية تعني أن التغيرات في الدين الحكومي ستتعكس بصورة مهمة في النقد الأساس من خلال ائتمان البنك المركزي إلى الحكومة مصحوب بميل الدين الحكومي الحقيقي لأن يرتفع مع التضخم. وهذه الحقيقة تجعل حصول التضخم حدثاً ذا إمكانية كبيرة على الانفجار ذاتي التولد.

ويزيد التضخم ذاته من اقتراض الحكومة من البنك المركزي مما يوسع من النقد القاعدة وعرض النقد اللذين يزيدان بدورهما من معدل التضخم الذي يضاعف من العجز الحكومي . . . إلخ. إن هذه الحقيقة تميل إلى أن تحرّك عملية يصعب احتواها . . .

ولأسباب مثل هذه «يرهن عرض النقد عموماً على انه المتغير الاكثر تحدياً للتنبؤ به في الأقطار الاقل نمواً بسبب السلوك غير الثابت للعملة والاحتياطي الفائض وهيمنة العجوزات الحكومية وميزان المدفوعات في سلوك القاعدة النقدية».

إن هذه الاستنتاجات تتطبق نموذجياً على الأقطار العربية عموماً، كونها اقتصادات نامية كما برهن عليه التحليل السابق.

رابعاً: نظم الصرف الأجنبي وسياساته

تمتلك الأقطار العربية نظم صرف مختلفة. فبعضها يخضع أسواق الصرف الأجنبي لرقابة شديدة، في حين تخفّق القيود على مثل هذه الأسواق في أقطار أخرى، بينما تتبع أخرى منها نظم صرف حرة، تتميز بحرية حركة الأموال سواء في حسابات رأس المال الطويل الأجل أم الحساب الجاري القصير الأجل. ويصبح ذلك بخاصة في أقطار الخليج العربية وفي السعودية. ويرهن ذلك على حقيقة أن السياسات النقدية، بخاصة في مجال الصرف الأجنبي، هي متباعدة وغير منسقة مع بعضها. فهناك أنواع متعددة من الرقابات في الأقطار العربية المختلفة يتم فرضها على المدفوعات الخارجية

مقابل الاستيرادات، مع تحديدات كمية على التحويلات الخاصة تبعاً لأغراضها. كما أن هناك رقابات على التحويلات الرأسمالية وعلى الاقتراض من الخارج بخاصة من قبل القطاع الخاص. كما أن الحصول على الصرف الأجنبي و/ أو التعامل به من قبل المواطنين أو الأجانب هو إما محرّم كلياً، كما في بعض الأقطار، أو انه يخضع لرقابات وقيود مختلفة كما في غيرها. غير أن هناك ميلاً في بعض هذه الأقطار نحو تشجيع تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية وتحويلات ادخارات المهاجرين.

ولا تمارس بعض الأقطار أية رقابات على الصرف الأجنبي، كالسعودية وأقطار الخليج العربي الأخرى ولبنان وجمهورية اليمن العربية. ومن ناحية أخرى، يربط تسعه من الأقطار العربية عملاتها بالدولار الأمريكي بالرغم من تقلب قيمته. وتتغير أسعار صرف العملات كل منها مقابل العملات الأخرى بتغير سعر صرف الأخيرة مقابل الدولار. وتتخذ أربعة أقطار عربية خلبيجية، هي السعودية وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة من الدولار أساساً للتقويم اليومي لعملاتها مع خضوعها للتغيير من وقت لآخر حسب مؤشرات معينة تبعاً لسعر تعادل الدولار مقابل حقوق السحب الخاصة. وقد اختار الأردن وحدة حق السحب الخاص كأساس للتقويم ديناره، بينما تبنت الكويت سلة خاصة من بعض العملات الرئيسية لتحديد سعر تعادل عملتها. أما أقطار المغرب العربية، تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، فإنها اختارت سلة خاصة لغرض تقويم

عملاتها، يحتل فيها الفرنك الفرنسي مركزاً مرجحاً بنسبة عالية، بسبب العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين فرنسا والأقطار المذكورة، مما يضمن أسعار صرف مستقرة لعملاتها. ومن بين جميع الأقطار العربية، اختار لبنان دائماً نظام سعر صرف عائم لعملته. هذا في حين تمارس بعض الأقطار الأخرى مثل مصر والسودان وأقطار شمال إفريقيا العربية نظام أسعار صرف متعددة.

وهكذا يتضح أن الأقطار العربية المختلفة تتبع نظم وسياسات صرف متباعدة، وبالتالي فإنها ليس لها أسعار صرف بينية ثابتة. ولأن العملات العربية مثبتة إما بالدولار الأمريكي أو حقوق السحب الخاصة أو بمؤشر يرتبط بصورة وثيقة بحقوق السحب الخاصة، فإن التغيرات في هذه الأسعار تصبح وثيقة الصلة بالتغيرات في سعر الدولار مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة. وقد يكون ذلك هو المصدر الوحيد لأى استقرار قد تتحققه بعض العملات العربية تجاه بعضها البعض. وقد يأتي مصدر آخر للاستقرار من المصالح المتبادلة لبعض الأقطار العربية مع بعض الأقطار الأوروبية الغربية، مثل فرنسا في حالة الأقطار الإفريقية الشمالية العربية. وما عدا ذلك فإن أسعار الصرف العربية تتجاه بعضها البعض غير مستقرة، بل متقلبة بسبب اختلاف مثبتاتها، مما يؤلف عاملاً من بين عوامل أخرى تحدّ من معدلات النمو في التجارة العربية البينية.

كما أن عدم قابلية العملات العربية على التحويل إلى بعضها، وغياب أسواق نقدية ومالية موحدة ومتطورة ومتکاملة تزيد من عدم

استقرار أسعار الصرف العربية البينية وتفرض صعوبات في طريق التكامل النقدي العربي .

خامساً: المدفوعات الخارجية، الاحتياطيات الأجنبية والديون الخارجية

يمكن الاشارة بصورة موجزة الى أوضاع الأقطار العربية من هذه النواحي كما يلي :

١ - تتمتع الأقطار العربية المنتجة للنفط عادة بمركز مؤات بصورة كبيرة في موازين مدفوعاتها . ولذلك فإنها تُدعى عادة بأقطار (فائض) مشيرة بذلك إلى حسابات جارية موجبة وموازين مدفوعات في صالحها . ولهذا السبب ، ورغم الحجم الكبير من الاستيرادات ، قامت هذه الأقطار بتركيم احتياطيات أجنبية كبيرة مستثمرة في الغالب في موجودات مالية وعقارية وصناعية في بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان . ومن البديهي ألا تكون هذه الأقطار مدينة خارجياً ، إلا في حالة الجزائر التي هي القطر النفطي الوحيد المدين خارجياً بسبب قابليته الاستيعابية الكبيرة وخطط التنمية الطموحة فيها . وفيما عدا ذلك ، تتصف جميع الأقطار النفطية الأخرى بأنها دائنة صافية وليس لها مدينة .

٢ - أما الأقطار غير النفطية فإنها عموماً أقطار (عجز) ، بمعنى أنها تعاني من موازين مدفوعات في غير صالحها . فهي مستوردة كبيرة

للسلع والخدمات، بخاصة منها سلع رأس المال التي هي بحاجة ماسة إليها لأغراض التنمية. أما على صعيد الصادرات فإن الأخيرة محدودة النوع والحجم والقيمة. وتشير عن هاتين الحقيقةتين عجوزات مستمرة ومزمنة عملياً، تتفاوت من قطر لآخر ومن وقت لآخر. ويتبع عن هذه العجوزات بدورها: (١) اوضاع مالية خارجية ضعيفة تعكس في احتياطيات أجنبية محدودة تغطي عادة أقل من قيمة استيرادات ستة أشهر، وفي بعض الأقطار، كالصومال والسودان، تنخفض إلى ما يعادل استيرادات شهر واحد أو شهرين، (٢) ديون خارجية كبيرة بلغت عام ١٩٧٩ - وفي حالة مجموعة واحدة من هذه الأقطار هي : الأردن، تونس، السودان، سوريا، مصر والمغرب وكذلك الجزائر المنتجة للنفط - ٤ بالمائة من مجموع نواتجها المحلية الإجمالية، وفي حالة مجموعة أخرى من الأقطار هي : الصومال، موريتانيا، اليمن الديمقراطية واليمن العربية، إضافة إلى عُمان القطر النفطي الصغير إلى ٢٨ بالمائة. وقد بلغت خدمات الدين الخارجي في الفترة نفسها ٣١ بالمائة من صادرات المجموعة الأولى، و٩٤ بالمائة من احتياطياتها الأجنبية، و١٢ بالمائة من صادرات المجموعة الثانية وأقل من ١٤ بالمائة من احتياطياتها الأجنبية.

ومن ذلك يتضح أن الأقطار العربية منقسمة بشدة إلى أقطار فائض دائن ذات مراكز احتياطية دولية مرقبحة، وأقطار عجز مدينة ذات احتياطيات أجنبية ضئيلة. ولكي يمكن ملء الفجوة بين

المجموعتين من الأقطار لو كان هناك تدفق لرؤوس أموال طويلة الأجل على نطاق معتدل وذلك من خلال صناديق التنمية القطرية والإقليمية، وأموال قصيرة الأجل ومتوسطته من خلال صندوق النقد العربي والمصارف التجارية وكذلك تحويلات العاملين العرب في الأقطار النفطية. ولأن الأسواق المالية العربية هي إما غير متوافرة، أو محدودة وغير متطرفة، فإن الأموال الحكومية تشكل مكاناً مركزياً في هذا الشأن بحيث أن دور الحكومات العربية في ذلك وكذلك بالنسبة إلى التكامل النقدي والاقتصادي العربي، هو خطير حقاً. كما سيتضح فيما يلي.

سادساً: دور الحكومات العربية في الاقتصاد - القطاع العام مقابل القطاع الخاص

إن واحداً من الملامح الأساسية للاقتصادات العربية عموماً هو أن القطاع العام فيها يشغل مكاناً مركزياً في جميع اقتصاداتها عملياً، بصرف النظر عن كونها متوجة أم غير متوجة للنفط، ودون اعتبار للأهمية النسبية للقطاعات النفطية وغير النفطية فيها. فنسبة إلى النواتج المحلية الإجمالية، كُوَّنت القطاعات العامة في عام ١٩٨٠ حوالي ٦١ بالمائة منها في جميع الأقطار العربية، و٧١ بالمائة في الأقطار النفطية و٣٢ بالمائة في الأقطار غير المتوجة للنفط. أما النفقات العامة، فقد تراوحت حجمها بين ٤١% إلى ٥٥

بالمائة من النواتج المحلية الإجمالية في الأقطار غير النفطية والأقطار النفطية على التوالي . وتبين جميع هذه الأرقام على أهمية القطاع العام مقابل القطاعات الخاصة في الأقطار العربية عموماً . غير أن الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية لبعض الحكومات تميل نحو تقوية القطاع العام وتوسعيه ، بسبب توجهاتها الاشتراكية بخاصة في حالة العراق وسوريا والجزائر واليمن الديمقراطي حيث بلغت نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل منها ، عام ١٩٨٠ ، حوالي ٨٥ بالمائة ، و ٧١ بـ ٥٢ بالمائة و ٨٤ بـ ٥٣ بالمائة على التوالي ، مشيرة إلى الثقل النوعي للحكومات وبالتالي لقطاعاتها العامة ، في اقتصاداتها ، ويفترق ذلك بشدة عن حالة الأقطار الخليجية وال سعودية والمغرب وتونس ومصر والسودان حيث يُسمح للقطاع الخاص أن يلعب دوراً متزايداً في نشاطاتها الاقتصادية الإجمالية .

وهكذا يبدو ميل المجموعة الأولى من الأقطار العربية نحو تشجيع دور القطاع العام وتتوسيعه هو ميل متعمّد ومحظوظ له يتم تحقيقه من خلال التأمين ، وفي حالات أخرى من خلال التقييد المتزايد للنشاطات الخاصة في القطاعات المختلفة من الاقتصاد ، بخاصة في قطاع الصيرفة والتأمين والتجارة الخارجية والصناعات ، إضافة ، مسبقاً ، إلى القطاع النفطي في بعض الأقطار النفطية في العراق ولibia والجزائر . وقد كان النمو في القطاع العام في المجموعة الثانية من الأقطار العربية تلقائياً ناتجاً عن النمو في الإيرادات النفطية

التي شجعت الحكومات هناك على تقوية البنى الارتكازية وتوسيع الطاقات الاستيعابية لاقتصاداتها مستهدفة بذلك تطوير القطاع الخاص نفسه. وتلك هذه المجموعة من الأقطار عموماً اقتصادات مفتوحة وتتبع سياسات اقتصادية وتجارية حرة، وتظهر إيماناً عميقاً بنظام المشروع الخاص. وهي بذلك تتخذ موقفاً معاكساً بشدة للمجموعة الأولى من الأقطار العربية. وفي حين تكون هذه الأقطار من بين أهم الأقطار المنتجة للنفط، فإن الأقطار غير المنتجة للنفط تؤلف معظم المجموعة الأولى.

وال الأولى هي ذات توجهات اشتراكية، في حين تتخذ الثانية مواقف اقتصادية ليبرالية. توجهان متضادان، بفلسفتين اثنتين وسياسات متعاكسة تماماً. ولكن ذلك أمر ظاهري أكثر منه واقعي. فهو اختلاف في الأسلوب وليس اختلافاً في الموقف أو الأهداف. هذا هو في الأقل رأي بعض المفكرين العرب في مختلف الأقطار العربية كما هي اليوم - على الأقل من حيث وجهة النظر الاقتصادية.

ملخص

نخلص مما سبق إلى أن السمات الاقتصادية الأساسية للأقطار العربية تتمثل فيما يلي :

١ - أنها ذات اقتصادات نامية عموماً، بعضها أكثر تطوراً من غيره. وعلى العموم، بعض منها من هي الأقل تطوراً أو سكاناً هي

في الوقت نفسه أقى الأقطار العربية، كونها أقطار فائض لأنها منتجة للنفط، ذات احتياطيات أجنبية واسعة وموازين مدفوعات في صالحها وعدم تحملها لأي دين خارجي عموماً.

هذا في حين أن أقطراء أخرى هي على العكس من ذلك، أقطار عجز بموازين مدفوعات في غير صالحها واحتياطيات أجنبية ضئيلة وتعرض لديون خارجية كبيرة نسبياً.

٢ - تكون التجارة العربية البينية نسبة صغيرة جداً من التجارة الدولية الكلية العربية. وإذا استثنى النفط، فإن هذه التجارة قد تضاءلت في الواقع من حيث نسبتها تلك، وذلك خلال العقود الماضيين من الزمن بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٨٠. ويكون النفط والمنتجات النفطية جزءاً كبيراً من التجارة العربية البينية. وفيما عدا ذلك فإن هذه الأقطار هي عموماً منتجة كبيرة لسلع أولية غالباً، ومتنافسة، فالمبادلات العربية البينية في السلع المصنعة هي محدودة حقاً.

٣ - تعرضت الأقطار العربية عموماً في السبعينات إلى معدلات توسيع نقدية كبيرة، بخاصة بعد تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣. وقد كانت معدلات هذا التوسيع أكبر في الأقطار النفطية مما في غيرها. وقد عرض هذا جميع الأقطار المذكورة إلى ضغوط تضخمية كبيرة. والسياسات النقدية هي عموماً أقل فعالية منها في الأقطار المتقدمة بسبب السيولة المصرفية التجارية العالمية، واللجوء

المحدود للمصارف التجارية إلى البنك المركزي لأغراض السيولة والطبيعة غير المتطرفة للأسواق النقدية والمالية المحلية. لهذه الأسباب غدا الإنفاق الحكومي المصدر الرئيسي لسيولة القطاعات المصرفية وغير المصرفية على السواء. وهكذا صارت السياسات المالية الحكومية ذات هيمنة طاغية تفوق السياسة النقدية أهمية وتأثيراً في عروض النقد بخاصة وفي الاقتصادات عموماً. وتختلف مصادر التغيرات في عرض النقد من خلال النفقات الحكومية من قطر إلى آخر، فهي الإيرادات النفطية والاحتياطيات الأجنبية في الأقطار المنتجة للنفط. والاقتراض الحكومي بين السلطات النقدية المركزية في باقي الأقطار العربية، إضافة إلى القروض الخاصة من المصارف التجارية.

٤ - تمتلك الأقطار العربية نظم صرف أجنبى مختلفة، بعضها ليبرالي حرّ، بخاصة في أقطار الخليج العربية وال سعودية ولبنان، هذا في حين أنّ أقطاراً أخرى تتبع نظماً شبه حرة مثل مصر والسودان واليمن العربية والمغرب وتونس، بينما تمارس مجموعة ثالثة رقابات أشدّ على صرفها الأجنبي بخاصة في العراق والجزائر واليمن الديمقراطية. وتفرض الأقطار العربية الباقية أسعار صرف متعددة. ويجري تثبيت العملات العربية بمثبتات مختلفة من العملات الأجنبية أو الوحدات الحسابية الدولية، بخاصة منها الدولار الامريكي وحقوق السحب الخاصة أو سلة خاصة من بعض العملات.

وتمثل الليرة اللبنانية العملة العربية الوحيدة المعونة التي بقيت ذات سعر صرف منن باستمرار في سوق الصرف الدولية.

وعليه وباختصار يمكن القول عموماً إن الأقطار العربية هي اقتصادات مكشوفة يؤلف فيها حجم التجارة الخارجية، من صادرات واستيرادات، نسباً مرتفعة جداً من دخولها القومية، قد تفوق مجموع نواتجها المحلية. وهناك تركيز سلعي كبير في الصادرات، في حين هناك تنوع واسع في الاستيرادات. كما أن هناك تركزاً جغرافياً مرتفعاً في كل من الصادرات والاستيرادات، إذ تتجه الصادرات السلعية المحدودة نوعاً نحو أقطار صناعية معدودة، في الوقت نفسه الذي تُشتري فيه الاستيرادات من مجهزين قليلين يتطابقون عادةً مع المستوردين الأجانب، وتتميز هذه الأقطار بقطاعات زراعية مهملاً وغير متطرفة وغير قادرة على مواجة الاحتياجات الغذائية المحلية. كما أن القطاعات الصناعية محدودة وليس على مستوى معتبر من التطور ولا تتعدي سلعاً بديلة للاستيرادات مرتفعة الكلفة.

أولاً : الهوامش

(١) استندنا بالنسبة لجميع الأرقام الواردة في هذا الفصل إلى: الامانة العامة لجامعة الدول العربية وأخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١ (الشارقة: مطباع دار الخليج، ١٩٨٢)، الجدولين رقم (١٠/١) و(١٠/٢)، ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

ثانياً: المراجع

١ - العربية

كتب

جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. مؤشرات احصائية مختارة حول العالم العربي للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩. بغداد: ١٩٨١.

نشاشيسي، كريم. «نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في الأقطار

العربية. » في : التكامل النقدي العربي (المبررات - المشاكل - الوسائل)؛ بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٢. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، ١٩٨٣. ص ١٦٥ - ٢١١، مع التعقيبات.

تقارير

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٠ - ١٩٨٥.

٢ - الأجنبية

Books

International Monetary Fund [IMF]. *International Financial Statistics: Yearbook on Statistics on Rates of Monetary Expansion*. Washington, D.C.: IMF, 1981.

الفصل الخامس

التكامل النقدي والتكامل الاقتصادي العربي ومعوقاتهما

إن الهدف من أي عمل اقتصادي مشترك هو التقرير بين الاقتصادات العربية بقصد ربطها بعضها تكاملاً، وذلك من خلال إزالة، أو، على الأقل، التخفيف من أية قيود أو عقبات تقف حائلاً أمام حركة السلع والخدمات والعوامل والأشخاص والنقود والحقوق فيما بينها. والهدف من ذلك هو، ليس مجرد تشجيع التبادل التجاري فيما بينها، وإنما أيضاً تحقيق جهد إنتاجي وإنمائي جماعي متكملاً فيما بين الأقطار العربية، وصولاً إلى تكامل اقتصادي ناجز تفيد منه جميع الأطراف العربية المساهمة فيه.

وهنا يلعب العمل النقدي العربي المشترك دوره المخصص له في تيسير العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال وسائل وترتيبات نقدية من شأنها تسهيل انتقال السلع والعوامل والنقود والحقوق بين الأقطار العربية سعياً في النهاية لتحقيق تكامل اقتصادي منشود فيما بينها.

وقد رأينا سابقاً، عند متابعتنا لمسيرة العمل النقدي العربي المشترك من بعد إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ حتى الآن، كيف تعثر هذا العمل ولم يصل في أعلى مراحله إلى أكثر من إقامة صندوق النقد العربي الذي بدأ أعماله عام ١٩٧٧، ومع أننا لا نريد أن نقلل من شأن بعض الترتيبات النقدية المشتركة الأخرى، وهي قليلة حقاً إلا أنها كانت، حتماً، أقل أهمية بكثير من إقامة الصندوق المذكور الذي ربما مثلت إقامته هذه نقطة تحولٍ هامةٍ في تاريخ العمل النقدي العربي المشترك.

وقد اتضح لنا من الفصل السابق أنَّ الأقطار العربية المختلفة هي ذات اقتصادات نامية ومكشوفة، قد تصل نسبة مجموع صادراتها واستيراداتها من السلع إلى مجموع نواتجها المحلية إلى حوالي الواحد أو تزيد أو تقل عنه قليلاً. ولكنها لا تقل عملياً عن ٥٠ بالمائة من محمل نواتجها تلك. وهناك ترکز عالٍ في الصادرات بينما تتنوع استيراداتها كثيراً. هذا في الوقت الذي تتركز فيه صادراتها واستيرادتها جغرافياً بدرجة عالية. فالصادرات الرئيسية القليلة تذهب باتجاه عملاء رئيسين معدودين، بينما يتم الحصول على الاستيرادات المتنوعة من مصادر معدودة كذلك هي عادة نفسها التي تتجه إليها معظم الصادرات. وتمثلت معظم هذه الأقطار قطاعات زراعية مهمة وغير متطرفة ليس باستطاعتها مواجهة الطلب المحلي المتزايد على المواد الغذائية. أما الصناعة، غير المتطرفة عموماً، فإنها في الغالب لا تتعدي بسائل مرتفعة الكلفة للاستيرادات.

ولمواجهة هذا الوضع، ولتقليل درجة الانكشاف الاقتصادي، والحصول على مغانم أخرى، فقد حاولت هذه الأقطار أن تسير باتجاه تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها. وقد سارت في هذا الطريق عملياً منذ تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥. وكان طبيعياً أن تكون جهودها في هذا السبيل وئيدة، وخطواتها بطيئة؛ لذا جاءت النتائج دون الطموح كثيراً. وقد أشرنا في الفصل الثالث إلى تطور العمل العربي المشترك في هذا المجال وحتى الوقت الحاضر. وقد كان من آخر الخطوات التي اتخذتها بعض الأقطار العربية تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٤ وقرار إقامة السوق العربية المشتركة في العام نفسه. وقد نصت المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة على أن من أهدافها (تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهدأً لتوحيد النقد فيها). كما جاء في الفقرة (هـ) من (المادة التاسعة) منها على (أن يعمل مجلس الوحدة الاقتصادية على تنسيق السياسات النقدية والمالية والنقدية تنسيقاً يهدف للوحدة النقدية).

ولعل أهم إنجاز تم في ظل جامعة الدول العربية واتفاقية الوحدة الاقتصادية كان قد تمثل بإقامة (صندوق النقد العربي) في نيسان / أبريل من عام ١٩٧٦. وقد نصت اتفاقية الصندوق، من بين ما نصت عليه من أغراضه، على قيام الصندوق بـ «إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء»، و«دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية

إلى إنشاء عملة عربية موحدة، (الفقرتان ج، و) من المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق.

ويلاحظ هنا الربط الوثيق بين التكامل الاقتصادي العربي والتكامل النقدي أو الوحدة النقدية العربية. ففي مرحلة (السوق المشتركة)، ليس هناك اتحاد جمركي فقط، وإنما أيضاً هناك امكانية حركة كل من العمل ورأس المال والنقود بصورة حرّة دون قيود. حتى إذا وصلت هذه الأقطار إلى مرحلة الوحدة الاقتصادية الكاملة، وهي أعلى مراحل التكامل الاقتصادي، فإن الأمر يتطلب ليس تكامل أسواق المنتجات وعوامل الإنتاج فقط، بل إضافة إلى ذلك، درجة عالية من التوحيد في السياسات النقدية والمالية وغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى كذلك.

والحافز الاقتصادي الأساس باتجاه التكامل الاقتصادي هو الأمل في الحصول على منافع اقتصادية من جرائه بشكل ارتفاع في معدل نمو الإنتاج وفي مستوىه. وتتأتى هذه المنافع من مصادر متعددة لعل من أهمها الزيادة في الإنتاج نابعة من التخصص بين الأقطار المتكاملة على أساس مبدأ المزايا النسبية، والزيادة في الناتج ناشئة عن استغلال أفضل لوفورات الحجم، وأخيراً، التحسن في شروط تجارة المجموعة المتكاملة مع باقي العالم. وهناك أيضاً التغيرات الحتمية في كفاءة أداء الاقتصادات والمشاريع المتكاملة بسبب التوسيع في المنافسة بينها. هذا إضافة إلى التغيرات الناشئة عن التكامل والمؤثرة في كميات دواخل العوامل ونوعياتها من مثل الزيادة

في تدفقات رأس المال نحو الاقتصادات المذكورة والتغيرات في معدل التقدم التقني .

ومن خصائص التكامل الاقتصادي أنه يأخذ في اعتباره ضرورة التنسيق في استعمال وسائل السياسات الاقتصادية الوطنية الأخرى من غير السياسة التجارية، وإضافة إليها، بما فيها وسائل السياسيين النقدية والمالية . فالتكامل المذكور يأخذ في اعتباره صراحة الكيفية التي يمكن أن تؤثر فيها الاختلافات في السياسيين الأخيرتين على تدفقات السلع والعوامل ، وبالتالي على تخصيص الموارد ضمن الأقطار وبينها .

ويقتضي ذلك تحقيق تكامل على مستوى المؤسسات المالية والنقدية وفي الكيفية التي تعمل بها السياسات المالية والنقدية . ويمكن تبرير التكامل النقدي على أساس الحاجة إلى تسهيل تخصيص الموارد كهدف أساسي للتكامل الاقتصادي . ولكن الأهم من ذلك هو أن التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي نفسها، يمكن تبريرهما على أساس دعمهما لهدفي الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي . وتزداد تبريرات التنسيق بين السياسات النقدية والمالية على مستوى الاتحاد قوله كلما تزايد الاعتماد المتبادل والتشابك بين الاقتصادات المتكاملة من خلال حركة التجارة والعوامل . مما يتancode أحد الأقطار من اجراءات مالية ونقدية لتنظيم مستوى النشاط الاقتصادي فيه لا بد أن يكون لها تأثير جانبي وتأثيرات مهمة على الأقطار الأعضاء الأخرى .

وهكذا يغدو التوكيد على تنسيق السياسات الهدافه الى التحكم في الطلب الكلي في الأقطار المتكاملة، ربما من خلال تبني أهداف نقدية ومالية موحدة، أمراً مهمّاً كلما تقدمت العملية التكاملية. وتزداد أهمية ذلك بصورة خاصة حين توجد قيود على السياسات التي يمكن استعمالها لدعم التوازن الخارجي، كتلك التي يمكن أن يتبنّاها اتحاد جمركي أو سوق مشتركة. من ذلك مثلاً القيود التي تفرض للحد من التقلبات في أسعار الصرف البينية، بين عملات الدول الأعضاء، والتي يمكن أن تكون مرغوبة بصورة كبيرة إذا ما أريد تجنب الجبوب الذي يمكن أن تتعرض له عملية التكامل السوقية. عندئذٍ قد لا تكفي الاجراءات المالية الصرفة التي قد يتخذها قطر عضو بمعزل عن الأقطار الأخرى بهدف تمكينه من الحفاظ على توازنه الداخلي والخارجي. وعندها قد يكون ضرورياً تبني عمل منسق من قبل كل من الأقطار ذات العجز والأخرى ذات الفائض على السواء لتحقيق توازن مُرضٍ والحفاظ عليه.

وهكذا تتضح من ذلك كله العلاقة الوثيقة بين التكاملين الاقتصادي والنقدى، إذ هما عمليتان متلازمتان يصعب الفصل بينهما فصلاً تاماً في أي مرحلة من مراحلهما المختلفة، لا بل ان التكامل النقدي هو شرط لازم للتكميل الاقتصادي لا يمكن الاستغناء عنه مطلقاً. فالتكامل النقدي يهدف من بين ما يهدف اليه، إلى حرية حركة السلع والعوامل والأشخاص والنقود ورأس المال، وتجنب التضارب في السياسات النقدية والمالية بخاصة من حيث

معدّلات التوسّع النقدي والائتمان المصرفي . ويمثّل إعادة تخصيص الموارد والاقتصاد في الموارد المالية الاجنبية والتنسيق بين أسعار الصرف البينية وزيادة كفاءة الأداء الاقتصادي من بين أهم النتائج التي تترتب على تحقيق التكامل النقدي فتزيد بذلك من امكانيات تحقيق التكامل الاقتصادي وتدفع باتجاهه .

وقد بدأت حركة التكامل النقدي العربي قوية وطموحة في أول أمرها في أواخر الأربعينيات ، ثم خفت في الخمسينيات وتوقفت عملياً في السبعينيات ولكنها عادت تدريجياً في السبعينيات حيث تم ترويجها بإقامة صندوق النقد العربي عام ١٩٧٦ . هذا في وقت تأرجحت فيه عملية التكامل الاقتصادي بين اندفاعات شديدة ، كما تم عند تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٤ ، واتخاذ قرار السوق العربية المشتركة في العام نفسه ، وبين حماسة محدودة تمثلت بانضمام ثلاثة عشر قطراً عربياً فقط إلى الاتفاقية وبسبعة أقطار فقط إلى السوق العربية المشتركة . وانتهى الأمر في عام ١٩٧٨ إلى وضع استراتيجية عرفت بـ (استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك) التي قامت على مبادئ عامة غير ملزمة هدفت إلى الدعوة إلى تحقيق تكامل اقتصادي إإنمائي يستند إلى خطة قومية ، وعلى الدعوة إلى تنسيق خطط التنمية القطرية العربية وإلى تحديد العمل الاقتصادي العربي المشترك ، والدعوة إلى المواطننة الاقتصادية العربية ، وتخصيص نسبة من الإيرادات النفطية العربية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية وتشجيع المشاريع العربية

المشتركة . . . الخ . وكانت الدعوة إلى العمل العربي المشترك هي في اعتقاد الكاتب الحالي ، محاولة لتلافي ذرائع السيادة الوطنية والحساسيات القطرية ، من ناحية ، والابتعاد عن الأهداف ذات الطموحات المبالغ فيها ومقاربة التكامل الاقتصادي العربي من خلال الخطوات التويدة ولكن الثابتة ، والاكتفاء مرحلياً بالوسائل المتواضعة سبيلاً للتكامل الاقتصادي ، والنقيدي كذلك .

ومع ذلك كان إنشاء صندوق النقد العربي ، خطوة مهمة في سبيل التكامل النقدي ، كمجمع متواضع ل الاحتياطيات النقدية الدولية العربية ، وكوسيلة لتوفير قروض قصيرة الأجل ومتوسطته لأغراض موازين المدفوعات العربية ، وكذلك كمجمع للخبرات العربية النقدية وللتسيق بين بعض أوجه السياسات النقدية العربية ، والدعوة الهدامة لتحقيق التكامل النقدي العربي من خلال وسائل غير متطرفة ، كالتنسيق بين أسعار الصرف العربية واقرار مثبت مشترك للعملات العربية ، ودعم موازين مدفوعات الأقطار العربية التي تعاني عجزاً إقليمياً أو حتى كلياً في موازينها تلك .

وقد تضمنت المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق أهداف الأخير وهي كما يلي :

- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء .
- استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية ، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها ، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء .

- إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي ، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء .

- إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء ، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد ، و يؤدي إلى تنميتها حيثما يُطلب منه ذلك .

- تطوير الأسواق المالية العربية .

- دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي ، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية واحدة .

- تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية ، بما يحقق مصالحها المشتركة ، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية .

- تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية .

أما المادة الخامسة من الاتفاقية فقد أشارت إلى الوسائل التي يستطيع الصندوق أن يعتمدها في سبيل تحقيق أهدافه تلك . وقد تضمنت ما يلي من الوسائل :

- تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازن مدفوعاتها مع باقي

دول العالم الناجم عن تبادل السلع والخدمات ومبالغ التحويلات وانتقال رؤوس الأموال.

- إصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء تعزيزاً لاقتراضها من المصادر المالية الأخرى من أجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها.

- التوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضمانتها.

- تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول.

- تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

- يخصص الصندوق ما يكفي من موارده المدفوعة بعملات الدول الأعضاء لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمية لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وفقاً للقواعد والنظم التي يقرها مجلس المحافظين في إطار حساب خاص يفتحه الصندوق لهذا الغرض.

- ادارة أية أموال تعهد بها أية دولة عضو أو دول أعضاء لصالح اطراف أخرى عربية أو غير عربية بما يتفق مع أهداف الصندوق،

ويضع الصندوق بالاتفاق مع الدولة العضو أو الدول الأعضاء ذات العلاقة الترتيبات اللازمة لإدارة هذه الأموال ويفتح حسابات خاصة لهذا الغرض.

- عقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية والسياسات التي تنتهجها بما يساعد على تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية.

- القيام بالدراسات الازمة لتحقيق أهداف الصندوق.

- تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء.

كما أشارت المادة السادسة إلى ضرورة تعاون الدول الأعضاء فيما بينها، وفيما بينها وبين الصندوق لتحقيق أغراضه، ويكون على كل عضو بصفة خاصة:

- الإقلال من القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وكذلك، القيود على انتقال رؤوس الأموال وعوائدها فيما بينها، مع استهداف إزالة القيود المذكورة كلياً.

- العمل على تحقيق القدر الضروري من التنسيق بين السياسات الاقتصادية ولا سيما المالية والنقدية منها بما يخدم التكامل الاقتصادي العربي ويساعد على تهيئة الظروف لإنشاء عملة عربية موحدة.

وليس من شك في أن مثل هذه الاجراءات ستساعد حتماً في دفع عملية التكامل الاقتصادي العربي قدماً، ولو وثيداً، وبصورة تدريجية قد لا تؤتي أكلها إلا بعد فترة زمنية طويلة من الصعب احتزالتها كثيراً في ظل عوائق عديدة وموانع كثيرة تقف في سبيلها. لعل من بين أهمها في الجانب النقيدي ما يلي :

أولاً: عوائق سياسية

فضبيانية الرؤية السياسية، وغلبة النظرة الآنية للتکاليف على الرؤية الأبعد للمنافع القطرية والمصالح القومية الأهم، وذريعة السيادة الوطنية والبيروقراطية الإدارية، وتفضيل العلاقات العربية الثنائية التي يسهل على صانعي القرار السياسي القطري التحلل منها، مفضّلين بذلك المحاور القطرية على المحور القومي، تصب كلّها في مجرى الإرادة السياسية العربية المترددة عادة والمتخاذلة أحياناً.. مما يؤلف أهم عائق في سبيل التعاون النقيدي خصوصاً والاقتصادي عموماً. هذا علماً بأن اختلاف النظم السياسية العربية هو اختلاف ظاهري أكثر منه جوهرياً، وذلك فيما يخصّ الاتجاهات الاقتصادية الأساسية، فهي لذلك ليست العائق الحقيقي في وجه التكاملين النقيدي والاقتصادي معاً.

ولذا يمكن، وبالتالي، مواجهة أية اختلافات عربية بسهولة إذا توافرت (الإرادة السياسية) العربية الفاعلة والمؤمنة والمخلصة لأي هدف يخدم المصلحة العربية العليا. وهنا لا بد من الإشارة إلى

الدور الفعال الذي يمكن للمفكرين السياسيين والاقتصاديين العرب أن يلعبوه في هذا السبيل، وذلك بتكوين رأي عام عربي إيجابي يقف باتجاه الحكومات العربية المترددة ويوضح لها ولشعوبها مزايا التكامل النقدي والاقتصادي ومنافعه على المدى الطويل، التي تفوق كثيراً أي آثار سلبية له على المدى القصير وتضمن لتلك الشعوب جميعاً رفاهةً عالياً وتقديماً مطرداً.

ثانياً: عوائق اقتصادية ونقدية

إن الهدف من أي عمل اقتصادي مشترك هو التقريب بين الاقتصادات العربية بقصد ربطها بعضها تكاملاً، وذلك من خلال إزالة، أو على الأقل التخفيف من أية قيود أو عقبات تقف حائلاً أمام حركة السلع والخدمات والعوامل والأشخاص والنقود والحقوق فيما بينها - والهدف من ذلك هو، ليس مجرد تشجيع التبادل التجاري فيما بينها، وإنما أيضاً تحقيق جهد إنتاجي وإنمائي جماعي متتكامل فيما بين الأقطار العربية، وصولاً إلى تكامل اقتصادي ناجز تفيد منه جميع الأطراف العربية المساهمة فيه. وهنا يلعب التكامل النقدي دوراً أساسياً في دفع التكامل الاقتصادي من خلال وسائل وترتيبات نقدية من شأنها تسهيل انتقال السلع والعوامل والنقود والحقوق بين الأقطار العربية، سعياً في النهاية لتحقيق تكامل اقتصادي منشود بينها.

ويمكن تحديد العوامل المعيقة للتكامل الاقتصادي في جانبه النقدي بما يلي :

١ - تباين النظم الاقتصادية العربية

في بعض الأقطار العربية ذات توجهات اشتراكية مركبة وبعضها ذات توجهات رأسمالية ليبرالية، ينعكس ذلك بشكل خاص في مدى القيود المفروضة على نشاطات القطاعات الخاصة فيها ونوعها تبعاً للايديولوجية السائدة في كل منها إضافة إلى متطلباتها العملية. في بعض الأقطار ذات المنحى الاجتماعي الاشتراكي ترى في القطاع العام قطاعاً قائداً بالضرورة ليس فقط لأسباب ايديولوجية سياسية، وإنما أيضاً لمقتضيات عملية تعود إلى ضعف الإمكانيات المتاحة لدى القطاع الخاص من ناحية، وتردد من ناحية أخرى في ولوج نشاطات إنتاجية أو خدمية معينة تتطلب استثمارات كبيرة لا قبل للقطاع الخاص بها. كما تسعى الحكومات لأسباب اجتماعية وسياسية، للحد من النشاطات الخاصة في بعض القطاعات الإنتاجية، في حين أنها تقوم بدعم نشاطات خاصة من نوع آخر كالسياحة والزراعة والصناعات الخفيفة مثلاً. وفي ما عدا ذلك يبقى القطاع الخاص فعالاً في معظم الأقطار العربية حتى ذات المنحى الاشتراكي منها. ولكن فرض بعضها قيوداً على بعض النشاطات الإنتاجية نوعاً وكماً، ومن حيث حركة العوامل منها وإليها، وكذلك من حيث حركة سلعها المنتجة ومواردها الأولية عبر الحدود الدولية،

وفرض قيود على الاستثمارات المحلية وعلى حركة رأس المال أو الفوائد عليه أو أرباحه، وكذلك على التحويلات الخارجية - كل ذلك يشكل حتماً عائقاً مهماً أمام التكاملين النقدي والاقتصادي العربين.

٢ - تباين نظم التجارة الخارجية وسياساتها

تبادر الأقطار العربية من حيث نظم التجارة فيها، وبالتالي من حيث سياستها التجارية، فبعضها، كما في أقطار الخليج العربية، ذات نظم تجارة حرّة، تصديرًا واستيرادًا، تتضاءل فيها القيود على حركة السلع والعوامل إلى حد كبير جداً، وتقل فيها الرسوم الجمركية بشكل كبير، وبعضها الآخر تخضع نظم التجارة فيها إلى قيود كمية ونوعية ونقدية واسعة، وتلعب فيها الرسوم الجمركية دوراً مهماً كمورد مالي كبير، وبعضها بين ولكنها إلى حرّة التجارة أميل، إذ تقل القيود فيها مقارنة بغيرها من الأقطار المتشددة، ولكنها تزيد عما هو معمول به في الأقطار التي تتبع نظاماً تجاريًا ليبرالياً. وينعكس ذلك منطقياً على نظم الصرف فيها من حيث سياساته وقيوده التي ستعود إليها فوراً. كما تباين اتجاهات التجارة الخارجية من قطر لآخر، مما يعني بالضرورة اختلافاً في المناحي الجغرافية والتركيبة والسعريّة والمالية للتجارة المذكورة. ويشكل ذلك كله عائقاً مهماً في وجه التكامل النقدي والاقتصادي العربي، بخاصة من حيث حجم السيولة الدولية المطلوبة ومدى الحاجة للاقتراض الاجنبي ومدى

التمويل الممكن غربياً للتجارة المذكورة بين البلدان العربية التي تعاني من عجز في موازينها الخارجية، وكذلك من حيث تدفق السلع والعوامل والنقود والحقوق بين مختلف الأقطار العربية.

٣ - تبادل نظم الصرف الأجنبي وسياساته

من المتوقع منطقياً أن تتبع نظم الصرف في قطر ما الاتجاهات العامة لنظم التجارة الخارجية فيه، ففرض قيود على حركة السلع والعوامل لا بد أن يتبعه بالضرورة فرض قيود مماثلة على حركة النقود والحقوق ورأس المال، والعكس صحيح عموماً في حالة تحرير نظم التجارة، إذ يتبع ذلك عادة تحرير نظم الصرف كذلك. وهذا هو واقع الحال في الأقطار العربية. فالأقطار ذات الاتجاهات الليبرالية في نظم تجاراتها الخارجية، هي عادة بلدان نفطية ذات فائض. وبالتالي نظم صرف حرة تتمتع فيها رؤوس الأموال والنقود والحقوق بحرية الحركة منها وإليها، وذلك على العكس من بلدان العجز غير النفطية التي تفرض إما قيوداً شديدة على الصرف الأجنبي أو أنها لا توفر نظام صرف تام الحرية، وإنما تضع بعض القيود على حركة السلع والعوامل والنقود ورأس المال فتختضنها لشيء من الرقابة التي هي أقل بكثير منها في الأقطار ذات الاتجاهات المركزية التي سبقت الإشارة إلى إخضاع نظم التجارة فيها إلى رقابات شديدة حتى ولو كانت بلداناً نفطية، مما يستتبع بالضرورة إخضاع نظم الصرف فيها لرقابات شديدة وقيود واسعة. ومن المؤكد أن تؤلف هذه الاختلافات

الواسعة في نظم الصرف عائقاً شديداً أمام التكامل النقدي والاقتصادي العربي. هذا إضافة إلى تباين ارتباطات العملات العربية تبانياً واسعاً. فبعضها، بل أغلبها عملياً، يرتبط بالدولار الأمريكي، وبعضها بحقوق السحب الخاصة وبعضها بسلة خاصة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، أو بحقوق السحب الخاصة، ولكن بهوامش تذبذب واسعة. كما أن هناك من يعوم عملته تعويضاً مداراً، ومن يعوم تعويضاً آخر. ويؤلف ذلك عائقاً آخر مهماً أمام التكامل المذكور، نقدياً واقتصادياً.

٤ - تباين المراكز الخارجية للأقطار العربية

تبادر إلى الذهن تباين الأقطار العربية في أوضاع مدفوعاتها الخارجية واحتياطياتها الدولية ومديونيتها الأجنبية. فهناك بلدان فائض (نفطية) وبلدان عجز (غير نفطية). ويعكس ذلك بحد ذاته مركزاً احتياطياً أجنبياً مريحاً عموماً في الأولى وضعيفاً عموماً في الثانية. وقد أوقع ذلك عدداً من بلدان العجز في فخ المديونية الخارجية، فزاد من أعباء تلك الديون عليها، سواء بشكل أقساط أم بصورة فوائد. وهذا التفاوت الكبير بين المراكز الخارجية للأقطار العربية المختلفة يشكل بالتأكيد عائقاً أمام تكامل نقدى بينها ما لم يكن هناك عون مالي متبدل لمواجهة كلفة تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات بلدان العجز العربية ولتمويل بعض من متطلبات التنمية فيها.

٥ - النظم والسياسات النقدية

تتمتع بلدان النفط العربية عادة بفوائض في موازين مدفوعاتها تيسر لحكوماتها تمويلاً سهلاً لإنفاقها العام، الاعتيادي منه والتنموي، مما يشير إلى ترابط شديد بين السياستين المالية والتنموية من جهة، ووضع ميزان المدفوعات من جهة أخرى. ويمكن القول وبالتالي إن العاملين المهمين المؤثرين في التوسيع النقدي في تلك البلدان هما: ميزان المدفوعات وما يتربّ عليه من أثر على وضع الاحتياطيات النقدية الأجنبية وعلى الاحتياطيات المصرفية من ناحية، وسياسة الإنفاق الحكومية ومصادر تمويله اللذين يرتبطان بالمركز النقدي للحكومة من ناحية أخرى. أما في بلدان العجز العربية، فإن هناك أقطاراً ذات توجهات اقتصادية مركزية يحتل فيها القطاع العام مركزاً مهماً في اقتصاداتها الوطنية، وهي مضطورة في تمويل نشاطاتها الإنفاقية التنموية على وجه الخصوص إلى الاقتراض من الجهاز المركزي على نطاق واسع مما يجعل السياسة المالية فيها والتمويل المركزي لنفقاتها عاملين مهمين في تحقيق التوسيع النقدي فيها. وكذلك يمكن أن يؤدي الاقتراض الخارجي إلى توفير مصدر آخر لتمويل الإنفاق التنموي المحلي. غير أنَّ الأثر التضخمي لمثل هذا الاقتراض سيكون أقل بكثير من الأثر التضخمي للاقتراض الداخلي من المصارف المحلية.

أما في بلدان العجز الأخرى التي يلعب فيها القطاع الخاص دوراً فعالاً فإنَّ مثل هذا القطاع يلجأ عادة إلى الجهاز المركزي

لتمويل نشاطاته، مما يتبع عنه عادة توسيع نقدی تضخمی واضح، ويصبح الائمان المصرفي في مثل هذه البلدان وبالتالي المصدر الأساسي للتوسيع النقدي فيها. ومن الطبيعي أن تؤدي هذه العوامل المختلفة إلى معدلات توسيع نقدي مختلفة بين قطر وآخر تتلاءم والأهداف الاقتصادية والنقدية للقطر الواحد. ومن المحتمل جداً أن يحدث تصادم ممكّن بين تلك الأهداف على صعيد المجموعة الواحدة أو المجموعات المختلفة من الأقطار العربية. ويشكل ذلك حتماً عائقاً مهماً أمام التكامل النقدي بينها.

٦ - ضعف الأسواق النقدية والمالية العربية وعدم تكامّلها

لا تتوفر في الأقطار العربية أسواق مالية واسعة ومتطورة ومتكمّلة. وما يوجد منها في بعض الأقطار لا يزال في مراحل نموه الأولى وتتصف بضعف ناجم عن ضيقها وقلة أدواتها وعدم مرونته التشريعات التي تحكمها، علمًا بأن معظم هذه الأسواق لم يلعب أي دور ملحوظ وبالمستوى المطلوب لتوفير التمويل المتوسط والطويل الأجل للمشاريع المختلفة.

كما تتميز الأسواق المالية العربية الموجودة بطبيعة أساسية تمثل بالدور الحاسم الذي تلعبه الحكومات العربية ومؤسساتها في تحديد الشكل العام لنمو هذه الأسواق ومدتها ويكون الأدخار والاستثمار الحكوميين المهيمنين على الاقتصادات العربية النفطية

منها بشكل خاص... وبالتالي بكونهما المحددين لمستويات الأسعار ولغيرها من الشروط التي تسود الأسواق المذكورة، وبذلك تلعب قوى العرض والطلب السوقية دوراً ثانوياً في ذلك، مما يمكن معه اعتبار الأسواق المالية العربية أسواقاً شبه خاصة رغم تعاظم دورها مؤخراً.

ونظراً لضآل حجم التبادل التجاري البيني العربي وضعف الإجراءات التكاملية العربية فإنه من الصعب تحقيق تكامل أو ترابط بين الأسواق المالية العربية. ويزيد من صعوبة ذلك القيود المفروضة على حركة رأس المال العربي والصرف الأجنبي وغياب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية العربية إضافة إلى القيود الأخرى المفروضة على حركة السلع والعوامل والنقود والحقوق، هذا عدا عن غياب التنسيق بين السياسات التنموية العربية. كل ذلك يجعل التكامل بين الأسواق المالية العربية الصغيرة الحجم أصلاً أمراً صعب التحقيق، مما يؤلف عائقاً مهماً أمام التكامل النقدي والاقتصادي على حد سواء.

وكما سنرى فيما بعد، قد تُعرقل هذه العوائق عملية التكامل الاقتصادي والنقدي، غير أن من الممكن قطعاً مواجهتها تدريجياً وإزالتها حتماً على المدى الطويل إن خلصت النيات وتواصل السعي الدؤوب في سبيل ذلك وهو أمر سنوضحه فيما بعد.

ثالثاً: عوائق خارجية

إن السير باتجاه عمل اقتصادي ونقيدي مشترك، بخاصة في جزئه الأخير، سيلتقي دون شك، مقاومة خارجية عنيفة، نفسية وإعلامية وعملية على حد سواء، إذ أن مثل هذا العمل في الجانب النقدي بخاصة، يعني محاولة جادة للتخلص من التبعية الاقتصادية والنقدية ومحاولات الإنقاذ لاستثمارات المالية في الخارج من هيمنة مؤسسات النقد والمال العالمية والمصارف متعددة الجنسيات وتأثيرها، مما يعني الحد من التبعية النقدية والمالية، وحرمان المؤسسات المالية الأجنبية من الأرباح الطائلة التي تجنيها من الاستثمارات العربية الكبيرة فيها. وستتمثل هذه المقاومة بحرب نفسية شعواء يشنها هؤلاء على المؤسسات المالية والاستثمارية العربية، مشككين بفعاليتها وجدوى الاستعانة بها أو الاستثمار أو الإيداع فيها، إضافة إلى استعمال وسائل التهديد المبطّن بتجميد أو حتى مصادرة الاستثمارات العربية في مؤسسات المال الغربية. وسيعكس ذلك بوضوح بوضع أية عرائيل ممكنة ووسائل متوافرة لديها لمنع الاتجاه نحو إعادة توطين الأموال العربية في أوطانها، وسيذهب هؤلاء إلى حد استعمال أية وسيلة سياسية متاحة لهم لمنع الأقطار العربية من تحقيق ذلك. وسيكون أول قطاع اقتصادي يتأثر بهذه السياسة المعرقلة هو قطاع التجارة الخارجية، بما فيه النفط بخاصة وجميع الصادرات العربية الأخرى بعامة، إضافة إلى رفع

أسعار الاستيرادات الأجنبية من البلدان المتقدمة، في محاولة لامتصاص أي مقدار ممكّن من القوة الشرائية العربية، واتخاذ أي إجراء ممكّن لمواجهة الجهد العربي المشترك لاستعادة الفوائض العربية، وإعادة تدويرها نحو أقطار الوطن العربي لاستيطانها والاستقرار والاستثمار فيها.

وتتمثل هذه كلّها عوائق خارجية مهمّة أمام استعادة المال العربي وإعادة استثماره عربياً، مما يهدّد قطعاً العمل النقدي العربي المشترك ويزيد من صعوباته.

المراجع

انظر: مراجع الفصلين السابقين: الثالث والرابع.

الفصل السادس

صيغ التكامل النكي العربي

١ - الوحدة النقدية الكاملة وممتطلباتها

تتضمن الوحدة النقدية، أو التكامل النكي الكامل، أمرين اثنين متلازمين: الأول، إقامة اتحاد صرف كامل، بمعنى إنشاء علاقة ثابتة نسبياً بين عملات الأقطار المتكاملة، والثاني، قابلية كاملة على التحويل البيني من عملة إلى أخرى داخل الاتحاد، بمعنى غياب أية قيود على تحويل العملات إلى بعضها سواء لأغراض المدفوعات الجارية أم الرأسالية. ويقتضي ذلك تكاملاً تاماً بين الأسواق المالية والنقدية، وحرية كاملة لحركة رأس المال بين الأقطار المتكاملة.

ويتطلب تحقيق هذه الشروط توحيداً للسياسات والإدارة النقدية ونظم الصرف الأجنبي في تلك الأقطار، مما يشير إلى مضامين نقدية معينة لعل من أهمها: ضرورة الاتفاق مشتركاً على معدلات التوسيع النقدي والائتمان المصرفي، مما يعمل على إزالة أهم أسباب

الاختلاف بين مستويات الأسعار ومعدلات التضخم في الأقطار المذكورة، إضافة إلى القضاء على مصدر مهم من مصادر الاحتلال في موازين مدفوعات الأخيرة تجاه بعضها البعض. كما يقتضي الأمر تنظيم ميزان المدفوعات الكلي لهذه الأقطار تجاه العالم الخارجي، وذلك على مستوى المجموعة. ويتطلب ذلك إقامة مجمع للاحياطيات الأجنبية على مستوى الاتحاد كذلك. كما يعني ذلك ضرورة إدارة أسعار صرف عملات الأقطار الأعضاء تجاه العملات الأجنبية على المستوى نفسه أيضاً.

وهناك تبريرات عدّة يمكن سُوقها لدعم فكرة التكامل النقدي، لعل من بين أهمها ما يقود إليه من توّكّد حول استقرار أسعار الصرف البينية مما يشجع على الاستثمارات ذات الطبيعة الطويلة الأجل. كما يشجع على ذلك غياب القيود على حركة رؤوس الأموال والنقود بين الأقطار الأعضاء. كما يعمل التكامل النقدي على إعادة تخصيص الموارد بصورة أفضل إذ سيتمكن عندئذٍ تحاشي الآثار الضارة للمضاربات الناشئة عن التقلبات في أسعار الصرف والتشوّهات في مستويات الأسعار عموماً وتکاليف رأس المال خصوصاً. كما أنّ المردودات الإيجابية الناتجة عن إعادة تخصيص الموارد تنشأ عن التوسيع في التجارة البينية في السلع وفي حركة الأوراق المالية كذلك، مما يؤدي إلى تقارب أسعار هذه الأوراق في الأسواق المالية المتكاملة. كما يعمل التكامل النقدي على تحقيق وفورات في استعمال الاحتياطيات المتوفّرة من الصرف الأجنبي،

بخاصة لأن التكامل يؤدي إلى الاقتصاد في الصرف الأجنبي لعدم الحاجة إليها في المدفوعات البينية على مستوى الاتحاد. كما يتبع عن التكامل اقتصاد في كلفة إدارة الاحتياطيات الأجنبية، إضافة إلى كفاءة أكبر في أداء الرقابة النقدية ناتجة بشكل خاص عن التخلص من المضاربات في الصرف الأجنبي. ومع ذلك يتضمن التكامل النقدي الكامل، أو الوحدة النقدية، كلفة مهمة وهي أنه يحد من استقلال القطر العضو في سياساته الاقتصادية الوطنية وذلك لفقدانه وسيلة مهمة من وسائل سياساته النقدية، وهي قدرته على استعمال وسيلة سعر الصرف في الحفاظ على توازنه الخارجي والداخلي على السواء، إضافة إلى وسيلة سعر الفائدة للحفاظ على توازنه المحلي.

غير أن الوحدة النقدية الكاملة تتضمن شرطاً ضرورياً مسبقاً وهو تحقق درجة عالية من التنسيق، أو التكامل الاقتصادي، بخاصة في المراحل الأولى من التكامل النقدي. ويصدق ذلك بشكل خاص بالنسبة للرقابة الجادة على الحسابات الحكومية والرأسمالية في موازين مدفوعات الأقطار الأعضاء، وكذلك من حيث توفير مقدار أكبر من الائتمان للأقطار التي تواجه صعوبات في موازين مدفوعاتها، وأخيراً فيما يتعلق بالقروض التي تحصل الأقطار المذكورة عليها من أطراف ثالثة. ويقتضي مثل هذا الأمر خلق عملة مشتركة كوحدة إشارة، وتوفير عون إقليمي كافٍ لأغراض المراحل التالية من الوحدة الاقتصادية والنقدية. ويمهد تحقق هذه الاستراتيجيات جميعاً الطريق نحو تبني عملة مشتركة، أو لتشييد أسعار

صرف بيئية لا رجعة فيها، أو لخلق عملة موازية، وبالتالي تحقيق تكامل نceği كامل، أو وحدة نقدية ناجزة.

والسؤال الآن: ما هي إمكانية تحقيق وحدة نقدية عربية من خلال أي من هذه الصيغ الثلاث؟

بل هل يمكن تحقيق مثل هذه الوحدة النقدية أصلاً؟.

الجواب عن ذلك يمكن استخلاصه مما سبق قوله حول عوائق مثل هذه الوحدة بسبب الاختلاف الكبير في السياسات والوسائل والأهداف والنظم الاقتصادية والنية والمالية السائدة في الأقطار العربية على اختلافها.

فكون هذه الأقطار مؤلفة من مجموعات اقتصادية متباينة يجعل من الصعب عليها تبني سياسات متناسقة في حقول النقد والمالية والصرف الأجنبي. ويصبح وبالتالي من الصعب عليها، إن لم يكن من غير الممكن لها، تحقيق وحدة نقدية ناجزة بينها على الأمدین القصير والمتوسط، بخاصة وأن ذلك سيتتج عنه في الواقع وحدة سياسية لا يبدو في الأفق القريب ما يدل على إمكانية إقامتها أو حتى الاقتراب منها. هل يمكن تثبيت أسعار الصرف العربية البيئية تثبيتاً تماماً نسبياً لا رجعة فيه؟. وهل هناك فرق بين ذلك وبين الاستعاضة عن العملات العربية المتعددة بإصدار عملة عربية مشتركة واحدة؟.

الجواب عن ذلك هو أن هاتين الوسائلتين بالرغم من أنهما ليستا متعادلتين، إلا أنهما تقودان إلى التائج نفسها وتطلبان

المجموعة نفسها من الشروط. من ذلك، كشرط رئيس مسبق، توحيد كامل للسياسات الاقتصادية والمالية وال النقدية. ولهذا الأمر مضامين سياسية لأنّه يتعرض لسيادة الأقطار الأعضاء في حقل النقد والمال والصرف الأجنبي وكذلك فيما يتعلق بالوسائل والأهداف الاقتصادية. ففي حالة الحفاظ على مثل هذه السيادة على السياسات الاقتصادية الإقليمية *Regional economic policies* والقرارات الخاصة بها، فإن هناك شرطاً آخر يجب الإيفاء به وهو الحفاظ على مرؤنة كاملة في الدخول المحلية (القطريّة) والأجور. وصعوبة تحقيق مثل هذا الشرط في ظل الظروف السائدة في الأقطار العربية هو أمر واضح. كما أنّ هناك ضرورة التنسيق بين السياسات الإقليمية تلك. ومن المعلوم أنّ لمثل هذه السياسات مضامين سياسية أكثر منها اقتصادية - وربما يصدق ذلك عليها أكثر مما يصدق على أي نوع آخر من أنواع السياسات الاقتصادية. إذ يتطلب الاتفاق الطويل الأجل على السياسات الإقليمية بين الأقطار الأعضاء في الاتحاد النقدي درجة عالية من الوحدة السياسية التي تتعكس في الغالب في أنواع الأخرى من السياسات الاقتصادية. أما الرابط الذي لا رجعة فيه بين عمليات الأقطار الأعضاء وما يتربّع على ذلك من سياسات إقليمية متّسعة مع بعضها، فيجب أن يتم بعد توحيد السياسات الأخرى الخاصة بالنقد والائتمان والمالية والتجارة والتنمية وليس قبل ذلك.

ويرى بعض الاقتصاديين أن العملة المشتركة هي رمز مظاهري،

وليست شرطاً مسبقاً، للتكمال النقدي والاقتصادي ، ولكن إذا أمكن تبنيها وإصدارها وإشاعة استعمالها فسيدعم ذلك التكمال النقدي والاقتصادي فعلاً، وذلك من خلال تسهيل الحسابات التجارية وتوحيدتها في أسواق الأقطار المتكاملة . ولكن ذلك يعتمد في ملئ فائدته على الاتفاق الفعال مسبقاً على توحيد السياسات النقدية والمالية .

هذا ويمكن للعملة المشتركة أن تكون واحدة من اثنتين: الأولى ، إما عملة جديدة تماماً تحل محل جميع العملات القطرية الموجودة في آن واحد ، والثانية ، أو تبني عملة واحدة رئيسية من بين العملات القطرية يتم تحويل جميع الالتزامات المالية القطرية بالعملات الأخرى إليها . وهناك ستراتيجيات يمكن أن يتم بها تحقيق هذا الأمر. الأولى ، القفزة الواحدة رأساً نحو تبني عملة مشتركة واحدة ، بواحد من شكليهما المشار إليها ، أو السير تدريجياً باتجاه تبني مثل هذه العملة . وهناك صيغتان للتدرج: الأولى من خلال تثبيت أسعار الصرف البينية تثبيتاً لا رجعة فيه ، وذلك كهدف نهائي لتنسيق تدريجي بين تلك الأسعار ، بحيث يجري أولاً تضيق هامش التغيرات في أسعار الصرف البينية حول سعر مركزي محدد ضمن حدود معينة ، ومن ثم يجري تدريجياً إلغاء كامل لهامش التغيرات حول أسعار التعادل حتى يتهمي الأمر بثبيت كامل لتلك الأسعار بحيث تندمج العملات القطرية في النهاية بعملة مشتركة واحدة . غير أن هناك استراتيجية أخرى للوصول إلى العملة

المشتركة تمثل بالدرج نحوها من خلال (عملة موازية) تصدرها هيئة مركبة اتحادية ويتم تداولها جنباً إلى جنب مع العملات القطرية الأخرى لتسهيل المعاملات الجارية قطرياً واتحادياً، على أن يجري إحلالها تدريجياً محل العملات الأخيرة بحيث يتقرر في النهاية إنهاء العملات القطرية والتخلص منها، من خلال مبادلة إيجابية بعد أن يصل تداولها إلى نسبة معينة من مجموع العرض النقدي الاتحادي، وذلك لصالح العملة الموازية التي تصبح عندئذ العملة المشتركة الوحيدة في الاتحاد. إلا أن بعض الاقتصاديين ذهبوا إلى أن الالتزام بأسعار صرف ثابتة لا رجعة فيها هو أمر غير عملي ما دامت السلطات القطرية ملتزمة بأهداف معينة أخرى (مثل الحفاظ على الاستخدام الشامل وتسريع النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار) إضافة إلى استقرار أسعار الصرف. فإذا كان بمقدور هذه السلطات أن تؤثر في عروض النقد وفي النفقات الكلية القطرية بهدف تحقيق أهداف أخرى غير استقرار أسعار الصرف، فإن من الأوفق لها عندئذ، عملياً، الالتزام بأسعار صرف مرنة وليس الصرف بأسعار صرف ثابتة ومحددة لأن الأخيرة ستكون غير واقعية ومهدرة بالانهيار من وقت لآخر. هذا إضافة إلى أن تثبيت أسعار الصرف بصورة دائمة يستدعي، بشكل خاص، تحقق شروط ثلاثة هي :

- ١ - إلغاء جميع القيود على حركة السلع والعوامل والأشخاص؛
- ٢ - تكامل الأسواق المالية؛

٣ - القابلية التامة لتحويل العملات العربية إلى بعضها البعض .

ويعني ذلك ضرورة توحيد نظم الصرف والسياسات النقدية والمالية والاقتصادية في الأقطار المتكاملة بشكل تام تقريباً . وهو أمر في غاية الصعوبة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في الأقطار العربية . ذلك أن القابلية التامة لتحويل العملات العربية إلى بعضها البعض ، وغياب أية قيود على جميع أنواع المعاملات في السوق المالية هي فقط بعض من الشروط الالزمة لتحقيق الحرية في حركة السلع والأشخاص والعوامل والنقود بين الأقطار العربية بهدف تحقيق مساواة أكبر في الأجور وأسعار الفائدة وأسعار السائدة في تلك الأقطار . فالأمر يتطلب كذلك توحيداً بشكل ما بين سياساتها القطبية العامة في حقول التنمية والنقود والمالية العامة . هذا إضافة إلى أن الحفاظ على استقرار نسبي في أسعار الصرف العربية البينية - وذلك من خلال الحد من التقلبات بينها ضمن هوماش ضيقة - يعتمد على قدرة تلك الأقطار على تحاشي اختلالات مزمنة في موازين مدفوعاتها ، وكذلك على مدى استطاعتها تمويل أي عجز في مدفوعاتها الخارجية ، إما بالسحب على احتياطياتها الدولية الذاتية ، أو بالاقراض من مصادر إقليمية ، مثل صندوق النقد العربي ، أو من هيئة دولية كصندوق النقد الدولي ، أو من بعضها البعض على أساس ثانوي أو متعدد الأطراف . إضافة إلى ذلك ، يعتمد احتمال ظهور عجز مهم ، جزئياً على معدلات التضخم في كل من تلك الأقطار ، الذي يعتمد بدوره على

العلاقة الكلية بين مجموعي العرض والطلب الكليين في مثل هذه الأقطار - التي تعتمد بدورها كذلك على نوع السياسات الاقتصادية القطرية . ويعتمد الالتزام بتقديم عون مالي إلى أقطار العجز على السياسات الأخيرة المذكورة في الأقطار الأعضاء المعنية . ولمستويات الأسعار ومعدلات التضخم ومستويات أسعار الفائدة السائدة أثر مهم في هذا الشأن . فإذا اختلفت السياسات المالية والنقدية والتنمية من قطر لآخر فسيكون من الصعب الحفاظ على أسعار صرف مستقرة بين عملات الأقطار التي تسعى إلى تحقيق وحدة نقدية كاملة فيما بينها - وذلك في حالة محاولتها تثبيت أسعار الصرف بين عملاتها تثبيتاً لا رجعة فيه .

وعليه فإن أمر مثل هذا التثبيت يتطلب ، بشكل أساس ، شرطين مهمين هما :

- ١ - مركزية في صنع القرار بشأن السياسات المالية والنقدية ، و
- ٢ - تقبل الأقطار الأعضاء مضامين هذا التثبيت وهي توحيد السياسات النقدية فيها والتنازل عن سيادتها بشأن سياسات الائتمان وعدم متابعة أهداف اقتصادية وتنمية استقرارية مستقلة ، إضافة إلى توحيد سياسات الصرف الأجنبي فيها .

هذا عدا عن القابلية التامة لتحويل العملات إلى بعضها ، والتضييق التدريجي لهوامش التقلبات المسموح بها في أسعار الصرف البنائية ، والعون المالي المتبادل بين الأقطار ذات الفائض

والأخرى التي تعاني عجزاً في ميزان مدفوعاتها.

ويتضمن ذلك كله تكريس السياسة النقدية القطرية للحفاظ على أسعار الصرف البنية الثابتة، أي التخلّي عن سياسة نقدية قطرية مستقلة، وإقامة رقابة نقدية موحدة على مستوى الاتحاد. ويثير ذلك مسألتين: أولاًهما المسؤولية السياسية وتحديد موقعها، والثانية، ضرورة تطوير وسائل أخرى جديدة تحل محل السياسة النقدية القطرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى القطر الواحد، وذلك تحاشياً لأية ضغوط تضخمية قد تنشأ في مثل هذا القطر. وسيكون من أهداف السياسة النقدية الموحدة إزالة واحد من الأسباب الرئيسية للتحركات المتباينة في مستويات الأسعار في الأقطار الأعضاء، وبالتالي واحداً من الأسباب الرئيسة أيضاً للاختلالات في موازين مدفوعات الأقطار المذكورة. كما سيتم تنظيم ميزان المدفوعات الكلي تجاه باقي العالم على مستوى الاتحاد كذلك. ولهذا يتطلب الأمر مجمعاً مشتركاً من الصرف الأجنبي واتحاد صرف على المستوى نفسه كذلك، مؤدياً بذلك إلى فقدان وسيلة مهمة من وسائل السياسة النقدية - وهي سعر الصرف - مما يتطلب تبريراً اقتصادياً وسياسياً في وقت واحد.

وخلاصة ذلك كله هي أن إقامة وحدة نقدية عربية تامة على مستوى الوطن العربي، سواء بصيغة أسعار صرف بنية ثابتة لا رجعة فيها، أم بصيغة عملة مشتركة واحدة كأداة للتبادل أو كمؤشر وكمستودع للقيمة، أو في النهاية، بصيغة عملة موازية كخطوة وسط

باتجاه العملة المشتركة الواحدة - نقول: إنّ إقامة مثل هذه الوحدة النقدية هو أمر صعب في ظل الاشتراطات العديدة والصعبة التي يتطلّبها مثل هذا الأمر، والمضامين السياسية التي يشتمل عليها، وكذلك في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي تحيط بالأقطار العربية.

هنا يثور تساؤل عن بديل عملي للوحدة النقدية الكاملة والناجزة على مستوى الوطن العربي: هل مثل هذا البديل ممكّن ولو على أساس جزئي وبأسلوب تدريجي يوصلنا في النهاية إلى الحل المطلوب: وهو الوحدة النقدية كاملة وشاملة تضم مختلف الأقطار العربية، ولو على مدى أطول ويجهود أكثر تواصلاً ولكن بعد أثراً في التحليل الأخير؟ وأخيراً هل يمكن تحقيق وحدة نقدية تدريجية على أساس جغرافي، أي إقامة وحدة نقدية عربية إقليمية في هذه المنطقة أو تلك من الوطن العربي؟

سيجيب الفصل التالي عن السؤال الأول، في حين سنحاول في الفصل الثامن الإجابة عن السؤال الثاني تفصيلاً.

المراجع

كتب

أنظر المناقشات الواسعة والأبحاث التي وردت في: التكامل النقدي العربي (المبررات - المشاكل - الوسائل) : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، ١٩٨١ . ٧٤٠ . ٧٤٠ ص.

إضافة إلى مراجع الفصل الثاني، أنظر: صندوق النقد العربي. صور ومراحل التكامل النقدي العربي. أبوظبي ، ١٩٨١ .

الفصل السابع

صيغ التكامل النقدي العربي

٢ - التكامل النقدي التدريجي

يتضح مما سبق من تحليل لاقتصادات الأقطار العربية أن إقامة وحدة نقدية كاملة وناجزة على مستوى الوطن العربي مهمة بالغة الصعوبة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة. فاختلاف مستويات التطور الاقتصادي، وتباعين مستويات الدخول القومية، وعدم التشابه الواسع بين مراكز موازين المدفوعات العربية، والتفاوت بين المراكز الخارجية والاحتياطيات الدولية لدى كل منها، وكذلك في معدلات التوسيع النقدي والتضخم، وضآللة حجم التبادل التجاري البيني العربي مقارنة بالتجارة العربية الكلية مع العالم الخارجي، والطبيعة غير المتطرفة وغير المتكاملة لأسواق النقد والمال العربية البينية، إضافة إلى الموقف المتخاذل وغياب الإرادة السياسية باتجاه تحقيق تكامل نقدي كامل - كل ذلك يؤيد الاستنتاج المذكور بدرجة كبيرة. وينطبق هذا الاستنتاج بشكل خاص على صيغة (توحيد العملة) التي تمثل أهم اشتراطاتها في توحيد، أو على

الأقل، التنسيق الكامل بين السياسات النقدية والمالية إضافة إلى سلطة نقدية مركبة موحدة على المستوى القومي، والحرية الكاملة في حركة السلع والخدمات والأشخاص والعوامل. ويرجع ذلك إلى وضع يتم فيه تخلي الأقطار العربية منفردة عن استقلاليتها في سياساتها النقدية والمالية خصوصاً والاقتصادية عموماً، مما يتبع عنه عملياً وحدة سياسية حقيقة. وما يعقد من مهمة تبني سياسات مالية ونقدية وصرف أجنبي متسبة هو أن الأقطار العربية تؤلف وحدات اقتصادية غير متجانسة إلى حد كبير. وهذا تصبح الوحدة النقدية الكاملة على مستوى الوطن العربي مهمة باللغة الصعوبة إن لم تكن مستحيلة في ظل الظروف القائمة بخاصة السياسية منها.

ما العمل إذن؟ هل يمكن مقاربة الوحدة النقدية من خلال تكامل نقدی تدريجي وجزئي. أي من خلال إجراءات نقدية تکاملية متابعة وعلى مدى فترة زمنية قد تطول، ولكنها بالتأكيد ستقود في النهاية - ولو بعد لای - إلى وحدة نقدية كاملة وتکامل اقتصادي ناجز؟

إنَّ الجواب عن ذلك يمكن أن يكون بالإيجاب بخاصة إذا أخذنا في الاعتبار الظروف المختلفة التي تعمل في ظلها الاقتصادات العربية القائمة. وهناك العديد من الإجراءات التکاملية والخطوات الوئيدة التي يمكن اتخاذها في هذا السبيل. وهناك نوعان من التدرج المؤدي إلى تکامل نقدی محدود، هما:

١ - تکامل نقدی على مدى جغرافي محدود.

٢ - تكامل نceği جزئي وتدرججي على مدى قومي واسع.

فبالنسبة للأول - الذي سنأتي عليه تفصيلاً في الفصل القادم، يمكن وضع ترتيبات يتم من خلالها تحقيق تكامل نceği كامل، أو وحدة نقدية، أو نوع من التكامل النceği الجزئي بين مجموعات من الأقطار العربية التي تميز بخصائص اقتصادية واجتماعية وسياسية مشابهة وتبني سياسات اقتصادية ونقدية ومالية متقاربة وتهدف إلى تحقيق غايات متجانسة. من مثل ذلك، على وجه الخصوص، أقطار الخليج العربي التي تميز بكونها اقتصادات نفطية، ذات موازين مدفوعات إيجابية، وسياسات وأهداف متقاربة جداً وتؤلف وحدة جغرافية متكاملة، وبكتافة سكانية خفيفة وبكونها اقتصادات مكشوفة، ذات توجهات خارجية تجارة واستثماراً وعمالة.. كما تتشابه نظمها الاقتصادية والنقدية والمالية ونظم الصرف الأجنبي فيها. و يجعل ذلك من السهل عليها، إن هي أرادت، أن تتحقق تكاملاً اقتصادياً ونقدياً تماماً بصورة مؤكدة.

وربما كانت أقطار الخليج العربية مؤهلة لتحقيق وحدة نقدية ناجزة فيما بينها أكثر من أي مجموعة أخرى. بل يصعب في الواقع الكلام عن مثل هذه الوحدة بين أقطار عربية أخرى، سواء في مشرق الوطن العربي أم مغربه، في آسيا أم أفريقيا. وبالتالي فإن التدرج في الوحدة النقدية العربية على أساس جغرافي سيكون محدوداً حقاً من حيث مداه المكاني، ويأخذ وقتاً طويلاً حقاً كذلك من حيث مداه الزمني لكي يشمل الوطن العربي كله.

وهنا تأتي الصيغة التدريجية الثانية لوحدة نقدية وئيدة قد تستغرق من الوقت زمناً طويلاً ولكنها تؤتي أكلها بشكل أكيد ولكن بصورة متأنية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال خطوات متتالية في مجال النقد وال العلاقات النقدية البينية المرتبطة بخطوات تكاملية أخرى تتحذ في المجال الاقتصادي . ولعل أهم هذه الاجراءات النقدية التكاملية التدريجية تمثل فيما يلي :

أ - إقامة اتحاد مدفوعات بين الأقطار العربية لتسوية المدفوعات التي تنشأ عن التبادل التجاري فيما بينها، وإجراء المقاصلة فيما بينها على أساس متعدد الأطراف . ويمكن للاتحاد أن يوفر ائتماناً للأقطار الأعضاء لتغطية جزء من الاختلال في موازين مدفوعاتها البينية .

ويمكن لمثل هذا الاتحاد أن يكون مفيداً حتى في حالة ضآلة حجم التبادل التجاري العربي البيني ، ذلك أن إقامته ستعود تدريجياً إلى تشجيع مثل هذا التبادل وبالتالي إلى زيادة حجم المدفوعات البينية ، مما يجعل إقامة مثل هذا الاتحاد على المدى الطويل مفيدة جداً . ومن المؤسف أن الأقطار العربية لم تعمل حتى الآن، بجدية كافية ، لتحقيق ذلك ولو إلى مدى محدود جداً ، هذا في حين يمكن لصندوق النقد العربي أن يكون عاملاً مساعداً قوياً في هذا السبيل ، إذ يمكن إقامة مثل هذا الاتحاد من خلال الصندوق ذاته أو من خلال مؤسسة مرتبطة به . وقد بدأ التكامل النقدي الأوروبي في دول السوق الأوروبية المشتركة بإنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي في الفترة

١٩٥٠ - ١٩٥٨ ، وكان واحداً من الأسس التي قام عليها التكامل النقدي المذكور، بل والاقتصادي كذلك، بين الدول المذكورة. ويمكن الأقطار العربية إقامة مثل هذا الاتحاد على أساس تدريجي أيضاً، مبتدئاً بنظام مقاصة محدود ولكن متعدد الأطراف، وصولاً نحو اتحاد مدفوعات كامل بموارد ومساهمات كافية تسمح له بإمداد الأقطار الأعضاء بائتمان قصير الأجل ومتوسطه لتمويل أية عجوزات بيئية و/أو دولية في موازين المدفوعات العربية. وبذلك يساعد مثل هذا الاتحاد على تحرير التجارة البيئية ويسد جزءاً مهماً من النقص في الاحتياطيات الأجنبية لدى الأقطار العربية.

بـ - تجميع الاحتياطيات. يمكن الأقطار العربية أن تقيم مجمعاً POOL من الاحتياطيات النقدية الدولية وذلك من خلال مساهمات بنسب محددة من الاحتياطيات الدولية السائلة لدى كل منها مقابل حقوق سائلة لكل منها بشكل قروض قصيرة ومتوسطة وحتى طويلة الأجل. ويمكن لهذه القروض أن تكون تلقائية أو مشروطة حسب نظام مركزي محدد ومتفق عليه ضمن اشتراطات المجمع وذلك لتمويل عجوزات قد تحدث في موازين مدفوعات الأقطار الأعضاء، سواء أكانت تلك العجوزات بيئية أم كمية تجاه العالم الخارجي. ويؤدي مثل هذا المجمع إلى الاقتصاد في الاحتياطيات الأجنبية.

ويمكن صندوق النقد العربي أن يقوم بمهمة المجمع هذا،

وهو ما يقوم به فعلاً ولو على أساس إسهامات محددة في رأس المال من قبل الأقطار العربية الأعضاء فيه وليس على أساس نسب محددة من الاحتياطيات الدولية السائلة المملوكة من قبل الأقطار المذكورة. فيقوم الصندوق حالياً بتقديم قروض من أنواع متعددة، تلقائية وممتدة وتعويضية لأعضائه حسب قواعد متفق عليها من قبل الآخرين بموجب اتفاقية الصندوق عام ١٩٧٦.

وتعتبر إقامة مثل هذا المجمع أساساً مهماً وشرطًا لازماً لتحقيق تكامل نceği فعال بين مجموعة من الدول التي تهدف في النهاية إلى إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها. وقد كانت مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة سباقاً في إقامة مثل هذا المجمع وذلك من خلال (صندوق النقد الأوروبي) الذي أقيم لدعم نظام النقد الأوروبي الجديد.

ج - تكامل الأسواق المالية العربية. ويعني ذلك إزالة العوائق التي تقف في وجه حركة رؤوس الأموال والنقود خصوصاً، والسلع والعوامل عموماً، عبر الحدود الدولية للأقطار الأعضاء، وجعل مثل هذه الحركة دالة لحوافز السوق المعروفة فقط، كالفائدة ومعدلات العائد على الاستثمارات في الأقطار المذكورة. ولعل أهم تلك العوائق التي يجب إزالتها أو التخفيف منها ما يتعلق منها بقيود الصرف، وتبسيط نظم الصرف وأساليبه في تلك الأقطار على اختلافها.

ويرى بعض الاقتصاديين أن التكامل المالي بين مجموعة من

الأقطار، ربما كان بديلاً تماماً لتكامل نقدi رسمي كامل بينما إذ تصبح حركة رأس المال تستجيب لحوافز السوق التلقائية مما يخلق اتجاهأً واضحاً نحو توحيد السوق المالية وعناصرها الأساسية المتمثلة بأسعار الفوائد وعوائد رأس المال في المنطقة المتكاملة، مُزيلة بذلك مخاطر الصرف الأجنبي من خلال استقرار أسعار الصرف وهو استقرار ناتج عن إلغاء القيود على الصرف البيني وعلى حركة النقود ورؤوس الأموال فيما بين الأقطار الساعية لتحقيق تكامل نقدi جزئي فيما بينها.

ومن المعلوم أن أسواق المال العربية لا تزال محدودة وغير متطرفة، ولا تزال نظم الصرف مختلفة، ولا يزال الكثير من الأقطار العربية يفرض قيوداً على حركة السلع والعوامل والنقود ورؤوس الأموال فيما بينها. وبالتالي فإن التكامل المالي العربي لا يزال بعيداً عن التحقيق والفعالية.

د - توحيد المواقف العربية تجاه التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال. قد تكون تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل المنطقة أو نحو خارجها. وفي كلتا الحالتين قد يكون من المفيد للأقطار العربية أن توحد سياساتها الخارجية تجاه هذه التدفقات أو أن تقوم، على الأقل، بالتنسيق فيما بينها في هذا الشأن. فتستطيع أن توحد بين قيودها على التحويل الخارجي تجاه العالم الخارجي، أو أن تنسق بين سياساتها تجاه الاستثمارات الأجنبية فيها، أو تجاه استثماراتها هي ذاتها في الخارج، كما هو الحال بالنسبة للفوائض المالية النفطية

في أقطار الخليج العربية. ويعتبر مثل هذا الإجراء وسيلة مهمة، وربما سهلة، لتحقيق تكامل جزئي ولكن هام بين الأقطار العربية التي تتشابه ظروفها واتجاهاتها وأهدافها الاقتصادية بخاصة، والسياسة الاجتماعية بوجه عام.

وهناك وسائلان آخران أكثر فعالية في تحقيق تكامل نعمي جزئي بين الأقطار العربية، يمكن أن تستعمل منفردتين عن غيرهما أو مشتركتين مع بعض أو كل الوسائل الأخرى التي سبق ذكرها. وهاتان الوسائلان هما:

أ - التنسيق بين أسعار الصرف العربية البينية. ويعني ذلك:

(١) إقامة نوع من الأسعار المركزية بين عملات الأعضاء، ومحاولة الحفاظ عليها ضمن مدى نسبي معين من خلال سياسات تدخل ظرفية لمنع التقلبات المتطرفة فيها.

(٢) تحديد مدى التغير المسموح به في أسعار الصرف البينية وتنحيد الانحرافات فيها.

(٣) تحديد مثبت مشترك بين العملات العربية، كالدولار مثلاً أو حقوق السحب الخاصة أو سلة من عملات رئيسية دولية معينة، أو مجموعات من هذه وتلك.

وقد عمل صندوق النقد العربي على الدعوة لمثل هذا الأمر فدعا إلى تحقيق تنسيق بين أسعار صرف العملات العربية من خلال

مثبت مشترك يتكون من ٢٠ بالمائة من أربع عملات خلنجية إضافة إلى ٨٠ بالمائة من حقوق السحب الخاصة. ومثل هذا الأمر، إن تتحقق، سيؤلف بحد ذاته خطوة كبيرة على طريق التكامل النقدي، والاقتصادي، العربي، وعملاً كبيراً باتجاه تكامل نceği العربي جزئي. وسيؤدي ذلك إلى الحد من مخاطر التقلبات في أسعار الصرف البنية العربية مما سيشجع على التوسيع في المبادلات التجارية البنية وذلك بتقليله من تكاليف الصرف الأجنبي. كما أن ذلك سيشجع أيضاً على حركة العمل ورأس المال وسيقود إلى ثبات في التحويلات الرأسمالية والجارية بين الأقطار العربية.

ب - التنسيق النقدي. ويتضمن ذلك التنسيق بين وسائل السياسة النقدية وأهدافها، بمعنى محاولة التنسيق بين أسعار الفائدة السائدة في الأقطار العربية وخلق نوع من التساوق بين التوسيع النقدي والائتمان المصرفي فيها. كما أن ذلك يتطلب سياسة مشتركة تجاه أسعار صرف العملات العربية مقابل العملات الأجنبية. ويحتم ذلك استناد السياسات النقدية في الأقطار العربية إلى سعر صرف مركزي مشترك تجاه العملات الأخرى. ولو تحقق مثل هذا التنسيق النقدي على النطاق العربي الكلي فإن ذلك سيشكل قفزة واسعة نحو تحقيق تكامل نقدي فعال ليس على أساس جزئي فقط، وإنما على أساس كلي كذلك. ولهذا السبب، ولاختلاف الأوضاع النقدية العربية، وتبادر متطلبات التوسيع النقدي والائتمان المصرفي في الأقطار العربية وأهدافهما وأمادهما فإن من المتوقع أن يكون مثل هذا التنسيق أمراً صعباً. ولكن درجة دُنيا منه يمكن أن تتحقق من

خلال التنسيق بين أسعار الصرف العربية وأسعار الفائدة السائدة في تلك الأقطار وكذلك من خلال تعاون البنوك المركزية وتكثيف الاستشارات فيما بينها كما يحدث فعلاً حالياً في المجتمعات الدورية لهذه البنوك.

هذا وتتصف هذه الوسائل المختلفة للتكامل النقدي الجزئي بأنها لا تمس السيادة القطرية فيما يخص الاستقلال النقدي للأقطار العربية المختلفة، بل يبقى كل قطر حرّاً نسبياً في تحديد سياساته النقدية وفرض القيود التي يراها مناسبة لتحقيق أهداف قطرية صرفة وذلك بالنسبة لحركة السلع والعوامل والنقود ورؤوس الأموال.

ولكن الاتجاه العام لمثل هذه الوسائل هو التخفيف من مثل هذه القيود نوعاً وحجماً بحيث تقود في النهاية إلى تحقيق تكامل نقدي محدود أو جزئي بين تلك الأقطار. وفي التحليل الأخير، تمثل كل وسيلة من هذه الوسائل خطوة فعالة وأداة ذات تأثير في الاتجاه ذاته. وقد تبدأ الأقطار العربية بأسهل هذه الوسائل وأقلها تأثيراً على السيدادات القطرية، مثل اتحاد المدفوعات ومجمع الاحتياطيات وتكامل الأسواق المالية والتنسيق المتبادل بالنسبة لحركة رؤوس الأموال، والاستثمارات وتدفقها خارجياً أو داخل المنطقة العربية ذاتها.

حتى إذا وصلت الأقطار المذكورة إلى مرحلة متقدمة في اتباع هذه الوسائل، فسيصبح بإمكانها التقدّم خطوات أخرى باتجاه تكامل نقدي عربي كامل أو وحدة نقدية عربية ناجزة.

المراجع

١ - العربية

كتب

التكامل النقدي العربي (المبررات - المشاكل - الوسائل): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، ١٩٨١. ٧٤٠ ص.

كرول، نيكولوس. التكامل النقدي العربي. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٨٠.

٢ - الأجنبية

Books

Al-Sayid Ali, Abdul-Munim. *Arab Monetary Integration: Is it a Realizable Dream?* Baghdad: Research and Information Centre, 1981.

الفصل الثامن

امكانيات التكامل النقدي بين اقطار مجلس التعاون الخليجي

تضم اتفاقية مجلس التعاون الخليجي التي عقدت عام ١٩٨١ البلدان العربية التي تقع على الساحل الغربي للخليج العربي ، والتي تمتد من جنوب العراق حتى الحدود الشرقية لليمن الديمقراطية . ولكل بلد من هذه البلدان عملة خاصة به ، ونظام نقدي يتفرد به ، ونظام صرف أجنبى منفصل ؛ غير أنها تقارب جداً في نظمها السياسية والاقتصادية عموماً ، وفي نظمها النقدية والمصرفية على وجه الخصوص ، ولعل في ذلك ، إضافة إلى عوامل أخرى سنتي على ذكرها ، ما يشجع على الوصول إلى استنتاج أولي من أنَّ نوعاً من التكامل النقدي بينها هو أمر ممكن ، بشكل أو باخر ، وبدرجة أو باخرى .

أولاً : الملامح الأساسية لاقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي

تشابه بلدان مجلس التعاون الخليجي في ملامحها الاقتصادية تشابهاً كاملاً تقريباً. وليس هنا مكان لتبيان هذه الملامح بتفصيل أغتننا عنه أبحاث سبقت وكانت شاملة حقاً. ولكننا سنركز هنا على تلك الملامح المهمة والمشتركة بإيجاز لا يحلّ بالمعنى ولا بالشمول اللازمين .

تغطي بلدان مجلس التعاون الخليجي مساحات شاسعة من الصحاري تُشَحَّ فيها الموارد الزراعية، وتندر فيها الصناعة، ويقل فيها السكان المحليون وبالتالي عنصر العمل ، مما يؤدي إلى أن تتوافد عليها عمالة عربية وأجنبية، ماهرة وغير ماهرة، ويعزز فيها النفط بحيث يؤلف إنتاجه معظم دخولها القومية والنسبة العظمى من صادراتها، وتحصل منه هذه الدول على جل إيراداتها. ونظراً لضخامة هذه الإيرادات وضيق الطاقة الاستيعابية لاقتصاداتها، فإن هذه البلدان تراكم فوائض ضخمة توجهها عادة نحو الاستثمار في أسواق النقد والمال الغربية، وكذلك في استثمارات حقيقة في الاقتصادات الأوروبية الغربية والولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، كما أن ضخامة هذه الإيرادات تجعل الدخول القومية لهذه البلدان ، وبالتالي متوسطات دخول الأفراد فيها، من بين أعلى مثيلاتها في العالم، الرأسمالي أو الاشتراكي

على السواء . ومع ذلك تبقى هذه البلدان ذات اقتصادات محدودة وأسواق ضيقة ، وطاقة استيعابية ضئيلة .

وتلعب التجارة الخارجية دوراً أساسياً في اقتصادات هذه البلدان ، فهي بلدان مصدرة كبيرة للنفط ، ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاكية والرأسمالية . و يجعل ذلك توجه هذه الأقطار خارجياً يجري باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساسي . أما علاقاتها التجارية البيانية فلا تكاد تذكر . وهي نقطة أساسية يجدر تذكرها . فهذه البلدان تقف في جهة واحدة ، كمجموعة ، تجاه باقي العالم إذ تشابه تجارتها الخارجية من حيث هيأكلها السلعية والخدمية وكذلك من حيث وجهاتها واتجاهاتها ، مما يمكن أن يشكل نقطة ارتكاز مهمة في الجهود التكاملية بينها ، كما سنشير إليه فيما بعد .

وتجدر الإشارة هنا إلى سمة أساسية أخرى تتصف بها اقتصادات هذه الدول ، وهي أنها ليست فقط بلداناً مصدرة للنفط ، وإنما هي أيضاً بلدان مصدرة لرأس المال - وهي مفارقات نادرة مهمة ، كون هذه البلدان ذات اقتصادات نامية ، يفترض فيها أن تكون مستوردة لرأس المال لا مصدرة له . وما يزيد في أهمية هذه المفارقة وندرتها هو أن هذا التصدير لرأس المال يجري بدوره في اتجاه البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، ولا يذهب إلى البلدان النامية الأخرى إلا نسبة محددة منه ، وترتبط هذه الحقائق بين اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي وبين الاقتصادات

الرأسمالية المتقدمة ربطاً وثيقاً يجعل من الصعب عليها تفكيرك عراه انفرادياً وقطرياً دون عمل جماعي.

وهذا هو السبب الذي يجعل جمهرة الاقتصاديين العرب يذهبون الى القول بأن هذه البلدان قد أصبحت متكاملة فعلاً، اقتصادياً ونقدياً، مع البلدان الرأسمالية المتقدمة. والمسألة هنا هي مسألة خيار أو إجبار: فهل هذه البلدان مخيرة في ذلك أم أن ذلك من طبيعة مثل هذه الاقتصادات؟ أم هل ينبع ذلك أساساً من سياسات معينة اتبعتها، أم اتجاهها عاماً مشت فيه؟ أمَا تكامل هذه الاقتصادات النفطية مع السوق الرأسمالية المتقدمة فهو، في اعتقادي أمر واقع، وأضراره المستقبلية هي أشد على اقتصاداتها وعلى أهلها من مجرد منافع نقدية آنية؟.

وتتصف السياسات النقدية عموماً في هذه الأقطار كما في غيرها من البلدان العربية، نفطية أو غير نفطية، بأنها غير فعالة تماماً، بخاصة من حيث وسائل الرقابة النقدية التقليدية العامة: وأسعار الخصم لدى المصارف المركزية ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانونية، وعمليات البنك المركزي في السوق المفتوحة؛ ويعود ذلك بشكل عام الى السيولة العالمية التي تتمتع بها البنوك التجارية، والى ضيق الاسواق النقدية والمالية المحلية والى غياب اقتصاص البنوك التجارية من البنك المركزي، عملياً، مما يجعل من الصعب على البنوك الاخيرة ان تفرض رقابة فعالة على حجم التقدّد في مثل هذه الأقطار. أما الوسيلة الفعالة الرئيسة في هذا الشأن فهي تبقى

إلى حد كبير مستقلة عن السياسة النقدية الكمية العامة، والتقليدية. وهي تمثل بصفتها النفقات الحكومية المحلية، والمركز النقدي الصافي للحكومة، ووضع ميزان المدفوعات. وبسبب عدم فعالية وسائل السياسة النقدية، فإن قرارات السياسة المالية، بخاصة منها ما يتعلق بالنفقات الحكومية، تميل إلى التأثير على الاقتصادات المحلية دونما عائق، عملياً، من جانب السياسة النقدية. ويؤلف صافي الإنفاق الحكومي المحلي، المرتكز بشكل رئيسي إلى إيرادات النفط، العامل الرئيسي المحدد للتغيرات في عرض النقد في هذه الأقطار، كما في غيرها من بلدان النفط العربية، مما يحد كثيراً من قابلية سلطات النقد المركزية على التحكم بتلك التغيرات، وتمارس حركة رأس المال الخاص بين أقطار الخليج العربية وبين باقي العالم، استجابة للتغيرات في أسعار الفائدة المحلية وفي أسعار الفائدة السائدة في أسواق المال الأوروبية الغربية والأمريكية، وكذلك التغيرات النسبية في أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية، هذه كلها تمارس تأثيراً مهماً على عروض النقد المحلية. ولهذه الأسباب المختلفة، وما يتبع عنها من فاعلية محدودة للرقابات النقدية الكمية وال العامة، تضطر البنوك المركزية إلى اللجوء على نطاق واسع إلى رقابات النقدية الانتقائية أو النوعية، بخاصة منها الإقناع الادبي والأوامر المباشرة إلى البنوك التجارية.

ومن الناحية الأخرى، تتصف نظم الصرف في بلدان مجلس التعاون الخليجي بكونها حرة، ولا توجد فيها قيود على حركة رأس

المال، وتكون عملاتها قابلة الى التحويل بشكل كامل. وليس هناك قيود على استعمال العملات المختلفة، ولا رقابات على أسعار الصرف فيما يتعلق بالمدفوعات الرأسمالية، سواء بالنسبة للمقيمين أم غير المقيمين.

أما سياسات سعر الصرف الأجنبي التي اتبعتها هذه البلدان، حتى الآن، فقد كانت تهدف دائماً الى الحفاظ على اكبر درجة من الاستقرار الممكن بين عملاتها وعملات شركائهما التجاريين، بهدف التخفيف من أثر تقلبات أسعار الصرف الأجنبية على الأسعار والتكاليف المحلية، وكذلك بهدف دعم الاسواق المالية المحلية وتطورها.

ونظراً لsusseir النفط بالدولار الأمريكي، فقد كان طبيعياً أن يتم ربط عملات هذه البلدان بالعملة الأمريكية المذكورة وذلك حتى أواسط السبعينيات حين ازداد الدولار ضعفاً في سوق الصرف الأجنبي، فتحولت هذه الأقطار - ما عدا عُمان - الى ربط عملاتها بحقوق السحب الخاصة او بسلة خاصة من العملات تتوافر فيها هوامش كبيرة للتقلبات في أسعار صرف العملات المختلفة، مما نتج عنه استقرار ملحوظ في أسعار الصرف بين عملات الأقطار الخليجية هذه.

تلك هي، بشكل عام، أهم الملامح الأساسية المشتركة لاقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي. فما هي إذن إمكانات

التكامل التكامل النقيدي فيما بينها؟ هذا ما سيحاول الجزء الثاني التالي الإجابة عنه.

ثانياً: إمكانات التكامل النقيدي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي

لبحث هذه الإمكانيات تجب الإجابة عن سؤالين أساسيين مستندين إلى البحث السابق: أولهما: هل تشكل البلدان المذكورة (منطقة عملة مثلى)؟ استناداً إلى الجواب عن ذلك، إذا كان بالإيجاب، يتسع عنده أن نشير سؤالاً ثالثاً، هو: ما هي إمكانات التكامل النقيدي بين هذه البلدان؟ ومن ثم يثور سؤال ثالث، وهو: ما هي صيغ هذا التكامل واساليه؟

وسنحاول فيما يلي الإجابة عن كل من هذه الأسئلة الثلاثة، مستفيدين من الأرضية النظرية التي وردت لدى الكثير من الاقتصاديين المعروفين، ومن الواقع العملي لاقتصادات هذه البلدان والذي بحثناه تواً في الجزء السابق.

هل تشكل بلدان مجلس التعاون الخليجي منطقة عملة مثلى؟
هناك أربعة معايير استعملت عادة لتحديد مثل هذه المنطقة هي :

- ١ - حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الأقطار المعنية.
- ٢ - مدى انفتاح الاقتصادات أمام التجارة الخارجية فيما بينها.
- ٣ - مدى تنوع إنتاج المنطقة.
- ٤ - المنافع والتكاليف الناشئة عن تكوين مثل هذه المنطقة.

إن حرية حركة العوامل وتوحد الإنتاج وتوجهه في الغالب نحو الأقطار الأجنبية، وانفتاح اقتصاداتها تجاه باقي العالم، وضآلّة التبادل التجاري بينها، وأهمية عنصر رأس المال التقديري فيها، كلّها، وتوجهه نحو الاستثمار في أسواق النقد والمال الغربية نفسها، وتشابه معدلات التضخم فيها، كلّ هذه العوامل، تجعل من بلدان الخليج (منطقة عملة مثلّى) حقاً. يضاف إلى ذلك تشابه سياساتها النقدية والمالية، وتعرضها جميعاً للنوع نفسه من التأثيرات الاقتصادية الواردة في الغالب من الجهات الرأسمالية نفسها ذات التأثير الضخم في الاقتصاد العالمي ، وكلّه يؤكّد على إمكانية اتباع هذه البلدان لسياسة من أسعار صرف ثابتة بين عملات بعضها البعض ، كخطوة أولى نحو تحقيق نوع من التكامل التقديري بينها.

هل يعني ذلك إمكانية قيام مثل هذا التكامل التقديري بين بلدان مجلس التعاون الخليجي هذا؟ الجواب، في اعتقادي، هو بالإيجاب. نعم هناك إمكانية كبرى لتحقيق مثل هذا التكامل في ظل توافر شروط (منطقة عملة مثلّى) فيها كما حاولنا أيضاً تواً.

وتعد هناك ثلاثة أسئلة:

- ١ - ما هو مدى هذا التكامل؟ هل سيكون كاملاً أم جزئياً؟
- ٢ - هل سيكون فورياً أم تدريجياً؟
- ٣ - يترتب على ذلك تساؤل عن ماهية صيغ مثل هذا التكامل وأساليبه؟

إن صيغ التكامل النقدي الجزئي بين مجلس التعاون الخليجي لن تكون، في اعتقادي، مجدهية على المدى القصير أو الطويل. فهذه البلدان هي بلدان فاٹض جميعها تقربياً، وتجارتها البينية ضئيلة جداً، ولذلك لن تكون هناك حاجة لأساليب التكامل الجزئي، كاتحاد مدفوعات أو مجمع احتياط أجنبى أو مجرد تنسيق في أسعار صرف عملاتها أو سياساتها النقدية نظراً لأن كل أسلوب من هذه الأساليب سيكون محدود الفائدة في ظل الظروف التي تعيشها البلدان المذكورة من حيث، مثلاً، معدلات التضخم، وتوجه صادراتها نحو البلدان نفسها التي تستورد منها مقدار ضخمة من السلع والخدمات، إضافة إلى توجه استثماراتها المالية، وحتى الحقيقة، نحو هذه البلدان نفسها غالباً، لذا فإن أي أسلوب من الأساليب المذكورة، إذا اتُخذ منفرداً كإجراء فريد ومنعزل، لن يكون ذا جدوى بشكل مهم بالنسبة للبلدان المذكورة.

لهذه الأسباب نرى أن يتم تحقيق تكامل نقدي كامل بينها، ويجب ذلك عن السؤال الثاني حول ما إذا كان هذا التكامل يجب أن يتم مرة واحدة أم تدريجياً. إنني أعتقد أن مدى الإخلاص في تحقيق أي نوع من التكامل النقدي - وبالتالي الاقتصادي - يعكسه الإسراع في تحقيق هذا التكامل حالاً وبقرار واحد. إلا أن ذلك القرار في حد ذاته لا بد من أن يجري تنفيذه على مدى فترة زمنية لا أرى أن تتعدي السنة الواحدة. لماذا ذلك؟ لأنني لا أرى ضرورة لتأجيل هذه الخطوة مدة أطول من اللازم في ظل الظروف التالية:

- تشابه السياسات النقدية في هذه البلدان، وذلك من حيث وسائلها وأهدافها ومحدداتها. فعرض النقد يتأثر فيها كلها بشكل رئيس بمراكز موازين مدفوعاتها من ناحية، وبالإنفاق الحكومي فيها من ناحية أخرى، مما يضعف من وسائل السياسة النقدية الكمية في التأثير في عرض النقد، و يجعل الإنفاق الحكومي هو العامل الأساس في ذلك، أما السلطات النقدية فينحصر دورها في الإصدار النقدي استجابة للمتطلبات الحكومية، ومراقبة أسعار الصرف والعمل على ربطها بقاعدة نقدية أو عملة أجنبية أو بسلة من هذه العملات. وتتشابه بلدان مجلس التعاون الخليجي في ذلك كله بحيث ينعدم استقلال سلطات النقد المركزية في رسم السياسات النقدية فيها. كما تنعدم أهمية سعر الصرف كوسيلة نقدية. بخاصة بالنسبة ل الصادرات النفط التي يتحدد سعرها في السوق العالمية للنفط. كما أن توحيد سعر الصرف سيجعل المنطقة كلها منطقة موحدة تجاه باقي العالم من حيث استيراداتها من السلع والخدمات، مما يزيد من قوتها التسويمية لصالح شعوبها عموماً.

ولما كانت معدلات التضخم فيها متشابهة، كما أن محددات التضخم هي في الغالب عوامل خارجية تتعرض لها جميع هذه البلدان على حد سواء، لذا فإن التنسيق بين السياسات النقدية من حيث الوسائل والأهداف سيكون أمراً سهلاً وذلك على مستوى الاتحاد - أو المجلس - دون أن يعني ذلك فقداناً مهماً لسيادة كل

بلد من هذه البلدان في مجال النقد والصيরفة نظراً للتشابه المذكور بين سياساتها النقدية وسائل وأهدافاً، وكذلك عدم استقلالية السلطات النقدية في صنع السياسة النقدية، كما سبقت الإشارة إليه أعلاه.

- التشابه الكبير في السياسات المالية، حيث تتعذر عموماً ضرائب الدخل، وتنخفض عموماً الرسوم الجمركية، وتكون الموارد النفطية المصادر المهمة لميزانيات هذه البلدان جميعها. ولا تلجم أي من هذه البلدان إلى الجهاز المصرفي لغرض تمويل العجز في ميزانياتها، ذلك أن مثل هذا العجز غير موجود أصلاً، فلا حاجة بحكوماتها إلى الاقتراض من المصارف، وتبقي إيرادات النفط هي الممول الوحيد الأساس في هذه البلدان عموماً. فليس من الصعب إذن توحيد السياسات المالية فيما بينها.

- ليس هناك مقايضة بين البطالة والتضخم حسبما يصوره منحنى «فيليبس» في دول الغرب الرأسمالي. فقد أشرنا إلى غلبة العنصر الأجنبي على العمالة في بلدان مجلس التعاون، ولن تسبب البطالة فيها مشكلة أساسية أو اقتصادية لهذه البلدان. كما أن التضخم هو تضخم مستورد قد لا تستطيع هذه البلدان منفردة التحكم به، بل إن مواجهته مجتمعة سيسهل عليها الحد منه عن طريق المساومات الجماعية من قبل الدول المذكورة.

- نظراً لل الصادرات الضخمة من النفط، والاستيرادات الكبيرة من السلع والخدمات، بخاصة الاستهلاكية منها، فإن التوحد النقدي بين هذه الأقطار سيجعلها في موقف تفاوضي قوي جداً في مواجهة

الشركات الأجنبية الاحتكارية. مما يقصد في تكاليف الاستيرادات فيحدّ من التضخم، من ناحية، ويزيد من الناحية الأخرى من إمكانية تحسين أسعار النفط في السوق العالمية، أو على الأقل يمنع انخفاضها نتيجة أية ضغوط أجنبية. وهذا كله يدعو إلى تحقيق تنسيق في السياسات التجارية والاقتصادية بين الأقطار المذكورة.

- يتصل بما ورد أعلاه ضرورة التنسيق بين هذه البلدان في مجالات استثمار الفوائض المالية الضخمة التي راكمتها أو ستراكمها، وذلك في أسواق النقد والمال الأجنبية، وكذلك النظر - سوية - في إمكانية رسم سياسة مشتركة فيما بينها بشأن استثمارها عربياً. إن ذلك سيزيد أيضاً من القوة التساؤمية لهذه البلدان تجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة فيحسن من شروط استثماراتها في الخارج ويحمي قيمتها وأصولها ضد التضخم والتدهور في قيم العملات الأجنبية، وكذلك ضد المصادر أو المخاطر السياسية من أي نوع كان.

- التشابه الكبير في نظم التجارة وفي المؤسسات الاقتصادية القائمة في بلدان مجلس التعاون، مما يبشر بإمكانية كبيرة للتنسيق فيما بين سياساتها الاقتصادية في مختلف المجالات، ويضمن عدم تعارض هذه السياسات، بخاصة في مجال أسعار الصرف. ونظراً لانفتاح هذه البلدان وتعرّضها كلها للتأثيرات الخارجية، واتصافها بقدرة كبيرة على قابلية رأس المال للانتقال والحركة، فإن السلطات النقدية فيها لن تتمتع بدرجة كافية من الاستقلالية في رسم سياساتها

النقدية وبالتالي فلن تفقد هذه الأقطار شيئاً مهماً من حيث سيادتها النقدية إذا ما تكاملت فيما بينها نقدياً واقتصادياً ومالياً.

هذه بعض من الأسباب التي تدعو في اعتقادى ، إلى تحقيق تكامل نقدى تام بين دول مجلس التعاون الخليجي ، ولا تبقى هناك إلا مسألة الوقت الذي ستستغرقه الإجراءات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك . وكما سبقت الإشارة إليه ، يجب أن لا يتعدى ذلك السنة أو الستين على أبعد تقدير . أما إذا نظرنا إلى مزايا التكامل النقدي الكامل بين البلدان المذكورة وتکاليفه فسنجد أنَّ الأولى تفوق الثانية بكثير ، بخاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار بساطة اقتصادات هذه البلدان واتصافها بعدم التعقيد سواء في هيكلها الاقتصادية عموماً ، أم بيتهما المالية والنقدية على وجه الخصوص ، مما يجعل عامل الوقت مهمًا جداً في تحقيق هذا التكامل النقدي الناجز بينها حال دون الانتظار لوقت آخر ، قد يصبح فيه إنجاز مثل هذا التكامل أكثر صعوبة وأشد تعقيداً . فنظرًا لضيَّلة فعالية السياسة النقدية فيها عموماً وغلبة دور المالي الذي تلعبه حكوماتها فيها كلها وأهمية الإيرادات النفطية في تحديد عرض النقد فيها جميًعاً فإنَّ ما يدعى بـ (فقدان السيطرة على السياسة النقدية) والتخلي عن (السيادة النقدية) يصبحان أمرين غير وارددين ولا أهمية تذكر لهما . وينطبق الأمر نفسه على السياسة المالية فيها جميًعاً فهي أقلَّ أهمية بكثير مما تبدو عليه في بلدان متقدمة اقتصادياً .

فليس لهذه السياسة أهداف وغايات اجتماعية واقتصادية متباينة

من بلد إلى آخر. كما أنها ليس لها أهداف تنموية طويلة الأجل ملتزم بها بشكل واضح. كما أشرنا إلى الغياب الكامل تقريباً للمقايضة بين التضخم والبطالة، وإلى تدني الكلفة السياسية للبطالة الأجنبية، إضافة إلى تشابه سياسات الأسعار والدعم فيها جميعاً، كل ذلك يجعل كلفة التوحيد النقدي منخفضة جداً، إن وجدت، وذلك مقارنة بالمزایا والمنافع التي يمكن أن تحصل عليها البلدان المذكورة نتيجة لتوحدها نقدياً. وستوضح هذه المزايا بشكل أكبر عند كلامنا عن صيغة التكامل النقدي فيما يلي من البحث.

ثالثاً: الصيغة المقترحة للتكميل النقدي الخليجي

هناك تساؤلان يمكن اثارتهما اذا كان ما سبق الإشارة إليه وارداً، وهو ضرورة التكامل أو التوحيد النقدي :

- ١ - هل يجب ان يكون هذا التكامل تدريجياً، أم ان يتم حالاً، او بفترة قصيرة جداً، وباجراء أو اجراءات محددة ناجزة؟
- ٢ - ما هي الصيغة التي يجب ان يتم بها هذا التكامل؟

انتي أرى أن ما ورد أعلاه يبرر كله تحقيق التكامل النقدي المذكور حالاً دون انتظار لفترة طويلة أخرى قد تتغير فيها الظروف المواتية السائدة حالياً - رغم عدم توقع ذلك على الأقل في المدى المنظور. كما أن التكامل التدريجي لن يكون مجدياً، إذ انه سيكون

مبتوراً مبتسراً. فنظراً إلى أن السياسات النقدية في هذه البلدان ليست فعالة تماماً، فإن الكلام عن توحيدها أو حتى تنسيقها لن يكون له من أثر يذكر على اقتصادات هذه البلدان ولا على مسيرتها التكاملية. وكذلك الأمر بالنسبة لتنسيق أسعار الصرف فيها، لأن أثر ذلك على التجارة فيما بينها وكذلك على تجاراتها مع باقي العالم لن يكون مهماً لأسباب سبقت الإشارة إليها. أما التنسيق بين هذه البلدان بشأن فوائضها المالية وسبل استثمارها ووجهاته وأساليبه فإنه أمر لا يربو إلى حد التكامل النقدي بشكل مهم، وهو كذلك أمر يمكن تحقيقه دون تحقيق مثل هذا التكامل رغم أهميته وضرورته وفائدة الحتمية بالنسبة لجميع هذه البلدان.

وعليه فإننا نرى أن تتخذ الاجراءات التكاملية النقدية بحيث يتم تحقيق هذا التكامل حالاً دون انتظار طويل. ولعل مما يؤيد ذلك هو التوحيد النقدي الذي كان سائداً في هذه المنطقة خلال أواخر القرن التاسع عشر وحتى ستينيات هذا القرن في ظل الحكم الاستعماري الذي خضعت له هذه الأقطار طيلة تلك الفترة - وذلك ما عدا السعودية التي كانت لها عملتها الخاصة منذ عام ١٩٢٧. لماذا كان هناك شيء من التوحد النقدي في ظل الهيمنة الأجنبية، ولا يمكن تحقيق ذلك في عهد الاستقلال؟ ودون اللجوء بعيداً في الصيغ المختلفة للتكامل النقدي، نرى أن الصيغة الأمثل في ظل الظروف الآنية التي تمر بها البلدان المذكورة، والمرحلة التاريخية التي مرت بها سابقاً قبل الاستقلال، هي صيغة (العملة المشتركة الواحدة) -

مروراً ربما لفترة قصيرة من الوقت لا تتعدي السنة الواحدة بأسعار صرف ثابتة لا رجعة فيها بين عملات هذه البلدان يتم خلالها التحضير النهائي لإصدار العملة المشتركة.

إن إصدار عملة واحدة مشتركة سيكون وسيلة مثلى لتحقيق تنسيق وتناغم بين السياسات النقدية والمالية والاقتصادية والتنموية في البلدان المذكورة، ممهداً بذلك إلى قيام اتحاد اقتصادي كامل فيما بينها.

كما أن ذلك سيُسر لها التنسيق بين سياساتها الاستثمارية المتعلقة بقوائضها المالية النفطية، ويقود إلى خلق سوق مالية ونقدية موحدة، ويساعد على فرض سعر صرف موحد تجاه أي من العملات الأجنبية، بخاصة الرئيسة منها، وعلى توحيد سياسة الصرف الأجنبي فيها.

كما أن إصدار هذه العملة المشتركة سيوفر للأقطار المذكورة عملة قوية ومستقرة، ومقبولة لأغراض المعاملات النقدية لبلدان الخليج في السوق المالية العالمية، مما سيحميها من التقلبات الدورية والتخفيضات المتكررة في أسعار صرف العملات الأجنبية، بخاصة الرئيسة منها. كما سيتمكن ذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي من أن تتعامل في السوق الدولية بعملة تخضع قيمتها لسيطرتها ورقابتها وليس للدول الأخرى صاحبة العملات الرئيسة في العالم، وسيحسن ذلك من الشروط التي تودع بها هذه البلدان

أموالها النقدية وفوائضها المالية في أسواق النقد والمال الرئيسة في العالم. وسيجعل ذلك من البلدان المذكورة منطقة مالية دولية مستقلة ومستقرة مما يزيد من قوتها التساؤمية تجاه باقي العالم، مالياً واقتصادياً وتجارياً، تصديراً واستيراداً. كما أنَّ استعمال عملة مشتركة كوحدة حسابية موحدة سيساعد على تثبيت أسعار الصادرات النفطية بشكل أفضل مما يفعله الدولار حالياً في تحديد أسعار النفط الذي تصدره تلك البلدان وذلك بسبب التقلبات المتكررة والكبيرة أحياناً في قيمة الدولار في أسواق الصرف الأجنبية.

ومن ناحية أخرى، فإنَّ ضَآلَة حجم التبادل التجاري بين بلدان مجلس التعاون الخليجي سيجعل الوفورات الناجمة عن تبني عملة مشتركة ضئيلة حقاً، إضافة إلى أنَّ ذلك لن يكون له تأثير مهم من حيث مخاطر سعر الصرف، بخاصة وأنَّ التبادل التجاري بين البلدان المذكورة لا يخضع لأية قيود تجارية ذات بال ولا لقيود على الصرف الأجنبي. غير أنَّ ضَآلَة هذه المنافع لا تنفي وجود منافع مهمة أخرى ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى اقتصادات البلدان المذكورة، وذلك كما أشرنا إليها سابقاً.

وتفوق هذه المنافع أية تكاليف يمكن أن تتحملها هذه الدول بالنسبة للتخلي عن هيمنتها على سياساتها النقدية والمالية. ذلك أنها لن تخسر شيئاً يذكر من هذه الناحية إذا نسقت ومن ثم وحدت سياستها هذه مركزيًا، مع شيء من المرونة التي قد تكون لازمة في حالةأخذ الأوضاع المحلية بنظر الاعتبار... وهي اعتبارات لا

أظنها مهمة إلى درجة تحد من مسيرة جادة وحثيثة باتجاه تكامل نceği
كامل، بل وحدة نقدية ناجزة.

ونقترح أن تسمى العملة الخليجية الجديدة المشتركة (الدينار
العربي) بأشكال وفئات وقيم مشابهة لأي من الدنانير العراقية أو
الأردنية أو الكويتية. وتكون هذه العملة قابلة للتحويل ومتداولة على
نطاق بلدان مجلس التعاون، خالقة بذلك منطقة عملة واحدة متاجنة وموحدة. ومن الضروري في هذا الصدد أن نفترض مقدماً
توافر احتياطيات أجنبية كافية لدى البلدان الأعضاء، وأن تقوم سلطة
النقد الاتحادية المركزية بإدارتها والرقابة عليها، كما يتوجب لهذه
السلطة تحديد السياسة الائتمانية وحدود الائتمان العام في البلدان
الأعضاء وتقريرهما وأن توزع هذا الائتمان بين بلدان المجلس
حسب قاعدة يتم الاتفاق عليها، آخذة في الاعتبار حجم القطر وعدد
سكانه ودخله القومي وحجم نشاطاته المالية وحجم احتياطياته
النقدية ومتوسط الائتمان فيه إلى القطاعين العام والخاص خلال فترة
زمنية سابقة معقولة، خمس سنوات مثلاً. ونعتقد أنَّ السياسة النقدية
وائتمانية النوعية والانتقاء، من حيث نوع الائتمان وحجمه
وكلفته، وكذلك من حيث وضع القطر ذاته، هي السياسة المفضلة
في هذا الشأن، لأن ذلك لن يحدد فقط حجم الائتمان وإنما كيفية
توزيعه بين البلدان الأعضاء كذلك.

خلاصة واستنتاجات

لقد حاولنا في هذا البحث استكشاف إمكانات التكامل النقدي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي . ونعتقد أننا استطعنا أن نبرر وجود هذه الإمكانية على أساس علمية وموضوعية ، اقتصادية وسياسية ، استناداً إلى المصالح المشتركة بين هذه البلدان ، اقتصادياً وسياسياً ، وإلى تجاربها في هذا الشأن حتى أواخر السنتين من هذا القرن .

فهذه البلدان تؤلف (منطقة عملة مثلثي) أو قريباً من ذلك بمعنى ما ، وهي باتحادها اقتصادياً ونقدياً ستجعل من بلدانها كتلة متراصة وذات وزن نوعي ثقيل في مجال الاقتصاد وال النقد والمال ، وفي تعاملها الدولي تجارة واستثماراً ونقداً وماً . ولها من مقومات التكامل ، وتشابه الهياكل الاقتصادية وتشابك المصالح ، وتماثل الاتجاهات والسياسات على اختلافها ، ما يجعل من تكاملها اقتصادياً ونقدياً أمراً من المكابرة نكرانه ومن العقوق إهماله .

وقد كان استنتاجنا الأساس هو إمكانية تحقيق تكامل نقدي كلي ، لا جزئي ، فوري ، لا تدريجي ، بعملة واحدة مشتركة ، وليس مجرد تنسيق بين أسعار صرف عملاتها ، وبسلطة نقد مركزية واحدة ، تؤلف البنك المركزي القطرية أعضاء أو فروع لها - وترتبط العملة الجديدة ، لا بعملة معينة كالدولار ، ولا بسلة حقوق السحب الخاصة ، وإنما بسلة من العملات القائمة على رقم قياسي مرجح

باستيرادات هذه البلدان من بلدان العملات التي تتولّف هذه السلة. وسيكون اختيار هذه العملات وأوزانها من صلاحية هذه البلدان دون أن تخضع لتحكم خارجي لا سلطة لها عليه، كما هو واضح في حالة الارتباط بعملة معينة أو بحقوق السحب الخاصة.

وأخيراً لا بد من الكلمة حق. إن التكامل النقدي، وقبله التكامل الاقتصادي، بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، مما أمران يسهل تحقيقهما ويفيد جداً إنجازهما، فوراً دون تأخير. وإن أي تلاؤ في ذلك لن يكون سببه اقتصادياً أبداً. بل إن العامل السياسي هنا هو مهم جداً بحيث يمثل المرتكز الأساس لعملية التكامل هذه، فإذا ما توافرت الإرادة السياسية لدى بلدان مجلس التعاون هذا، فلن يكون هناك عائق اقتصادي أو نceği أو مالي مطلقاً، تقريراً، أمام تحقيق هذا الهدف الجليل الذي هو في مصلحة شعب هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة من الوطن العربي. وسيكون الوقوف في طريق تحقيق هذا الهدف السامي، في اعتقادي، ردة لا يعادلها إلا نكوص أهل الردة عن الإسلام.

المراجع

دوريات

السيد علي، عبد المنعم. «إمكانات التكامل النقدي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي». *المستقبل العربي*: السنة ٧، العدد ٧٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤. ص ٦٧ - ٨٣.

_____. «دور القوائض المالية». *المستقبل العربي*: السنة ٣، العدد ٢٥، آذار/مارس ١٩٨١. ص ٩٥ - ١١١.

الفصل التاسع

مسألة المنافع والتكاليف والعوائق

أولاً : مسألة المنافع والتكاليف

إن الاتفاق على القيام بأي عمل اقتصادي مشترك، بخاصة في جانبه النقدي، لا بد أن يستند إلى تصور مسبق حول منافع ستنجم عنه تفوق أية تكاليف محتملة يمكن أن تترافق معه أو تترتب عليه.

وقد كان الاقتصادي الانكليزي G.E.WOOD من أوائل من بحث ذلك بالنسبة لتكوين منطقة عملة مثلثي تشكل أساساً لتكامل ناري إقليمي بين أقطار معينة. فالانضمام إلى منطقة نقدية يجب أن يتم فقط عندما تفوق المنافع الناتجة عن ذلك أية تكاليف يمكن أن تصاحب ذلك الإجراء. وقد أشار Wood إلى أربع منافع يمكن أن تنجم عن مثل هذا العمل تتلخص في الوفورات التي ستحقق عن ذلك في استعمال الموارد الاقتصادية بخاصة في مجال الصرف الأجنبي، وفي إعادة تخصيص الموارد المذكورة نتيجة لتجمیع

الاحتياطيات الأجنبية مشتركةً، وكذلك الوفورات التي ستنشأ نتيجة تنامي التجارة وزيادة الاستقرار في التوقعات نتيجة لتشيّب أسعار الصرف، وأخيراً الوفورات الناشئة عن الكفاءة الأكبر في عمل الآلة النقدية.

أما أهم كلفة أشار إليها فهي فقدان القطر المنضم إلى مثل هذه المنطقة الاستقلال في استعمال إحدى الوسائل المهمة من وسائل السياسة النقدية والاقتصادية، وهو (سعر الصرف)، نتيجة لتشيّب أسعار الصرف بين عملات الأقطار الأعضاء في المنطقة المذكورة. وفي حالة الوحدة النقدية الكاملة، عندما يتم إصدار عملة مشتركة، فإن الكلفة ستتمثل بفقدان العضو لسيادته واستقلاله الندبيين تماماً نتيجة لنقلها إلى سلطة نقد مركبة على مستوى الاتحاد النقدي. ولكن الأمر سيختلف في حالة التكامل النقدي الجزئي أو المحدود، إذ ينصب الكلام هنا على (عمل نقدي عربي مشترك) في مجالات نقدية محددة، كالتنسيق بين أسعار الصرف العربية وتسييل انتقال رؤوس الأموال العربية ضمن أسواق مالية عربية متکاملة وتجميع الاحتياطيات النقدية الأجنبية من خلال صندوق النقد العربي مثلاً، وإقامة اتحاد مدفوعات عربي . . . إلخ، في هذه الحالات، يذهب البعض إلى اعتبار كلفة ذلك ظاهرة في فقدان القطر لحرفيته الكاملة في استعمال وسيلة نقدية معينة، كتغير سعر صرف عملته مثلاً، في حالة الاتفاق على التنسيق بين أسعار صرف عملات الأقطار العربية المختلفة مما يعني تنازل العضو عن جزء من سيادته واستقلاليته في

استخدام وسيلة سعر الصرف هذه في معالجة أية اختلالات قد تحدث في مدفوعاته الخارجية . وتبعد أهمية هذه الوسيلة من أثر سعر الصرف على المستوى المحلي العام للأسعار، وبالتالي على مستوى التكاليف المحلية كذلك - وعندئذ سيلجأ القطر إلى اتباع سياسة نقدية ومالية واقتصادية محلية مناسبة لمواجهة الاختلالات المذكورة ، مضحياً بذلك بتوارنه الداخلي من أجل الحفاظ على توازنـهـ الخارجيـ مـتمثلاًـ باـسـتـقـرارـ سـعـرـ صـرـفـ عـمـلـتـهـ بـحـكـمـ اـنـضـامـهـ إـلـىـ (ـاـتـحـادـ سـعـرـ الـصـرـفـ)ـ القـائـمـ عـلـىـ التـنـسـيقـ بـيـنـ أـسـعـارـ الـصـرـفـ الـبـيـنـيـةـ فـيـ الـاـتـحـادـ.

ومن ناحية أخرى ، قد تؤدي محاولة التنسيق بين السياسات النقدية إلى تضارب الإجراء النقدي على مستوى الاتحاد مع متطلبات الوضع الاقتصادي القطري مما يفرض على القطر كلفة قد لا يستطيع تحملها بمفرده دون عنون مالي مثلًا مما يستدعي إجراءات أخرى أو استثناءات قطرية تشكل بذاتها كلفة أخرى يجب على الاتحاد تحملها .

وهكذا يمكن اعتبار هذه التكاليف عائقاً أمام العمل الاقتصادي العربي المشترك في جانبه النقدي . كما يمكن النظر إلى فقدان وسيلة نقدية معينة أو التنازل عنها ، وكذلك المساس بالسيادة النقدية ، أو التخلّي عن جزء منها ، عائقاً نفسياً لا يجب الاستهانة به ، وهو ما يستدعي عملاً إعلامياً وتعليمياً مكثفاً ، وسعياً فكريّاً عميقاً وواسعاً ، لبيان حدود مثل هذه الكلفة وأثارها المحتملة على مجتمع

لاقتصاد العربي القومي والقطري معاً.

ثانياً: العوائق

إن عوائق الوحدة النقدية العربية - وهناك قطعاً كثير غيرها - اقتصرنا عليها لأنها تمثل حالات واضحة منها في الجانب النقدي. وهي عوائق مهمة حقاً، ويجب أن تؤخذ على محمل الجد، إذ إن التغاضي عنها أو التغافل عن أمرها، سيعيق العمل النقدي العربي المشترك بصورة مؤكدة. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو: هل هذه صعوبات لا يمكن تجاوزها بالتغلب عليها واحدة تلو الأخرى، ولو تدريجياً، وعلى مدى أطول؟

فإذا كان الجواب بالإيجاب، عندئذٍ يثور التساؤل ثانية: من أين نبدأ؟ وهل تساوى أهمية كل عائق من هذه العوائق مع أهمية غيره منها أم أنها تتفاوت من حيث الأهمية وصعوبة التغلب عليها؟

إن تجاوز هذه العوائق ممكن عموماً، وإن كان التغلب على بعضها أصعب من التغلب على غيرها، وهي بالرغم من أهميتها كلها، إلا أنها تدرج في أسبقية بعضها على البعض الآخر. ولعل أهمها في اعتقادي وأسهلها تجاوزاً - لو خلصت النيات - هي (الإرادة السياسية) إرادة التكامل النقدي - والاقتصادي، في حدّه الأعلى، أو إرادة التضامن أو التعاون في حدّه الأدنى.

وهنا يأتي دور المفكرين العرب.. فالدعوة إلى التعاون النقدي

العربي ، على طريق التكامل النقي ، بحاجة إلى إيضاحه للرأي العام العربي - أيضاً يشرح أهدافه ويزيل ميزاته ويظهر فوائده ويحدد تكاليفه دونما مواربة . إذ إن من المهم هنا تكوين رأي عام شعبي عربي يؤمن بهذا الهدف عن علم وبصيرة ، لا عن دعوة سياسية فارغة .

أما النظم الاقتصادية والاجتماعية القائمة ، والتشديد على اختلافها فلسفةً واتجاهًا ، فإن الادعاء به يبدو أمراً باطلًا ، بل هو من قبيل قوله الحق التي يراد بها باطل ، وبطلاً هذه الدعوى يقوم على اتجاه جميع البلدان العربية نحو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حثيثة ، وإن اختلفت وسائلهم في ذلك . وقد يكون هناك اختلاف نسبي في الأهداف المباشرة للأنظمة العربية القائمة . ولكنه ليس اختلافاً لا يمكن تسويته . ولا نعتقد أن ذلك ، بحد ذاته ، يعيق التعاون النقي العربي بأي شكل من أشكاله . كما أنّ من السهل على الأقطار العربية أن تتفق على حد أدنى من العمل الاقتصادي العربي المشترك كما تعكسه وثائق مؤتمر قمة عُمان التي أشرنا إليها سابقاً . إن هذه الوثائق تمثل ليس فقط اتفاقاً (سياسياً) على حد أدنى من (التضامن) الاقتصادي العربي المشترك ، وإنما أيضاً نقطة انطلاق متقدمة على ما سبقها من اتفاقيات عربية جماعية كاتفاقية الوحدة الاقتصادية ذاتها . هذا رغم كل ما وُجه إليها من نقد بناءً حقاً ذلك أن ما لا يدرك كله لا يترك جلّه . ومع ذلك لن يمكن تنفيذ هذه الاتفاقيات ، وتطبيق تلك الاستراتيجيات ، دون إرادة سياسية هي

شرط أساسٍ، ولو لم يكُن كافياً، لنجاح أي عمل اقتصادي عربي مشترك في الجانب النقدي وتحقيق أهدافه كاملة. ذلك أنَّ بعد السياسي في العمل النقدي المشترك بصورة خاصة، هو خطير وحاسم حقاً، كما أثبتته التجارب التكاملية والتعاونية والوحدة السابقة، خارج نطاق الوطن العربي وداخله، وقبول لفكرة الوحدة السياسية وسعى صادق صوبها (هو شرط سابق) لقبول فكرة الوحدة الاقتصادية وسعى صادق صوبها.

ويمكن، من الناحية الأخرى، مواجهة العوائق المتأتية عن تباين نظم التجارة العربية وسياساتها من خلال تنسيق متتبادل بين تلك النظم والسياسات يتم عبر سياسات تنمية - إنتاجية متكاملة تزيل أي تضارب محتمل بين الاتجاهات التنموية في الأقطار العربية، وتعمل على خلق فوائض محلية يأتي الطلب الرئيسي عليها من تلك الأقطار ذاتها، وتيسّر حركة السلع والخدمات والعوامل والأشخاص فيما بينها، وتزيل أية قيود قائمة في وجه تلك الحركة، ويؤدي ذلك وبالتالي، وعلى المدى الأطول، إلى خلق منطقة اقتصادية متكاملة إنتاجاً، ومتراقبة تنميةً واقتصاداً بشرط الوقوف أمام المصالح الضالعة، من جهة، ومن الجهة الأخرى، اتباع سياسة إقليمية تأخذ في اعتبارها اختلاف المناطق، أو الأقطار العربية، من حيث مستوى تطورها اقتصادياً، وثقافياً، وكذلك من حيث كثافتها السكانية، وحجم الموارد الاقتصادية المتوافرة ونوعها لدى كل منها... الخ، بحيث يتم توزيع منافع العمل الاقتصادي المشترك بينها على وجه

المساواة، نسبياً، محملة كلاً منها، وعلى أساس نسبية كذلك حصلتها من أية تكاليف قد تولد عن ذلك.

ولعل التباين في النظم والسياسات النقدية، ونظم وسياسات الصرف الأجنبي والتفاوت في المراكز الخارجية للأقطار العربية ومحدودية أسواق النقد والمال العربية وعدم تكاملها هذه كلها تمثل أهم العوائق النقدية التي تقف حالياً في وجه العمل النقدي العربي المشترك. وهي وإن كان من الصعب التغلب عليها مرة واحدة وعلى المدى القصير، إلا أن مواجهتها بالعمل الهادي والمثابر والفعال ممكنة، وذلك بولوجها في أسهل أبوابها المتاحة نسبياً. إن التنسيق الكامل بين السياسات النقدية العربية هو أمر صعب في ظل اختلاف الأقطار العربية من حيث أهدافها النقدية المباشرة وذلك من حيث: معدلات التضخم المقبولة سياسياً واجتماعياً والتوجهات التنموية فيها، ونوع سعر الفائدة ومستواها المرغوبان، ومدى افتتاح القطر على الخارج قومياً دولياً، ونوع اتجاه السياسة الاجتماعية المطلوبة سياسياً وشعرياً ومستوى الأجور المرغوب، ومستوى البطالة المسموح بها، وأنواع مصادر التمويل المعتمدة، الداخلية منها والخارجية المصرفية وغير المصرفية، والطرق المرغوبة في تمويل العجوزات في الميزانيات العامة... الخ، ويوضح هذا كله الصعوبات التي تكتنف التنسيق النقدي والمالي بين الأقطار العربية، ويقتضي أي عمل نقدي مشترك الموازنة بين منافعه وتكاليفه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومحاولته توزيع تلك المنافع والتكاليف حسب معايير

محددة تأخذ في اعتبارها جميع العوامل التي أشرنا إليها سابقاً، بشرط أن يضمن لكل قطر أن تفوق المنافع التي سيحصل عليها من العمل النقدي المشترك أية تكاليف يجب عليه أن يتحملها في هذا الشأن. فإذا حدث العكس فإن ترتيباً معيناً يجب أن يُتخذ لتعويض القطر المتضرر عن ما قد يتعرض له من خسائر علمًا بأنه ليس من السهل قطعاً تحديد قيم هذه المنافع والتكاليف والخسائر لا نظرياً ولا عملياً.

وقد سبق أن أشرنا إلى بعض من المنافع والتكاليف الناتجة عن عمل من هذا القبيل. ولكن من الضروري الإشارة هنا أيضاً إلى أن لكل وسيلة من وسائل التنسيق النقدي منافع وأكلافاً خاصة بها، قد تختلف عنها في حالة استخدام أدوات تنسيق أخرى. وبشكل عام، يؤدي التنسيق النقدي إلى دعم عملية التنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى تيسير انتساب السلع والخدمات والعوامل ورأس المال والنقود والحقوق بين الأقطار العربية. كما أن ذلك سيحسن من أوضاع موازين مدفوعات الأقطار المذكورة، بخاصة ما تعلق منها بالمدفوعات البينية، عاملًا بذلك على الاقتصاد في الحاجة إلى السيولة الدولية تجاه تجاراتها الخارجية، ويعمل ذلك كله، وبالتالي، على اتساع السوق العربية ويحسن من تخصيص الموارد الاقتصادية في كل منها وفيما بينها.

أما من حيث التكاليف، فقد سبق أن أشرنا إلى امكانية التنازل الجزئي عن سيادة القطر في ميدانى السياسة النقدية وسياسة الصرف

الأجنبي . هذا عدا عن تحمل القطر لتعديلات نقدية واقتصادية قد لا يكون مضطراً إليها لولا انضمامه إلى العمل النقدي المشترك . فقد تضطر الأقطار ذات الانفتاح الاقتصادي إلى أن تكون أقل انفتاحاً، والأقطار ذات التوجه المركزي إلى أن تصير أقل تقيداً لحركة الأشياء والأشخاص والنقود والحقوق عبر حدودها . وقد يشكل ذلك كلفة على القطر الواحد هو في غنى عنها لولا مسايرته للأقطار الأخرى الشريكة في عملية التنسيق النقدي هذا . غير أن هذه التعديلات الاقتصادية والنقدية المطلوبة ، والتكاليف الناشئة عنها ، تعتمد في مدارها وأثارها وأهميتها ، على نوع وسيلة التنسيق المستعملة . ولكن ، وبشكل عام ، ولكي يمكن للعمل النقدي المشترك أن يكون ناجحاً ، يجب أن يتوافر شرطان اثنان على الأقل : وهما :

١ - التقريب ، ما أمكن ، بين المتطلبات التي تفرضها الأقطار العربية في مجالات سياساتها النقدية كافة – بخاصة فيما يتعلق بأسعار الصرف الأجنبي وبالنسبة إلى حركة رأس المال والتحويلات النقدية والحقوق المالية .

٢ - استعداد أقطار الفائض لمد يد العون لأقطار العجز لمساعدتها على مواجهة أية تكاليف قد تنشأ عن عملية التنسيق النقدي هذه . وهنا يأتي دور صندوق النقد العربي ك وسيط مهم في هذه العملية ويقتضي ذلك زيادة موارده وتوسيع منافذه وتسهيلاته ، نوعاً وغرضًا وحجمًا ، وجعله مجمعاً مناسباً ل الاحتياطيات الأجنبية

العربية وذلك من خلال إقراضه أو الإيداع فيه أو إيداع نسبة معينة من الاحتياطيات الدولية القطرية لديه. ويمكن للتنسيق النقدي أن يأتي من خلال ما يأتي :

١ - التنسيق بين أسعار الصرف العربية، وتقليل هوامش التذبذبات فيما بينها ومحاولة ربط العملات العربية إلى مثبت مشترك كما اقترحه مثلاً لجنة التنسيق بين أسعار الصرف العربية التي انعقدت في إطار صندوق النقد العربي في نيسان/أبريل وحزيران/يونيو من عام ١٩٨٤ ، وتوصلت إلى قناعات معينة في هذا الشأن من أهمها ربط العملات العربية إلى مثبت مشترك يتتألف من أربع عملات خليجية نفطية قوية بنسبة ٢٠ بالمائة، وحقوق السحب الخاصة بنسبة ٨٠ بالمائة وهي نقطة بدء مناسبة وانطلاقاً ملائمة نحو تنسيق نقدي عربي فعال ولكن بآيسر صيغة متاحة. وسيكون ذلك مشجعاً على توسيع التبادل التجاري العربي البيني وعلى تسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية وتحويلات العاملين العرب، وتقليل مخاطر الصرف... الخ ، ويمثل ذلك في اعتقاد الكاتب الحالي مدخلاً مناسباً وخطوة انطلاق مهمة نحو تنسيق نقدي عربي فعال، على الأقل على المدى القصير والمتوسط.

٢ - التخفيف من القيود على حركة رأس المال العربي وانسياب الأموال والتحويلات فيما بين الأقطار العربية والعمل بذلك على تطوير أسواق النقد والمال العربية وعلى تحقيق تكامل فعلي فيما بينها. ويطلب ذلك خلق جو من الثقة المتبادلة بين جهات الأدخار

والاستثمار واطمئنان الأولين على سلامة أموالهم وعوائدها وتحررهم من الخوف من مصادرتها أو الانتقاص منها أو عدم إعادتها، وكذلك من مخاطر الصرف وتقلبات أسعاره... إلخ. هذا إضافة إلى خلق المؤسسات المناسبة لذلك كله.

٣ - تسهيل المدفوعات الخارجية العربية البينية، وذلك من خلال إقامة اتحاد للمدفوعات وإنشاء مجمع للاحياطيات الدولية العربية، وتقديم تسهيلات ائتمانية متبادلة، وزيادة موارد صندوق النقد العربي وتعدد نوافذ تسهيلاته وتوسيع أحجامها.

ومن ناحية أخرى، قد يكون التنسيق النقدي الكامل، وبالتالي التكامل النقدي التام، على المستوى القومي العربي صعباً. وذلك بسبب تباين الأهداف المباشرة للسياسات النقدية في الأقطار العربية المختلفة. ولكنه قد يكون سهلاً بالنسبة إلى بعض المجموعات العربية التي تتشابه ظروفها وأهدافها وسياساتها الاقتصادية العامة. وعندها يمكن تحقيق تنسيق نقدي كامل بين أقطار المجموعة الواحدة بحيث يتدرج ذلك إلى حد التكامل النقدي التام أو الوحدة النقدية الكاملة. وينطبق ذلك بصورة خاصة على مجموعة أقطار الخليج العربية ويمكن بذلك خلق منطقة نقدية عربية متكاملة لكي تشكل نواة لتنسيق عربي على نطاق أوسع ويشكل تدريجي سواء مع مجموعة أم مجموعات عربية أخرى، أم على نطاق الوطن العربي كله. ومن الخطأ، في اعتقادي، الوقوف ضد هذا الاتجاه الذي لا أرى فيه ضيراً مطلقاً إن لم يكن نافعاً تماماً. ومرة أخرى نقول، إن

ما لا يدرك كله لا يترك جله. فلا بد من صعوبات أمام أي عمل اقتصادي عربي مشترك. والمهم هو السير فيه بتوءة وأناء، وبعد دراسة وتحقيق تامين، وبشرط الإيمان بالهدف النهائي المنشود، وهو الوحدة النقدية الناجزة كجزء لا يتجرأ من وحدة اقتصادية عربية شاملة.

استنتاجات

ليس هناك من عمل اقتصادي مشترك عبر الحدود الدولية لا يواجه عوائق عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، محلية وإقليمية ودولية، ينطبق ذلك على العمل النقدي العربي المشترك بصورة خاصة لأن فيه أموراً تتعلق بالسيادة النقدية - الوطنية - وبتكليف وتضحيات يجب أن يتحملها عملياً جميع الفرقاء المشاركون في العمل المذكور. وتزداد أهمية ذلك إذا ما تباينت التكاليف ودرجة التضحيات من عضو لآخر في المجموعة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفوائد، مما يخلق تضارياً في المصالح وتعارضاً في الأهداف وتناقضها في وسائل السياسة النقدية بخاصة، والسياسة الاقتصادية عموماً. ويقتضي ذلك تفهماً لstances الأطراف المختلفة وللمشاكل الإقليمية المتباينة نوعاً ودرجة، ومحاولة حلها على وجه من المساواة النسبية والعدالة المطلوبة، بحيث تتطبق على المنطقة قاعدة (لا ضرر ولا ضرار) وهو أمر صعب حقاً.

ومن هنا تأتي ضرورة الإيمان بالهدف أولاً، وأهمية (الإرادة

السياسية) في هذا الشأن ثانياً. لأن العمل المشترك ليس اقتصادياً صرفاً، لا في وسائله ولا في أهدافه، وإنما يشتمل على جانب سياسي هام جداً يؤلف في الواقع جوهر عملية التكامل الاقتصادي والنقدي، خصوصاً بالنسبة إلى الوطن العربي الذي تأقلمت نظمه السياسية وتأسلم حكام أقطاره المتباينون هدفاً ووسيلة، وتألمت مصالحهم، وتألمت حتى الأوضاع النفسية والميول الذاتية لفئات سكانه، حتى لقد أصبح العامل السياسي في واقع الحال هو المهيمن الجبار على أي عمل اقتصادي مشترك.

وليس هناك من صعوبة لا يمكن التغلب عليها، ولا من عقبة ليس بالمستطاع تجاوزها، ولا من عائق ليس بالإمكان قهره على المدى الطويل. إن الواقع هو أن أية تضحيات يتطلب هذا العمل المشترك تقديمها، وأية تكاليف يقتضي من المشاركون فيه تحمل عبيتها، هي في الغالب تضحيات وتتكاليف على المدى القصير فقط، وهي في جزء كبير منها نفسية و/أو سياسية، ويتطّلب التغلب على تلك الصعوبات وتحمل تلك التضحيات جهداً مشتركاً على مدى الوطن العربي كله، وإيماناً صادقاً، وصبراً قد تكون فيه معاناة ونضباً قد يستنزف طاقات واسعة، وقد يقتضي تحملًا كبيراً، ولكن مردود ذلك على المدى الطويل يستحق بالتأكيد أية كلفة يتطلّبها، وسيكون دور المفكرين المؤمنين في ذلك حاسماً.

المراجع

كتب

مقدسي، سمير. «تطوير التنسيق النقدي بين الدول العربية.» في: البنك المركزي الأردني. آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانينات. عمان: صندوق النقد العربي، ١٩٨٤.

دوريات

دجاني، برهان. «الأبعاد الاقتصادية لمؤتمر القمة العربي الأخير: تحليل ونظرة مستقبلية.» المستقبل العربي: السنة ٤، العدد ٢٨، حزيران / يونيو ١٩٨١. ص ٦ - ٢٢.

صايغ، يوسف. «الاندماج الاقتصادي العربي وفرعية السيادة الوطنية.» المستقبل العربي: السنة ١، العدد ٦، آذار / مارس ١٩٧٩. ص ٢٣ - ٤١.

عبد الله، إسماعيل صبري. «تعليق على: ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.» المستقبل العربي: السنة ١، العدد ٦، آذار / مارس ١٩٧٩. ص ٤٢ - ٤٦.

أوراق

السيد علي ، عبد المنعم . «الأبعاد التاريخية والسياسية والاقتصادية لعوائق العمل الاقتصادي العربي المشترك في جانبه النقدي .» ورقة قدمت إلى : المؤتمر التاسع لاتحاد الاقتصاديين العرب ، بغداد ، ٢١ - ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ .



نداء الى المفكرين العرب للمشاركة في «سلسلة الثقافة القومية»

يعلن مركز دراسات الوحدة العربية عن اصدار سلسلة جديدة بعنوان «سلسلة الثقافة القومية» التي يمثل الكتاب الحالي سابع كتاب منها، والمأهولة الى:

● تناول موضوعات القومية العربية - والوحدة العربية من كافة الجوانب.

● الاجابة عن التساؤلات والأسئلة الشائعة المثارة اليوم في حياتنا الفكرية حول موضوع القومية العربية والوحدة العربية.

● التوجه الى الشباب والطلبة بوجه خاص وكذلك يتوجب ان تكون كتب هذه السلسلة:

● مكتوبة بأسلوب سهل القراءة والفهم.

● وفي حدود ١٠٠ - ١٥٠ صفحة من الحجم الصغير (٢٥ - ٣٠ الف كلمة).

● بأسعار متزايدة، بحيث تصل الى اوسع قاعدة من القراء.
والمؤلف ينال المفكرين العرب للمشاركة بافكارهم واقتراحاتهم ويكتابتهم في هذه السلسلة التي تسعى الى الجيل الجديد من العرب، تخاطبه باللغة التي يفهمها، وبالمحاجج الموضوعية التي يستجيب لها، بحيث تقوي الشعور القومي وتوسيع الایمان بضرورة الوحدة العربية وكل ما من شأنه تقوية الثقة بالذات والاعتماد على النفس.

يمكن الحصول على قائمة الموضوعات المقترحة بالكتابة الى المركز او العودة الى المستقبل العربي العدد رقم ٣٨ (نisan / ابريل ١٩٨٢)، كما يرحب المركز بأية مقترفات لموضوعات اخرى.

الدكتور عبد المنعم السيد علي

- استاذ الاقتصاد - كلية الادارة والاقتصاد - الجامعه المستنصرية - بغداد
- عمل مديرًا عاماً للدائرة الاقتصادية - وزارة الخارجية - بغداد
- عمل معاوناً لوكيل وزارة الخارجية العراقية
- عمل نائباً لمحافظ البنك المركزي العراقي
- عمل عضواً متفرغاً ومديراً اجرائياً في مجلس ادارة شركة النفط الوطنية العراقية
- له العديد من الكتب والابحاث، اهمها:
 - دراسات في النقود والنظرية النقدية ، (١٩٧٦)،
دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية (١٩٧٥)، اقتصادييات النفط العربي ، (١٩٧٩).
 - التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية (١٩٨٢).

مركز دراسات الوحدة العربية

بنية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب. : ٦٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

٦٦٦٦٨٧٦٥٠